



الموسم الثاني
للانصات المركزي

صحيفة "تيلغراف": الكرد هم الضحايا الحقيقيون في الشرق الأوسط، وليس الفلسطينيون

المarsad

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 33

الاحد

2026/08/16

No. : 8116

كركوك بين منطق العقل وتأثير العاطفة

حين تكون الصورة في الاختلاف



رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هه‌لۆ ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
حسن رحمن ابراهيم

المطبعة
احمد غريب قادر

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد

العراق واقليم كردستان

الاتحاد مهنئاً الديمقراطية: نحو ترسيخ وتصحيح مسار تجربتنا بشكل مسؤول لقاءات الفخامة..حراك سياسي واقتصادي ودبلوماسي لتعزيز الاستقرار والتنمية مكافحة الفساد في المنافذ الحدودية ستكون أولوية قصوى مستشفى "شار" يبلغ العالمية..

قضايا كردستانية

لطيف نيروبي: كركوك بين منطق العقل وتأثير العاطفة
سوران الداوودي : كركوك... حين تكون الصورة في الاختلاف
د. شيلان فتحي: الدبلوماسية الكردية في شرق أوسط يعاد تشكيله
ديفيد هاريس: الكرد هم الضحايا الحقيقيون في الشرق الأوسط، وليس الفلسطينيون

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

قروض بلا أثر... حلقة مفرغة من الديون وتردي الخدمات في العراق
برهان شيخ رؤوف: أيهما أخطر الفساد أم الإرهاب؟
محمد عبد الجبار الشبوط: العراق.. مجتمع بثلاث طبقات صنعها الريع
ميثاق مناحي العيسى: الرواتب وعلاقة الدولة بالمواطن

المرصد التركي و الملف الكردي

البرلمان التركي ينجح في تمرير قانون تعزيز التضامن الوطني والتكامل الاجتماعي
خطوة حاسمة أخرى في هذا المسار التاريخي للسلام
حسني محلي: أردوغان وأوجلان.. تسوية كردية برعاية امريكية
هورين حسن : من رصاصة الانبعاث القومي إلى طاولات السلام القانوني

المرصد الايراني ..تغطية توثيقية تحليلية خاصة

هدنة على حافة السقوط... واشنطن وطهران في سباق «من يرمش أولاً»
رضائي: الوحدة والتضامن بين الشعب والمسؤولين ضرورة استراتيجية

رؤى و قضايا عالمية

خبراء المجلس الأطلسي و اتفاقية مكة للدفاع المشترك
اتفاق مكة وميزان القوى العسكرية في الشرق الأوسط
هدى البوكيلي: رؤية واشنطن لاتفاق "مكة" الدفاعي
خارطة حلفاء إيران وإسرائيل والسعودية في الشرق الأوسط الجديد
عبد الرحمن الراشد: «الحلف» ضد طهران على ثلاث جبهات
د.محمد نور الدين: تناقضات «حلف مكة»: كيف لتركيا أن تقاتل إيران؟
عماد أحمد: القرار الصائب... أساس النجاح لا ضحية التكتيك



Marsa
Daily
.com



الاتحاد الوطني مهنتا الحزب الديمقراطي بالذكرى السنوية لتأسيسه..

نحو ترسيخ وتصحيح مسار تجربتنا بشكل مسؤول

هنا المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، السبت ٢٠٢٦/٨/١٥ في رسالة المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني بمناسبة الذكرى الثمانين لتأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، فيما يأتي نص الرسالة:

المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني المحترم،

بمناسبة الذكرى الثمانين لتأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، نتقدم إليكم وإلى أعضائكم وأنصاركم بأحر التهاني والتبريكات.

وفي هذه المناسبة، نأمل أن يجعل نضال جميع الأطراف الأهداف الوطنية والديمقراطية أساساً لتجاوز الأوضاع التي تمر بها كردستان ومنطقتنا، من أجل ترسيخ وتصحيح مسار تجربتنا بشكل مسؤول.

المكتب السياسي
الاتحاد الوطني الكردستاني



لقاءات ومباحثات الفخامة..

حراك سياسي واقتصادي ودبلوماسي لتعزيز الاستقرار والتنمية

شهد قصر السلام في بغداد سلسلة من اللقاءات المهمة التي أجراها فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، تناولت ملفات الاستثمار، والتنسيق مع القوى السياسية، وتعزيز العلاقات الخارجية. وأكد فخامته خلال مباحثاته أهمية توفير بيئة استثمارية جاذبة، وترسيخ التعاون بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، إلى جانب مواصلة التنسيق الوطني ودعم البرنامج الحكومي، وتعزيز الشراكات الدولية بما يخدم مصالح العراق ويعزز مسيرة التنمية والاستقرار.

أهمية تسهيل إجراءات الاستثمار وتعزيز الشراكة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الخميس ١٣ آب ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار المهندس عادل الياسري. وفي مستهل اللقاء، بارك فخامته للسيد الياسري تكليفه بمهام منصبه، متمنياً له التوفيق والسداد في أداء مهامه، حيث جرى بحث واقع الاستثمار في العراق، والمعوقات التي تواجهه، وسبل تذليلها لأجل جذب المزيد من الاستثمارات، وفتح آفاق أوسع أمام الشراكات الاقتصادية.

وأكد السيد رئيس الجمهورية أن بناء مناخ استثماري رصين يتطلب تسهيل الإجراءات، وتوفير الضمانات اللازمة للمستثمرين، وشراكة حقيقية بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، تجعل العراق مقصداً استثمارياً، وتوفر فرصاً واعدة وطويلة الأمد.

كما شدد فخامته على أهمية الاستفادة من الفرص الاستثمارية التي يمتلكها العراق، والعمل على توجيهها نحو مشاريع تسهم في تطوير مختلف القطاعات، بما ينعكس على تحسين الخدمات، ويدعم النشاط الاقتصادي، ويخلق فرص عمل جديدة.

من جانبه، قدّم رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار عرضاً عن أبرز الخطط والبرامج المُعدّة لتطوير العمل الاستثماري، مؤكداً العمل على تذليل التحديات وتسهيل الإجراءات، انسجاماً مع التوجهات الحكومية في تنويع الاقتصاد وتعزيز التنمية.

أهمية التكامل والتنسيق بين رئاسة الجمهورية ومجلس النواب

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الخميس ١٣ آب ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، وفد كتلة منتصرون النيابية برئاسة النائب فالح الخزعلي.

وجرى خلال اللقاء بحث المستجدات على الساحة الوطنية، حيث أكد السيد الرئيس أهمية دعم البرنامج الحكومي ومساندة المساعي الرامية إلى تنفيذ أولوياته، مشيراً إلى أهمية التكامل والتنسيق بين رئاسة الجمهورية ومجلس النواب، وتوحيد الجهود بين مؤسسات الدولة والقوى السياسية بما يسهم في تلبية احتياجات المواطنين والاستجابة لمتطلبات المرحلة.

من جانبهم أعرب أعضاء وفد كتلة منتصرون النيابية عن تقديرهم لدور فخامة رئيس الجمهورية في دعم المسار الوطني، مؤكداً أهمية مواصلة التشاور والتنسيق بشأن القضايا التي تهم البلاد والعمل المشترك بما يعزز الاستجابة للتحديات ويدعم تطلعات الشعب العراقي.

أهمية تعزيز العلاقات الثنائية بين العراق وسويسرا

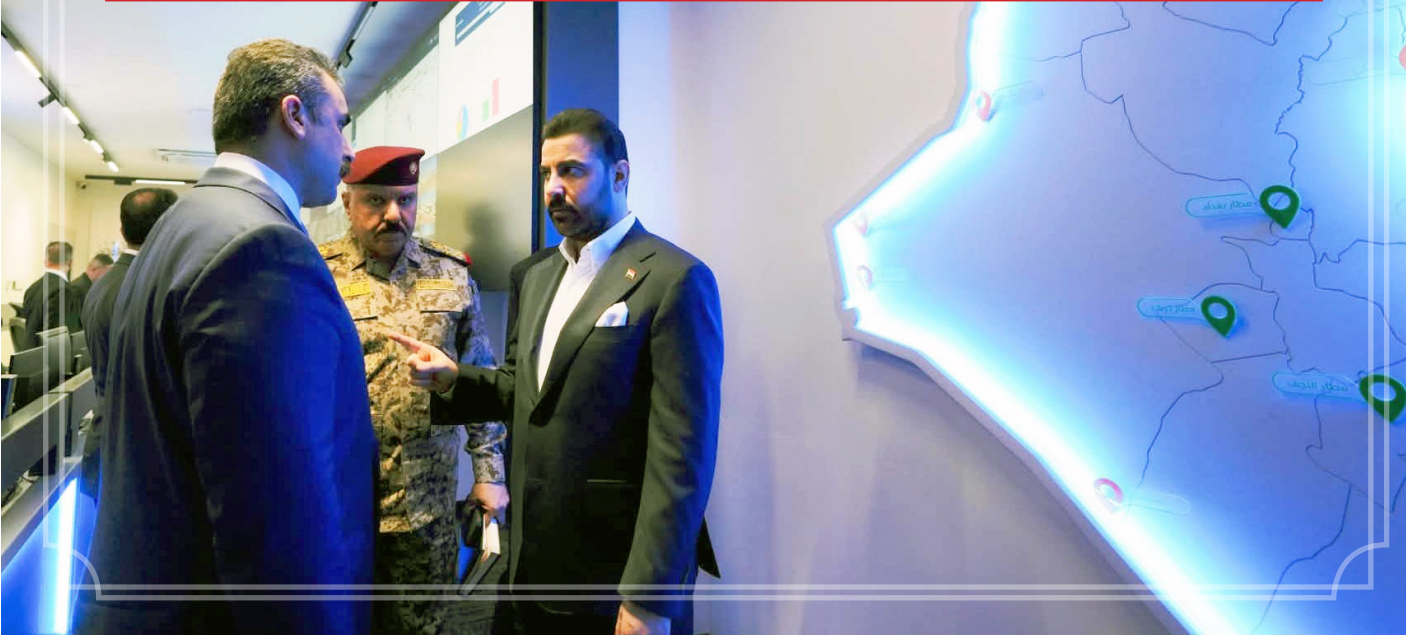
استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الخميس ١٣ آب ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، السفير السويسري لدى العراق السيد دانيال هون، بمناسبة انتهاء مهام عمله.

وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، أهمية تعزيز العلاقات الثنائية بين العراق وسويسرا، وتوسيع آفاق التعاون في مختلف المجالات، بما يخدم المصالح المشتركة للشعبين الصديقين.

وثمّن فخامة رئيس الجمهورية الجهود التي بذلها السفير هون في توطيد علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين، متمنياً له التوفيق والنجاح في مهامه المقبلة.

بدوره، أكد السفير السويسري حرص بلاده على مواصلة تطوير العلاقات مع العراق، والتنسيق بشأن القضايا ذات الاهتمام المتبادل، مشيداً بالدعم الذي حظي به خلال فترة عمله في العراق.

مكافحة الفساد في المنافذ الحدودية ستكون أولوية قصوى



أجرى رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة السيد علي فالح الزيدي، الجمعة، زيارة إلى مقر هيئة المنافذ الحدودية. وحيثما السيد رئيس مجلس الوزراء، عبر دائرة تلفزيونية، مديري المنافذ الحدودية والعاملين فيها، مثنياً جهودهم ودورهم الكبير في حماية سيادة البلد واقتصاده، وضمان سلامة المواطنين، مؤكداً أن المنافذ الحدودية تمثل واجهة الدولة وبوابتها الاقتصادية والأمنية والسيادية. وشدد سيادته على ضرورة الإسراع في استكمال مشروع أتمتة المنافذ الحدودية، وإنهاء محاولات الاحتيال والفساد والتلاعب، موجهاً بربط جميع المنافذ بمنظومة إلكترونية محكمة، وتقديم موقف يومي متكامل عن حركة العمل والإيرادات، والاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في إدارة المنافذ الحدودية.

ووجه السيد رئيس مجلس الوزراء بأن تكون المنافذ الحدودية ممولة ذاتياً، مع استقطاع الرسوم الضريبية والكمركية ابتداءً وقبل إجراء التحويلات، فضلاً عن استقطاع أجور الخدمة التي يتم تخصيصها لأغراض تأهيل وتطوير المنافذ. وأكد سيادته أن مكافحة الفساد في المنافذ الحدودية ستكون أولوية قصوى، وأن المرحلة المقبلة ستشهد إجراءات غير مسبقة وحازمة بهذا الاتجاه، مشدداً على أن تهريب المخدرات والأدوية، والتحايل على الأجهزة المختصة، وغيرها من أشكال التهريب، تمثل جرائم خطيرة تستهدف المجتمع وتقتل أبناء الشعب العراقي، ولن يكون هناك تساهل مع مرتكبيها.

من جانبه، استعرض رئيس هيئة المنافذ الحدودية السيد عمر عدنان الوائلي مشروع طريق التنمية وأهميته، عقب توقيع اتفاق الشروع بتنفيذه مع الجانب التركي، موضحاً مسارات الطريق بجانبه السككي والبري، وإمكانات ربطه عبر سوريا والسعودية، فضلاً عن محطات الربط مع المحافظات العراقية.

كما استعرض السيد الوائلي جهود تطوير عمل المنافذ الحدودية، وفي مقدمتها تفعيل نظام إلكتروني محكم للترانزيت، والربط مع نظام الأسكودا، ومعالجة المنافذ غير الرسمية، وضبط عمليات التحويل المالي، ومكافحة تهريب المخدرات، ومراجعة الإعفاءات الكمركية، ومكافحة تزوير الوصولات الضريبية.

وأوضح رئيس هيئة المنافذ الحدودية للسيد رئيس مجلس الوزراء الارتفاع في الإيرادات الكمركية خلال العام الحالي، بعد اعتماد آلية إلكترونية محكمة لضبط حركة الشاحنات، وتأهيل عدد من المنافذ الحدودية للارتفاع بمستوى خدماتها، بما يعزز قدرتها على حماية الاقتصاد الوطني.



مستشفى «شار» يبلغ العالمية..

الصلب الأحمر: فخورون بوجوده في الشرق الأوسط

أكدت المديرية العامة للصحة في السلبيانية، تصنيف مستشفى «شار» ضمن المستشفيات العالمية الرائدة، وفي السياق ذاته، أعربت منظمة الصلب الأحمر الدولي عن اعتزازها بوجود صرح طبي بمستوى مستشفى «شار» في منطقة الشرق الأوسط.

وقالت صحة السلبيانية في بيان، إن «منظمة «أطباء بلا حدود»، نظمت بحضور مسؤولين من اللجنة الدولية للصلب الأحمر، تدريباً ميدانياً وتجريبياً في مستشفى شار بمدينة السلبيانية». وأضافت، أن «التدريبات التي شهدت مشاركة جوليوس أموتي، رئيس بعثة اللجنة الدولية للصلب الأحمر في العراق، خصصت لكيفية التعامل مع الحالات الطارئة، وإدارة تدفق أعداد كبيرة من الجرحى، وتقديم الإغاثة الطبية السريعة أثناء الأزمات والظروف الطارئة».

وأوضحت، أن «الاختبارات تضمنت تقييمًا مباشرًا لقدرات المستشفى واستجابتها، للوقوف على مدى جاهزية الطواقم الطبية في التعامل مع التدفق المفاجئ لأعداد كبيرة من المصابين، ومراقبة سير إجراءات تقديم العلاج الفوري والإسعافات الطارئة».

وأكدت أن «كوادر مستشفى شار اظهروا خلال التدريبات والاختبارات، جاهزية تامة واستعدادًا عاليًا؛ حيث تمكن الأطباء والكوادر الطبية بكفاءة وحذر شديدين من السيطرة على الموقف وتقديم الإسعافات اللازمة للمرضى والمصابين، بالتزامن مع تنسيق كامل من فرق الإسعاف الفوري (١٢٢) التي تولت عملية نقل الحالات إلى المستشفى».

وأشارت صحة
السليمانية إلى أن
«هذا التدريب يعد
الأول من نوعه على
مستوى العراق بأكمله،
حيث ركّز بشكل خاص
على إدارة الإصابات
الجماعية وحالات
الطوارئ الكبرى
المعروفة عالميًا
بإدارة تدفق الإصابات
الجماعية (MCM)

(Mass Casualty Management)، مبينة أنه «في ختام الفعالية، أعرب الدكتور شريهاري كاتامانشي، رئيس قسم الطوارئ في اللجنة الدولية للصليب الأحمر، عن شكره وتقديره للأطباء والكوادر الصحية بالمستشفى، مبدئيًا إعجابه الكبير بمستوى جاهزيتهم العالي».

وأكد الدكتور كاتامانشي بعد انتهاء التدريبات، بحسب البيان، أن «مستشفى شار يُعد مركزًا صحيًا متطورًا للغاية على مستوى العراق، حيث يتعامل مع الحالات الحرجة بأسلوب استثنائي وعصري، معتبرا أنه من دواعي الفخر أن نرى منشأة طبية بهذا المستوى في منطقة الشرق الأوسط».

من جانبه، أعرب الدكتور كريوه، المسؤول الطبي بالإدارات الطبية في منظمة «أطباء بلا حدود»، عن شكره وإعجابه الشديد بأداء المستشفى في مثل هذه الظروف الطارئة، وصرح قائلاً: «الخدمات المقدمة في هذا المستشفى متطورة للغاية وتدعو للفخر».



قضايا كردستانية



لطيف نيرويي:

كركوك بين منطق العقل وتأثير العاطفة

ترجمة: نرمين عثمان محمد / عن صحيفة كوردستاني نوي

تُعد كركوك، بما تضمه من قوميات ومكونات متنوعة، نموذجاً للتعددية والتعايش، لكنها في الوقت نفسه تمثل ساحة شديدة الحساسية تتقاطع فيها الخطابات السياسية والقومية وفي هذه المدينة، غالباً ما يجد الخطاب القومي العاطفي طريقه إلى عقول المواطنين ووجدانهم بوتيرة أسرع من الخطاب العقلاني، لأنه يستند إلى ربط الهوية بالأرض، ويستحضر ذاكرة تاريخية مثقلة بالمآسي ومحطات النضال، مما

معالجة التحديات التي تواجه المدينة تتطلب إفساح المجال أمام خطاب وطني جامع

مكون إلى التعبير عن تطلعاته والدفاع عن رؤيته، بما يعزز حضوره السياسي داخل قاعدته الاجتماعية.

وفي هذا السياق، لا يُتوقع أن تحظى الرسالة التي يطرحها مسؤول كوردي بتأييد غالبية المكونين العربي والتركمان، كما أن الرسالة التي يطرحها مسؤول تركماني قد لا تنال قبول غالبية الكورد والعرب، وينطبق الأمر ذاته على الرسائل الصادرة عن القيادات العربية. فاختلاف المواقف في مجتمع متنوع يعد أمراً طبيعياً، ما دام يجري التعبير عنه ضمن الأطر السياسية والدستورية.

غير أن الأهم من اختلاف الرسائل هو الكيفية التي تُطرح بها. فالمسؤولية الوطنية تقتضي أن تراعي الخطابات السياسية خصوصية كركوك وتنوعها القومي والديني والمذهبي، وأن تُصاغ بلغة مسؤولة تحترم جميع المكونات، وتتجنب إثارة المشاعر أو تأجيج التوترات. كما ينبغي أن تسهم ردود الأفعال إزاء هذه الخطابات في تعزيز الثقة المتبادلة، لا في إضعاف روح التعايش، أو الإضرار بحالة التوافق والإدارة المشتركة التي تشكل أساس الاستقرار في المدينة.

وعند تقييم التصريحات وتحليلها، ولا سيما تلك الصادرة عن الشخصيات السياسية، ينبغي التمييز بوضوح بين الخطاب القومي ذي الطابع العاطفي وبين القرار السياسي الفعلي. فليس كل تصريح أو رسالة سياسية يعبر بالضرورة عن موقف رسمي أو قرار ملزم،

يمنحه قدرة أكبر على التأثير والتعبئة.

ورغم أن هذا النوع من الخطاب قد يتحول، في مراحل معينة، إلى أداة لتعزيز الوعي والدفاع عن حقوق أحد المكونات وحشد التأييد لقضاياها، فإن تغليب المشاعر القومية في مجتمع متعدد المكونات مثل كركوك قد يؤدي إلى تعميق الانقسامات الاجتماعية، وإزاحة الاهتمام عن القضايا الخدمية والتنمية التي تمس حياة المواطنين جميعاً.

وفي المقابل، فإن معالجة التحديات التي تواجه المدينة تتطلب إفساح المجال أمام خطاب وطني جامع، يقوم على الشراكة والاعتراف المتبادل، ويكفل حقوق جميع المكونات على قدم المساواة، بما يساهم في نقل كركوك من ساحةٍ لتنافس الهويات إلى نموذجٍ للتعايش والاستقرار المجتمعي.

ومن هذا المنطلق، يؤكد الاتحاد الوطني الكوردستاني أنه انتهج، على مدى سنوات، سياسة تركز على ترسيخ التعايش والشراكة بين مكونات المدينة، مستنداً إلى حضوره السياسي والجماهيري وإيمانه بأن استقرار كركوك لا يتحقق إلا من خلال التوافق واحترام التنوع.

وفي ضوء هذه الحقيقة، تتكرر بين الحين والآخر مثل هذه الخطابات، إلا أن ما يُطرح فيها لا يعكس بالضرورة واقع الحال على الأرض. لذلك، فإن التعامل مع هذا الواقع يتطلب مقاربة عقلانية تستند إلى الحقائق، ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

أولاً: من الضروري أن تدرك جميع المكونات في كركوك، من الكورد والعرب والتركمان والمسيحيين، وأن تتقبل حقيقة أن الرؤى والمواقف بشأن واقع المدينة ومستقبلها قد تختلف من مكون إلى آخر، كما قد تتباين الرسائل السياسية التي يطرحها قادة هذه المكونات وهذه ليست ظاهرة جديدة أو استثنائية، بل تعكس طبيعة المجتمعات المتعددة، إذ يسعى كل

المسؤولية الوطنية تقتضي أن تراعي الخطابات السياسية خصوصية كركوك

الانفعالية أو التأثير بالخطابات الإعلامية والسياسية التي قد تؤدي إلى تأزيم الأوضاع أو الإضرار بحالة الاستقرار والتعايش التي تحتاجها المدينة.

ثانياً: فيما يتعلق بالمادة (١٤٠) من الدستور العراقي الدائم، فقد صدرت في مناسبات مختلفة تصريحات من عدد من المسؤولين السياسيين في بغداد وكركوك تفيد بأن العمل بهذه المادة قد انتهى. ومثل هذه التصريحات تندرج، في كثير من الأحيان، ضمن الخطاب السياسي الموجه إلى الجمهور، وتهدف إلى كسب التأييد أو تعزيز الموقف السياسي، ولا تعني، بحد ذاتها، إلغاء المادة (١٤٠) أو فقدانها لقيمتها الدستورية.

غير أن التحدي الحقيقي لا يكمن في هذه التصريحات، وإنما في المتغيرات الميدانية والديموغرافية التي تشهدها المناطق المشمولة بالمادة، ولا سيما الزيادة المستمرة في أعداد الوافدين مقارنة بالسكان الأصليين. فهذه المتغيرات، إذا استمرت من دون معالجة، قد تؤثر في التوازن السكاني الذي تستند إليه فلسفة المادة (١٤٠)، وتضعف فرص تحقيق أهدافها عند تهيئة الظروف اللازمة لتطبيقها.

ومن هنا، فإن معالجة هذا الملف تتطلب موقفاً وطنياً مسؤولاً، وتوافقاً سياسياً حقيقياً، وإجراءات عملية للحفاظ على التوازن الديموغرافي واحترام الحقوق الدستورية لجميع المواطنين. فالمشكلة الأساسية ليست في الخطابات الإعلامية أو التصريحات السياسية، وإنما في الوقائع التي تشكل على الأرض، لأنها هي التي ستحدد في النهاية مدى قدرة المادة (١٤٠) على تحقيق الغاية التي شرعت من أجلها، بما يضمن العدالة والإنصاف للسكان الأصليين للمناطق المشمولة بها.

وإنما قد يندرج في إطار مخاطبة الجمهور أو التعبير عن رؤية سياسية أو قومية.

ومن ثم، لا ينبغي أن تدفع مثل هذه الرسائل، الصادرة عن مسؤول أو كادر سياسي يمثل أحد المكونات، المكونات الأخرى إلى اتخاذ مواقف متشددة على المستويات السياسية أو الإعلامية أو الجماهيرية، أو التعامل معها باعتبارها قرارات سياسية نهائية. فمثل هذا التفسير قد يفضي إلى توترات غير مبررة، ويخلق أجواء غير طبيعية في المدينة، بما ينعكس سلباً على الاستقرار وروح التعايش بين مكوناتها.

وقد أثبتت التجارب أن انتهاج سياسة ردود الفعل المتسارعة أو المتشددة في كركوك لا يخدم استقرار المدينة، بل ينعكس سلباً على جميع مكوناتها، وفي مقدمتها المكون الكوردي. كما أن تداعيات هذه السياسات تقع بصورة أكبر على الاتحاد الوطني الكوردستاني، بحكم مسؤوليته السياسية ودوره المحوري في إدارة شؤون المدينة وتعزيز استقرارها.

وانطلاقاً من هذه المسؤولية، يحرص الاتحاد الوطني الكوردستاني على التعامل مع مختلف القضايا بروح من الحكمة وسعة الصدر، واضعاً المصلحة العامة لكركوك فوق أي اعتبارات أخرى. ولذلك، فإن قياداته وكوادره في المدينة تعتمد، عند التعامل مع أي موقف أو قرار يتعلق بمستقبل كركوك، على قراءة متأنية وتقييم موضوعي للوقائع، بعيداً عن ردود الفعل



سوران الداودي :

كركوك... حين تكون الصورة في الاختلاف

المدينة وللأحداث التي مرت بها ومن الطبيعي أن تكون لزميلي التركماني أو العربي أو الآشوري قراءة مختلفة. ولا أرى في ذلك مشكلة، بل أعتقد أنه أمر طبيعي في مدينة متنوعة مثل كركوك. نحن مختلفون في انتماءاتنا القومية والثقافية واللغوية، ومن حق كل طرف أن يعبر عن مصالح مجموعته ويدافع عنها بالطريقة التي يراها مناسبة، شرط ألا تتحول حماية مصلحة مكّون إلى انتقاص من حقوق مكّون آخر.

كركوك هذه المدينة ذات التعدد القومي والمكونات، حيث الكورد والتركمان والعرب والآشوريون كانت وما زالت تتمتع بخصوصيات اجتماعية وسياسية لا تشبه كثيراً من مدن العراق. وربما لهذا السبب تحديداً، من السهل أن يتأثر مزاج مواطنيها بشكل عام بتفسير حدث أو تصريح أو موقف فما يراه طرف حقاً طبيعياً له قد يراه طرف آخر تهديداً وما يطمئن مكّونا قد يثير مخاوف مكّون آخر.

أنا كركوكي كوردي، لي قراءتي لتاريخ

» أن نخلف من أجل كركوك، لا أن نخلف عليها

فالاختلاف موجود ولكن لا يعني الخلاف بالضرورة، وربما يكون اختلاف رؤيتنا للأحداث، إذا أحسنا التعامل معه، فالاختلاف يمنح الصورة الكركوكية اكتمالها. حيث لا يمكن ان يمتلك أحد منا وحده الصورة كلها منفرداً ومن الطبيعي أيضاً أن أدافع، بصفتي كردياً، عن مواد دستورية أرى فيها ضماناً لحقوقي وحقوق أبناء مكوّني، مثلما أفهم أن ينظر إليها آخرون بقلق أو أن تكون لهم تفسيرات مختلفة بشأنها. هنا تبدأ السياسة الحقيقية ليس في مطالبة الآخر بأن يفكر مثلنا، وإنما في البحث عن مساحة تستطيع فيها حقوقنا أن تتعايش مع حقوقه، ومصالحنا مع مصالحه.

وفي المحصلة، ينبغي ألا ننسى أن كركوك هي الإطار الأساسي الذي نتحرك داخله ونعمل من أجله. فالقومية مهمة، والحقوق مهمة، والدستور مهم، لكن كركوك نفسها يجب أن تبقى فوق صراع الإرادات والمصالح الضيقة.

وأقولها بوضوح: للكركوكيين المتجذرين في هذه المدينة، من جميع مكوناتها، الدور الرئيس في تقرير مستقبلها وترتيب بيتها الداخلي. ليس بإقصاء أحد، ولا باحتكار كركوك لمصلحة طرف، وإنما بإعادة القرار إلى أهلها الذين عاشوا معاً وتقاسموا شوارعها وأسواقها وأفراحها وأزماتها.

ربما لن نتفق يوماً على كل تفاصيل الماضي، ولا على تفسير كل حدث في الحاضر، لكننا نستطيع الاتفاق على شيء واحد

أن نخلف من أجل كركوك، لا أن نخلف على كركوك.



د. شيلان فتحي:

الدبلوماسية الكردية في شرق أوسط يعاد تشكيله

من إدارة الأزمات إلى صناعة المكانة الاستراتيجية

أمام لحظة استراتيجية تتجاوز حدود الخلافات السياسية اليومية والحسابات الحزبية. فالتحدي لم يعد يتمثل فقط في المحافظة على المكتسبات السياسية والدستورية التي تحققت خلال العقود الماضية، وإنما في تحويل هذه المكتسبات إلى مكانة استراتيجية مستدامة تتيح للكورد التأثير في مسار النظام الإقليمي الذي يتشكل، بدلاً من الاكتفاء بالتكيف مع نتائجه.

من هنا تبرز الدبلوماسية باعتبارها أحد أهم أدوات حماية المصالح السياسية وتعزيز المكانة الاستراتيجية. غير أن

يمر الشرق الأوسط بمرحلة تاريخية تتسم بإعادة ترتيب عميقة في منظومة التوازنات السياسية والأمنية والاقتصادية. فالصراعات العسكرية، وتبدل أولويات القوى الدولية، وتصادد أهمية الجغرافيا الاقتصادية، وإعادة تعريف مفهوم الأمن الإقليمي، إلى جانب التحولات التي تشهدها التحالفات ومراكز القوة، تشير جميعها إلى أن النظام الإقليمي الذي تشكل خلال العقود الماضية لم يعد قادراً على استيعاب التحولات الجديدة أو تفسيرها بصورة كاملة. وفي خضم هذه البيئة المتحركة، يجد الكورد أنفسهم

يجد الكورد أنفسهم أمام لحظة استراتيجية تتجاوز حدود الخلافات

الذاتية من دون التعامل مع مصالح الآخرين باعتبارها تهديداً دائماً. وهذه القاعدة تظل ذات أهمية كبيرة في المرحلة الراهنة، لأن الدبلوماسية ليست مجرد البحث عن الأصدقاء، وإنما هي في جوهرها إدارة الاختلاف ومنع تحوله إلى صراع، وتقليل كلفة التناقضات على المصالح الوطنية.

وتظهر أهمية هذه الرؤية بوضوح في تجربة طالباني داخل العراق بعد عام ٢٠٠٣، ولا سيما مع انتقال النظام السياسي العراقي من مرحلة الحكم الشمولي إلى نظام سياسي جديد قائم على التعددية والشفافية. فقد أصبح طالباني عام ٢٠٠٥ رئيساً لجمهورية العراق في مرحلة شديدة التعقيد، ولم تكن أهمية وصول شخصية كوردية إلى هذا الموقع مقتصرة على البعد الرمزي، بل تمثلت أيضاً في انتقال الدور الكوردي من موقع «المكوّن» إلى موقع «الشريك في صناعة النظام السياسي».

وهنا تكمن إحدى أهم الدروس الاستراتيجية: فالدبلوماسية الناجحة لا تكتفي بالمطالبة بالحقوق، وإنما تسعى إلى بناء منظومة سياسية تصبح فيها هذه الحقوق جزءاً من استقرار النظام نفسه. وكلما تحولت مصالح طرف ما إلى مصالح مشتركة مع الأطراف الأخرى، أصبحت تلك المصالح أكثر قدرة على الصمود والاستمرار. ومن هذا المنظور، تحتاج الدبلوماسية الكوردية إلى إعادة تعريف مفهوم التحالفات. فالعلاقات الدولية لا تقوم على الصداقة الدائمة أو الخصومة الدائمة، وإنما تحكمها المصالح والأمن والاقتصاد والجغرافيا والتوازنات. ولذلك فإن الرهان على «حامٍ خارجي» للقضية الكوردية يظل خياراً محدوداً، لأن القوى الكبرى تعيد ترتيب أولوياتها وفقاً لمصالحها المتغيرة. والبدل الأكثر واقعية هو بناء شبكة واسعة من المصالح المتبادلة تجعل استقرار إقليم كوردستان والعراق مصلحة مشتركة لأكثر عدد ممكن من الأطراف. فكلما ارتبطت مصالح الدول والمؤسسات والشركات الدولية باستقرار الإقليم، ازدادت تكلفة عدم الاستقرار بالنسبة إليها، وأصبح الاستقرار الكوردي جزءاً من حساباتها الاستراتيجية.

الدبلوماسية المطلوبة في المرحلة المقبلة لا ينبغي أن تظل أسيرة منطق رد الفعل أو إدارة الأزمات بعد وقوعها، بل ينبغي أن تنتقل إلى دبلوماسية استباقية مثمرة و نشطة قادرة على قراءة التحولات قبل اكتمالها، واستشراف السيناريوهات المحتملة، وبناء البدائل، وتحويل المصالح الكوردية إلى مصالح مشتركة مع القوى الإقليمية والدولية.

وفي هذا السياق، تكتسب تجربة الرئيس الراحل جلال طالباني أهمية خاصة وليس المقصود استنساخ تجربته حرفياً، لأن لكل مرحلة تاريخية شروطها وأدواتها، وإنما الاستفادة من بعض المبادئ التي حكمت ممارسته السياسية والدبلوماسية، وفي مقدمتها القدرة على التواصل مع الخصوم، وإدارة التناقضات، والحفاظ على قنوات الحوار مفتوحة، وعدم السماح للخلاف السياسي بأن يتحول بصورة تلقائية إلى قطيعة استراتيجية.

لقد أدرك الراحل طالباني، في وقت مبكر، أن الجغرافيا السياسية للكورد تفرض نمطاً خاصاً من العمل الدبلوماسي. فالكورد يعيشون في منطقة تتقاطع فيها مصالح قوى إقليمية كبرى، وتتداخل فيها الحسابات الأمنية والاقتصادية للدول المحيطة، فضلاً عن تنافس القوى الدولية. ولذلك فإن بناء السياسة الخارجية على أساس المواجهة الدائمة مع طرف إقليمي أو دولي سيؤدي بالضرورة إلى تقليص هامش الحركة السياسية.

كان منطق مام جلال يقوم، إلى حد كبير، على إمكانية الاختلاف مع الآخر دون قطع الحوار معه، والاختلاف استراتيجياً دون تحويله إلى عدو دائم، والدفاع عن المصالح



وفي هذا السياق، تكتسب الجغرافيا الاقتصادية أهمية متزايدة. فالطاقة، والمياه، والطرق التجارية، والمنافذ الحدودية، والمطارات، والاستثمار، والسياحة، والتعليم العالي، والتكنولوجيا، يمكن أن تتحول جميعها إلى أدوات للدبلوماسية فالقوة في النظام الدولي المعاصر لم تعد تقاس فقط بالقدرات العسكرية،

وإنما أيضاً بقدرة الدولة أو الكيان السياسي على الاندماج في شبكات الاقتصاد الإقليمي والدولي.

ومن هنا فإن الدبلوماسية الكوردية ينبغي ألا تبقى محصورة في المؤسسات السياسية الرسمية والسفارات والاتصالات الحكومية، بل يجب أن تتوسع نحو الدبلوماسية الاقتصادية والعلمية والثقافية. فكل مشروع استراتيجي يربط إقليم كوردستان بالعراق وتركيا وإيران وأوروبا وآسيا يمكن أن يتحول إلى رابطة سياسية واقتصادية طويلة الأمد، وكلما ازدادت المصالح المرتبطة بالإقليم، ازدادت أهمية استقراره بالنسبة إلى الشركاء الإقليميين والدوليين.

أما العلاقة مع بغداد، فتحتمل بدورها إلى انتقال نوعي من إدارة الخلاف إلى بناء عقد سياسي واقتصادي جديد. فالعلاقة بين أربيل وبغداد ستظل إحدى أهم محددات مستقبل إقليم كوردستان داخل الدولة العراقية، ولذلك فإن استمرار العلاقة ضمن دائرة الأزمات الدورية لن يكون كافياً لمواجهة التحديات المستقبلية.

اذن المطلوب هو بناء شراكة مؤسسية طويلة الأمد تستند إلى الدستور، والمصالح الاقتصادية المشتركة، والتفاهم السياسي، وآليات واضحة لحل الخلافات. فالعراق يحتاج إلى الاستقرار والطاقة والاستثمار، في حين يحتاج إقليم

كوردستان إلى عمق اقتصادي وسياسي عراقي وضمانات مؤسسية وقانونية مستقرة. ومن ثم فإن المصالح المشتركة يمكن أن توفر قاعدة أكثر صلابة للعلاقة من التفاوض المستمر عند كل أزمة.

غير أن نجاح أي استراتيجية خارجية سيظل محدوداً إذا لم يرافقه إصلاح داخلي. فالدبلوماسية لا تستطيع تعويض الانقسام السياسي الداخلي عندما يتعلق الأمر بالملفات الاستراتيجية. والوحدة المطلوبة هنا ليست وحدة حزبية ولا تعني إلغاء التعددية السياسية أو المنافسة الديمقراطية، وإنما تعني الاتفاق على المصالح العليا التي تمس مكانة الإقليم الدستورية وأمنه ومستقبله وعلاقاته الخارجية.

فمن أخطر السيناريوهات أن تدخل القوى الكوردية مرحلة إعادة تشكيل المنطقة برؤى متعارضة حول الملفات الاستراتيجية، بينما تدخل القوى الإقليمية والدولية هذه المرحلة بأجندات واضحة ومؤسسات متخصصة ومراكز أبحاث قادرة على إنتاج البدائل. وفي السياسة الدولية، لا تكفي عدالة القضية؛ فالقضية العادلة تحتاج إلى مؤسسات تحميها، وخطاب يقنع الآخرين بها، واستراتيجية تحولها إلى مصالح قابلة للاستمرار. ومن هنا تبرز أهمية القوة الناعمة والشرعية التاريخية فالقضية الكوردية تحتاج إلى حضور يتجاوز لحظة الأزمة الأمنية والسياسية، وإلى أن يعرف العالم

تكتسب تجربة الرئيس الراحل جلال طالباني أهمية خاصة

والسياسية والإقليمية. والواقعية الحقيقية هي القدرة على حماية المصالح والمبادئ في عالم تحكمه المصالح والقوة والتفاوض.

لذلك فإن السؤال الاستراتيجي ليس فقط: هل القضية الكوردية عادلة؟ وإنما: كيف يمكن جعل الدفاع عن هذه القضية متوافقاً مع مصالح الآخرين؟

ربما يكون أفضل تكريم لتجربة مام جلال ألا نحاول إعادة إنتاج سياسته كما كانت، وإنما تحويل بعض فلسفته السياسية إلى مؤسسات ومعرفة واستراتيجية. فقد كانت إحدى نقاط قوته قدرته على فهم مواقف الآخرين، والتواصل مع المختلفين، والبحث عن المساحات المشتركة بين الأطراف المتناقضة.

إن المرحلة المقبلة تحتاج إلى مدرسة دبلوماسية كوردية حديثة، تمتلك المعرفة والمؤسسات والكوادر ومراكز التفكير والقدرة على إدارة العلاقات المتعددة في وقت واحد.

فالهدف ليس البحث عن حليف أقوى يحمي الكورد، وإنما بناء منظومة مصالح تجعل من استقرارهم مصلحة مشتركة لأكبر عدد ممكن من الأطراف. وفي شرق أوسط تتغير فيه التحالفات وتُعاد فيه صياغة موازين القوة، فإن أفضل استراتيجية للكورد ليست انتظار ما ستقرره القوى الكبرى بشأن مستقبلهم، بل امتلاك القدرة على التأثير في القرارات التي تتعلق بهذا المستقبل.

فالمكانة الاستراتيجية لا تُمنح، وإنما تُبنى. وهي نتاج تفاعل بين وحدة الداخل، وقوة المؤسسات، وواقعية السياسة، وذكاء الدبلوماسية، وعمق الاقتصاد، ووضوح الرؤية. وإذا استطاعت الدبلوماسية الكوردية أن تنتقل من إدارة الأزمات إلى صناعة المصالح، ومن رد الفعل إلى الاستباق، ومن البحث عن الحماية الخارجية إلى بناء الاعتماد المتبادل، فإن التحولات الجارية في الشرق الأوسط قد لا تكون مجرد مصدر للمخاطر، بل يمكن أن تتحول إلى فرصة تاريخية لإعادة تعريف المكانة الكوردية المفترضة داخل النظام الإقليمي المقبل.

الكورد باعتبارهم مجتمعاً يمتلك تجربة سياسية وثقافية واقتصادية ومؤسسية، وليس فقط باعتبارهم طرفاً يظهر في أوقات الصراعات.

من جانبها تستطيع الجامعات ومراكز الدراسات ووسائل الإعلام والجاليات والمؤسسات الثقافية والاقتصادية أن تؤدي دوراً مهماً في بناء هذا الحضور. فالقوة الناعمة لا تحقق نتائج فورية، لكنها تبني على المدى الطويل رأس مال سياسي وثقافي يمكن توظيفه في الأزمات والمفاوضات.

والأكثر إلحاحاً هو الانتقال إلى مفهوم الدبلوماسية الوقائية. فالمطلوب ليس انتظار الأزمة ثم إرسال الوفود إلى العواصم، وإنما بناء مؤسسات قادرة على اكتشاف مؤشرات الأزمة قبل وقوعها. وهذا يتطلب مراكز متخصصة تتابع التحولات في السياسات الأمريكية والأوروبية والروسية والتركية والإيرانية والعراقية، وتدرس اتجاهات الاقتصاد والطاقة والأمن، وتضع سيناريوهات متعددة وخطط استجابة مسبقة.

إن الدبلوماسية الحديثة هي، في جانب أساسي منها، القدرة على معرفة أين يمكن أن تبدأ الأزمة، وما القوى التي ستتأثر بها، وما المصالح التي تحرك أطرافها، وما البدائل الممكنة قبل أن تضيق مساحة الخيارات.

وفي هذا الإطار، لا تعني الواقعية السياسية التخلي عن المبادئ، وإنما تعني إدراك طبيعة البيئة التي تتحرك فيها هذه المبادئ. فانسحاب القوات الأمريكية أو قوات التحالف الدولي من العراق والمنطقة، على سبيل المثال، لا ينبغي أن يُقرأ فقط من زاوية الوجود العسكري، بل من خلال ما قد ينتج عنه من تحولات في التوازنات الأمنية



ديفيد هاريس:

الكرد هم الضحايا الحقيقيون في الشرق الأوسط، وليس الفلسطينيون

صحيفة «ديلي تيلغراف» البريطانية/ الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

الغضب الانتقائي في الدول الغربية الذين يزعمون الدفاع عن ضحايا الاضطهاد.

كان من الممكن أن تقوم دولة كردية عقب هزيمة الدولة العثمانية على يد دول الحلفاء قبل قرن من الزمن فقد رسمت معاهدة سيفر لعام ١٩٢٠ ملامح هذا المسار، إذ تناولت مستقبل الأراضي التي كانت خاضعة للحكم العثماني.

وقد اعترفت المعاهدة بالهوية الكردية وتطلعات الشعب الكردي، إلا أن ذلك الاعتراف لم يتحول قط إلى واقع.

وبدلاً من ذلك، جرى تقسيم الأراضي ذات الغالبية الكردية، أو كردستان كما كانت تعرف، بين ما أصبح لاحقاً إيران والعراق وسوريا وتركيا.

وفي أعقاب الحرب، أعاد الدبلوماسيون ورسامو الخرائط في لندن وباريس رسم الحدود، وأنشأوا دولاً

لماذا تحظى بعض القضايا باهتمام وولاء يستهلك كل شيء، في حين تهمل قضايا أخرى أو يجري التقليل من شأنها؟

ولماذا يهيب الذين يعلنون دفاعهم عن العدالة وحقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير المصير بكل قوة في بعض الحالات، بينما يلتزمون صمتاً مدوياً في حالات أخرى؟

تقدم منطقة الشرق الأوسط الحديثة نموذجاً بالغ الدلالة للإجابة عن هذا السؤال ويتعلق الأمر بالشعب الكردي، الذي يزيد تعداداه على ٤٠ مليون نسمة، والذي حرم من حقه في إقامة دولته المستقلة لأكثر من قرن.

ومع ذلك، فقد جرى تجاهل معاناته إلى حد كبير من قبل وسائل إعلام غابت عن أداء دورها، وناشطين جامعيين اتسموا باللامبالاة، ومحتجين غابوا عن المشهد، وأمم متحدة التزمت الصمت، فضلاً عن دعاة

تعرض الشعب الكردي للإبادة الجماعية وحرمانه حقه في إقامة دولته

النظرية، جميع المعايير التي عادة ما تستدعي التضامن الدولي: شعب تعرض لإبادة جماعية موثقة، واستهدف بالأسلحة الكيميائية، ويسعى إلى تقرير مصيره والتحرر. ومع ذلك، لا توجد حملات واسعة، ولا قوافل تضامن، ولا حملات جماهيرية، ولا مظاهر رمزية للتأييد، ولا أي شيء يذكر. فلماذا؟

ولماذا، على سبيل المثال، تستقطب قضية نحو خمسة ملايين فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة اهتماماً وحماساً واسعاً، بينما لا تحظى قضية أكثر من ٤٠ مليون كردي بالاهتمام نفسه؟

ولماذا يواصل الفلسطينيون، رغم أن قادتهم رفضوا عدداً من مقترحات إقامة الدولة منذ لجنة بيل عام ١٩٣٧، التمتع بدعم واسع من المطالبين بإقامة دولة فلسطينية، في حين أن نحو ٩٣٪ من كرد العراق الذين صوتوا لصالح الاستقلال في الاستفتاء غير الملزم الذي أجري عام ٢٠١٧، قوبلوا بالرفض من الحكومة المركزية العراقية المدعومة من إيران، كما جرى تجاهل تطلعاتهم إلى حد كبير من قبل الغرب؟

ويجادل البعض بأن الكرد يطرحون مطالب غير واقعية، بحجة أنهم يعيشون في أربع دول قائمة، وأن تغيير الحدود ليس خياراً ممكناً. حقاً؟

هل ينبغي احترام الحدود التي رسمتها القوى الاستعمارية البعيدة قبل قرن من الزمن إلى الأبد، رغم أنها تجاهلت، باستخفاف، الحقائق القائمة على الأرض خدمة لمصالحها الجيوسياسية الخاصة؟

في الواقع، يمكن للحدود أن تتغير، وهناك أمثلة حديثة كثيرة على ذلك.

فقد انهار الاتحاد السوفيتي، وحلت محله ١٥ دولة مستقلة. كما تفككت يوغوسلافيا، وخرجت منها سبع دول ذات سيادة. وشهدت تشيكوسلوفاكيا، التي كانت هي الأخرى من نتاج مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، ما عرف بـ«الطلاق المخملي» بين جمهوريتي التشيك

جديدة، وحددوا مناطق النفوذ، وكأن المنطقة بأسرها كانت حديقة خلفية خاصة بهم.

إن حقيقة أن الكرد يشكلون شعباً متميزاً، يمتلك تاريخه الخاص وهويته ولغته وثقافته، لم تحظ إلا بقدر ضئيل من الاهتمام ضمن ذلك التصميم الجيوسياسي الواسع وهكذا أُلقي بهم في مصير مأساوي حرّمهم من حقهم في الدولة طوال أكثر من مئة عام.

ومع ذلك، أظهر الكرد قدرة استثنائية على الصمود، ورفضوا التخلي عن تطلعاتهم أو التخلي عن حلمهم بالحرية، رغم ما تعرضوا له على مدى عقود من حملات اضطهاد متكررة، وقمع للغتهم وهويتهم وثقافتهم، فضلاً عن تعرضهم في العراق إلى الإبادة الجماعية خلال حملة الأنفال التي نفذها نظام صدام حسين، بل إن شجاعة الكرد وبسالتهن دفعت الولايات المتحدة ودولا غربية أخرى إلى الاعتماد عليهم في لحظات حاسمة، سواء في مواجهة نظام صدام حسين أو لاحقاً في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، لكنها ما لبثت أن تخلت عنهم عندما انتهت الحاجة إلى دعمهم. ومن هنا جاء المثل الكردي الشهير: «ليس لنا أصدقاء سوى الجبال».

ومع ذلك، فإن الاستهداف المتواصل للكرد لم يلفت اهتمام أولئك في الغرب الذين يعلنون أنهم مناصرون للمضطهدين.

فمن يتذكر مسيرة جماهيرية ضخمة للمطالبة بحقوق الكرد وحرّيتهم في وسط لندن أو وسط تورونتو؟ أو تجمعاً حاشداً في ميدان تايمز في نيويورك أو أمام دار أوبرا سيدني؟ إن القضية الكردية تستوفي، من الناحية

٤٤ الاقليم نموذج نادر نسبيا لتجسيد بعض القيم التقدمية في الشرق الأوسط

أما القضية الكردية، فقد تبدو أكثر تعقيدا من الخارج. فخصوص الكرد هم العرب والإيرانيون والأترک، وليس اليهود أو الإسرائيليين، الأمر الذي يجعل من الصعب، وربما من غير المريح بالنسبة للبعض، إدراجها ضمن الأطر الأيديولوجية والروايات السائدة.

والنتيجة هي اختلال صارخ في المعايير. فحركة وطنية واحدة تستقطب اهتماما عالميا هائلا، ومظاهرات لا تنتهي، ودعما من المشاهير، واعتصامات في الجامعات، وحملات دولية واسعة. أما الحركة الوطنية الأخرى، التي تمثل شعبا يزيد عدده على أربعين مليون نسمة، وتعرض في العراق للإبادة الجماعية، فلا تحظى حتى بقدر قريب من ذلك الاهتمام.

إن السؤال الحقيقي، إذن، هو: لماذا لم يحظ شعب يزيد تعداده على ٤٠ مليون نسمة، حرم من دولته لأكثر من قرن، وتعرض لموجات متكررة من القمع والاضطهاد، إلا بقدر ضئيل للغاية من الحماس الأخلاقي الذي حشد لقضايا أخرى؟

وإلى أن تتم مواجهة هذا السؤال بصدق، فإن الادعاءات المتعلقة بعالمية المبادئ، ودعم حق الشعوب في تقرير المصير وحركات التحرر الوطني، والالتزام بحقوق الإنسان، ستظل تفتقر إلى المصداقية وتبدو مجرد شعارات فارغة.

*ديفيد هاريس: نائب الرئيس التنفيذي لـ معهد دراسة معاداة السامية العالمية والسياسات، ومؤلف كتاب «معاداة السامية: ما الذي ينبغي للجميع معرفته» (منشورات جامعة أكسفورد، ٢٠٢٥).

وسلوفاكيا.

كما انفصل جنوب السودان عن السودان وأصبح دولة مستقلة، وكذلك نالت إريتريا استقلالها عن إثيوبيا، وتيمور الشرقية عن إندونيسيا.

أما أرض الصومال (صوماليلاند)، فقد ظلت تمارس عملها كدولة مستقلة بحكم الأمر الواقع، منفصلة عن الصومال، لأكثر من ثلاثة عقود، رغم أنها لم تحصل حتى الآن على اعتراف دولي واسع النطاق.

اختلال صارخ في المعايير

يمثل إقليم كردستان العراق اليوم النموذج الأكثر إقناعا لفكرة الاستقلال الكردي. فهو، إلى حد كبير، الجزء الأفضل إدارة، والأكثر انفتاحا وتعددية في العراق، كما يشكل نموذجا نادرا نسبيا لتجسيد بعض القيم التقدمية في منطقة الشرق الأوسط الأوسع. وتعد حقوق المرأة، والحرية الدينية، والانفتاح على الغرب، من أبرز السمات التي تميز هذا الإقليم الذي يزيد عدد سكانه على ستة ملايين نسمة.

ولهذا السبب تحديدا، تسعى الحكومة العراقية في بغداد، إلى جانب إيران المجاورة، إلى إبقاء إقليم كردستان تحت السيطرة والنفوذ، مستخدمة العنف والضغط الاقتصادية كلما اقتضى الأمر. ومع ذلك، فإن أيا من هذه الممارسات لم يثر، مرة أخرى، غضب أولئك الذين نصبوا أنفسهم أوصياء على القيم الأخلاقية في الغرب.

وفي نهاية المطاف، قد يكون التفسير الأكثر ترجيحاً لهذا التجاهل لمعاناة الكرد وما يمثلونه بسيطا للغاية.

فهل يعود السبب إلى أن القضية الفلسطينية يمكن إدراجها بسهولة ضمن السردية الثنائية السائدة اليوم، والمبسطة إلى حد بعيد، التي تقسم العالم إلى «ظالم» و«مظلوم»، بحيث تصور إسرائيل، الدولة الوحيدة ذات الأغلبية اليهودية في العالم، بوصفها الطرف المعتدي، في إطار يستحضر صورا نمطية قديمة ويحمل شحنة عاطفية قوية لدى بعض الجماهير؟

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



قروض بلا أثر... حلقة مفرغة من الديون وتردي الخدمات في العراق

تستخدم عائلته المكونة من خمسة أفراد، ماء الزير (إناء مصنوع من الفخار) للحصول على شراب بارد نوعاً ما، ولا سيما أن أربع ساعات من الإمداد بالتيار يوميا لا تكفي، كما يقول لـ«العربي الجديد»، مضيفاً: «الخدمة في تدهور مستمر منذ عام ٢٠٠٣».

العربي الجديد/تحقيق - حنان سالم:- يستعين الثلاثيني العراقي حسين العميدي، بطرق بدائية لتبريد المياه في صيف البصرة اللاهب، بسبب الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي. إذ يضطر مدرس الاقتصاد في معهد النخلة الأهلي، إلى شراء قوالب الثلج الجاهزة، وأحيانا

دائرة مفرغة من الاقتراض وتردي الخدمات

مع تفشي الفساد المالي والإداري وبروزه ظاهرة مؤسسية نتج منها تحجيم دور الصناعة والزراعة والقطاع الخاص في التنمية، اعتمد العراق على قروض خارجية وداخلية لسد عجز الموازنة الناتج من تجاوز النفقات حد الواردات في البلاد، كما يوضح الخبير الاقتصادي جليل اللامي، قائلًا لـ«العربي الجديد»: «يؤدي هذا إلى تراكم الديون واستنزاف الاحتياطي النقدي والتضخم الاقتصادي»، إذ ارتفع الدين العام الداخلي للبلاد إلى ٩٥/٦٨ تريليون دينار عراقي (٧٣ مليار دولار) حتى نهاية إبريل/ نيسان ٢٠٢٦، بحسب بيانات البنك المركزي العراقي الصادرة في يونيو/حزيران الماضي، وفيها جاء أن حجم الدين الخارجي بلغ ٥٤/١ مليار دولار في عام ٢٠٢٥، بينما العجز الفعلي في موازنات الأعوام ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤

و ٢٠٢٥ بلغ نحو ٣٥ تريليون دينار (٢٦/٧٢ مليار دولار). ولمواجهة الفجوة بين النفقات والإيرادات يستعين العراق بمؤسسات دولية، أبرزها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، الذي بلغت قروضه مليارين و ٢٤٢ مليون دولار حتى مارس/ آذار الماضي، وكلها مخصصة لمشاريع البنية التحتية والإعمار وتطوير الخدمات الأساسية في المحافظات العراقية. لكن رغم سنوات من الاقتراض المشروط بتحسين هذه القطاعات، إلا أن الواقع يشير إلى عدم تطبيق التوصيات التي وضعتها المؤسسات الدولية، مثل تعزيز الشفافية والمساءلة في الإنفاق الحكومي، وإصلاح القطاع المصرفي، وتعزيز الرقابة المالية ومكافحة

معاونة العميدي وأهالي محافظته، باتت معضلة دائمة في وسط العراق وجنوبه، رغم حصول البلاد على قرض من البنك الدولي منتصف عام ٢٠١٩ بقيمة ٢٠٠ مليون دولار امريكي، لمشروع تطوير كهرباء البصرة، بهدف تحسين موثوقية الخدمة وكفاءتها التشغيلية والتجارية، بحسب ما جاء في تقرير البنك الدولي عن حالة تنفيذ مشروع تطوير كهرباء البصرة ونتائجه، الذي عملت عليه شركتان حكوميتان، هما: العامة لتوزيع كهرباء الجنوب، والعامة لنقل الطاقة الكهربائية/ المنطقة الجنوبية.

نظريا، كان يفترض بحسب تقرير المؤسسة الدولية الصادر في الخامس من فبراير/ شباط ٢٠٢٥، أن يؤدي المشروع إلى تعزيز شبكة نقل الكهرباء في الجنوب، بتكلفة وصلت إلى ٩٥ مليون دولار، وكذلك إعادة بناء شبكة التوزيع، وزيادة إيرادات مبيعات الكهرباء للشركة، في مقابل أعمال كلفت ١٠٠ مليون دولار، إلى جانب بناء

القدرات المؤسسية ودعم تنفيذ المشاريع بتكلفة ٥ ملايين دولار.

بيد أن «القدرة على التنفيذ لا تزال تُشكل عائقًا»، وفق آخر تقييم للمشروع صدر عن البنك الدولي، مشيرًا إلى التراجع في وتيرة التنفيذ، بالإضافة إلى تعقيدات فنية وإدارية، تواجه المشروع الذي كان مقررا الانتهاء منه في عام ٢٠٢٤، إلا أن «التلكؤ في الإنجاز، أدى إلى عدم اكتماله»، وهو ما تكرر مع مشاريع مخصصة لقطاعات أخرى، مثل الصحة والتعليم، فضلا عن وقائع فساد طاولت مخططات تنمية ممولة دوليا، ما يسفر عن تدهور مستمر في الخدمات المقدمة إلى المواطنين، وفق ما يوثقه التحقيق.

حلقة مفرغة من تردي الخدمات الأساسية في العراق

يعلق الدكتور آلان ممتاز، أستاذ السياسة والاقتصاد السابق في الجامعة الأمريكية في السليمانية، على ما سبق بالقول: «ندور في دائرة مفرغة، إذا أُغلق باب التمويل الدولي بسبب ممارسات المقاولين العاملين في البلاد، فقد يتجه العراق إلى قروض تجارية مرتفعة الفائدة وضعيفة الرقابة على مصادر تمويلها، بما يفتح المجال أكثر أمام شبكات الفساد، وبدورها تزيد الأعباء المالية على الأجيال المقبلة وتتقلص فرص التنمية»، مشيراً إلى أن مناخ الأعمال والمال في العراق يشهد تراجعاً ملحوظاً في الاهتمام بقيم الشفافية ومكافحة الفساد، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل يتعداه

إلى الإضرار بالفقراء ومحدودي الدخل مرتين: الأولى من خلال عدم تقديم الخدمة التي يستحقونها، ما يؤدي إلى تردي أوضاعهم الحياتية، فضلاً عن

التبعات الثانية المتمثلة بحصول البلاد على المزيد من القروض المشروطة بتخفيض قيمة العملة، وإلغاء الدعم، وتحرير التجارة، بما يفاقم من الفجوة الاجتماعية التي تدمر معيشة الفئات الأكثر هشاشة بالأساس، وفق ما يشرحه أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد إياد العنبر.

قروض بلا أثر

لا تتوقف إعلانات هيئة النزاهة الاتحادية عن ضبط مليارات الدنانير في منازل وعقارات تابعة لمسؤولين ونواب ضمن حملة مكافحة الفساد الأخيرة، فيما يحصل العراق على قروض من مؤسسات دولية عديدة

الفساد وتحسين الحوكمة، ما أدى إلى تردٍ واسع في قطاع الخدمات الأساسية، يلزمه المواطن في حياته اليومية، كما يقول اللامي.

رشى وممارسات احتيالية

خلال الفترة من ١٥ يوليو/ تموز ٢٠١٤ حتى التاسع من مارس ٢٠٢٦، حظرت مجموعة البنك الدولي ثلاث شركات ومديرين تنفيذيين يعملون في العراق، لمدد متفاوتة بين عام و٤ أعوام، بسبب تضخيم في الفواتير، وتقديم مستندات مزورة، وممارسات احتيالية في المناقصات وتقديم رشى لموظفين عموميين في مشاريع خاصة بإعادة تأهيل الطوارئ الصحية ورعاية ذوي الإعاقة، وقطاع الطاقة.

عقب التحقيق، قرر مجلس العقوبات التابع للبنك الدولي، إصدار القرار رقم ٧٢ الصادر في قضية العقوبات رقم ٢١١، وقضى بحظر شركة

التنمية والإغاثة (المعروفة باسم DRC b.v) ٣ سنوات وشركة التنمية والإغاثة الدولية (المعروفة باسم DRC International b.v) ٤ سنوات، بسبب ممارسات فاسدة ومُخادعة تتعلق بعمليات الشراء في مشروعات ممولين من البنك الدولي في قطاع الصحة بالعراق.

وفي التاسع من مارس ٢٠٢٦، حظر البنك الدولي، شركة أكتيف إلكتروتكنيك (Aktif Elektrotechnik) التركية ورئيسها التنفيذي لمدة سنة وثلاثة أشهر، بسبب دفع رشى لموظفين عموميين في قطاع الطاقة في سياق عملية شراء لعقد ممول من البنك الدولي، وفق قرار مجلس العقوبات رقم ١٤٦ الصادر في قضية العقوبات رقم ٧٧٩.

تتراجع قطاعات الصحة والتعليم والكهرباء جاء الفساد

في التنفيذ ببغداد والمُحافظات الأخرى، بعدما كان من المقرر الانتهاء من الإنجاز في عام ٢٠١٠، وفق ما أكدته هيئة النزاهة الاتحادية (حكومية) في بيان صادر في مارس ٢٠٢٤، موضحة أن العراق يواجه عجزاً في الأبنية المدرسية بقوام ٩٠٣٥ بناية. وحثت الهيئة على الإسراع بهدم المدارس الآيلة إلى السقوط وإعادة بنائها، ففي قطاع التربية بحي الكرخ/ ٢ في بغداد، على سبيل المثال، توجد ٦٣ بناية آيلة إلى السقوط. تتضح خطورة الظاهرة، في ما جرى مع أبناء الأربعيني حسين علي، إذ توقف أولاده الثلاثة عن مواصلة التعليم بسبب بُعد المدارس عن منزلهم في بلدة الرميثة بمحافظة

المثنى جنوبي البلاد، حيث يعاني كغيره من سكان المناطق الريفية من واقع المؤسسات التعليمية المتردي، وهو ما يلخصه بالقول: «كان أولادي يحلمون بالوصول إلى الجامعة،

لكن ما باليد حيلة، فأقرب مدرسة تحتاج ثلاث ساعات للوصول إليها، ولا أملك سيارة لإيصالهم يوميا، لذا اتجهوا للعمل في الزراعة بدلا من إكمال التعليم الثانوي».

يضيف حسين العميدي إلى ما ذكره سلفه: «من الطبيعي أن نبقي في الظلام تعليميا وكهربائيا، ما دام جزء من القروض يذهب إلى جيوب الفاسدين، وهؤلاء سبب التدهور في الخدمات التعليمية والصحية والكهربائية»، ويضيف ساخرا: «الديون الخارجية وصلت إلى أرقام خيالية، أين ذهبت؟ لا أحد يدري. في النهاية، الواقع يقول إنه لم يستفد منها العراقيون، بل غيرهم».

لتمويل مشاريع كان يمكن العمل عليها عبر الموارد المحلية، في حال تفعيل دور المؤسسات الرقابية، إذ أدى تغيبها إلى فشل وتراجع في كل المنظومة الخدمية، وعلى رأسها النظام الصحي الذي يمكن إصلاحه وتطويره بشكل جوهري من خلال «زيادة الكفاءة ومكافحة الفساد، وهما شرطان فشلت الحكومة العراقية في تحقيقهما منذ عام ٢٠٠٣»، كما جاء في ورقة تحليلية نشرتها منصة منتدى فكرة التابع لمعهد واشنطن بعنوان: «النظام الصحي في العراق: علامة أخرى على دولة متداعية».

وحصل العراق على قروض مقدمة إلى قطاعي التعليم والصحة بقيمة ٤٠٠ مليون دولار، خلال الفترة بين أعوام ٢٠٠٤ و٢٠٢٥، بحسب قاعدة بيانات البنك الدولي، بيد أن بعض المشاريع شابها الفساد، مثل ما جرى لدى تلاعب شركة AL-Thuhat

حضرت مجموعة البنك الدولي ثلاث شركات ومديرين تنفيذيين

العراقية Company بوثائق المناقصات الخاصة بعملية بناء ٣ مدارس ضمن مشروع البنك الدولي لإعادة إعمار المؤسسات التعليمية، إذ احتوت بيانات الإنجاز على معلومات غير صحيحة حول حجم ما حصل على الأرض، ما يُعد ممارسة احتيالية، على أساسها فرض مجلس العقوبات التابع للبنك الدولي في ٢٩ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٣ عقوبات على الشركة. ويرد المتحدث الرسمي باسم وزارة التربية، كريم السيد، قائلا لـ«العربي الجديد»: «بشكل عام، استفادت الوزارة من القروض الدولية في بناء المدارس وترميمها». غير أن ما يحدث في هذا القطاع، يشي بخلاف ذلك، إذ شهد ٤٨ مشروعا مدرسيا تلكؤا



برهان شيخ رؤوف:

أيهما أخطر الفساد أم الإرهاب؟

منه لنفسه ولأقاربه وذويه، ثم لحزبه أيضا. لكن المشكلة لا تكمن فقط في أن الفاسدين ينهبون ثروات البلاد، وإنما في أنهم يشكلون عائقا وحاجزا أمام الاستثمار والتنمية والتقدم الاقتصادي للبلاد.

وعلى الرغم من أن رئيس مجلس الوزراء علي الزبيدي، منذ بداية توليه مهامه، يبذل جهودا لمكافحة الفساد، وقد تمت ملاحقة عدد من المسؤولين الحكوميين في بعض المواقع وإحالتهم إلى القضاء، وكُشف عن ملفات فساد كبيرة، فإن الطريق لا يزال طويلا، ولم تمتد يد العدالة بعد إلى كبار الحيتان.

خلال العقدين الماضيين، ظهر الفساد في العراق، بما في ذلك إقليم كردستان، واستمر في التوسع والنمو، من دون رقابة جادة، حتى ترسخت جذوره بعمق وأمسكت بمختلف جوانب المجتمع. ومواجهة الفساد والقضاء عليه تتطلب البحث عن أسبابه وعوامله الأساسية.

إن نظام الحكم في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وعلى الرغم من الصراعات الداخلية والطائفية، أصبح الفساد أكبر بلاء يعاني منه البلد، متسترا خلف عناوين الدين والمذهب والقومية والوطنية. وكل من تتاح له الفرصة يستولي على المال العام، ويأخذ

الفاسدون يتواجدون داخل مختلف مفاصل الدولة والبرلمان والأحزاب

ومن هنا، فإن اعتقال الفاسدين ومحاكمتهم يمثل خطوة أساسية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتهيئة الطريق أمام المستثمرين المحليين والأجانب للمساهمة في إعادة بناء البلاد. وحتى الآن، يبقى الفساد المالي والإداري أحد أكبر العوائق أمام نمو الاقتصاد العراقي.

وفي الوقت الراهن، وعلى الرغم من أن حكومة الزيدي لا تزال غير مكتملة، ولم يتم تعيين جميع وزرائها بشكل كامل، فإنها حددت لنفسها شعاراً وهدفاً يتمثلان في تنويع مصادر إيرادات الدولة وتقليل الاعتماد على النفط. وهنا يبرز سؤال مهم: هل تمتلك الحكومة القدرة على تحقيق ذلك؟

وفي الوقت الذي تتواصل فيه هذه الجهود، تعمل الحكومة على تنفيذ إصلاح اقتصادي واسع، بالتوازي مع حملتها لملاحقة الفاسدين. وفي المقابل، يراقب المستثمرون المحليون والأجانب تطورات الوضع عن كثب. فهل سيكون لهذه الخطوات تأثير وانعكاس على بيئة الاستثمار وعلى قرارات المستثمرين بالعمل في العراق؟ وهناك عامل آخر يزيد من تعقيد بيئة الاستثمار في العراق، يتمثل في كثرة الموافقات والإجراءات الإدارية والروتينية المرهقة، فضلاً عن المحسوبية، وهي أمور تخلق بيئة تدفع المستثمر إلى الانسحاب بدلاً من جذبه.

ومن جهة أخرى، يوجه الفساد ضربة أخرى للاقتصاد والدولة، تتمثل في ارتفاع التكاليف، وتأخر إنجاز المشاريع، وانخفاض الجودة، وضعف الخدمات، وهدر إيرادات الدولة.

وتشير التقارير الدولية إلى أن الدول التي تنجح في السيطرة على الفساد تشهد ارتفاعاً في مستويات الاستثمار، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي النهاية، فإن خطر الفساد أكبر من خطر الإرهاب؛ لأن الإرهابيين معروفون ويهاجمونك بشكل علني وواضح، بينما يوجد الفاسدون داخل مختلف مفاصل الدولة والبرلمان والأحزاب، ويقدمون أنفسهم باعتبارهم وطنيين وحماة للمال العام، بينما الحقيقة عكس ذلك تماماً.

***صحيفة «الصباح» + واع**



محمد عبد الجبار الشبوط:

العراق.. مجتمع بثلاث طبقات صنعها الريع

يكاد ينقسم اليوم إلى ثلاث كتل اجتماعية كبرى: طبقة الموظفين الحكوميين، مع استثناء الدرجات الخاصة والعليا ذات الامتيازات الكبيرة؛ وطبقة واسعة من الفقراء والمحرومين والفئات الهشة؛ وطبقة من الأغنياء الطفيليين الذين لم تتكون ثرواتهم، في قسم مهم منهم، من عملية إنتاج حقيقية، وإنما من منظومة الريع والفساد والنفوذ السياسي والاتصال بالدولة.

وهذا التقسيم ليس جامدا بطبيعة الحال، ولا يعني عدم وجود رجال أعمال منتجين، أو صناعيين ومزارعين وتجار وأصحاب مشروعات صغيرة ومتوسطة ومهنيين مستقلين. فهذه الفئات موجودة، وبعضها يؤدي أدوارا اقتصادية واجتماعية مهمة، لكن المشكلة

لا يمكن فهم المجتمع العراقي الراهن من خلال التقسيم الطبقي التقليدي وحده، لأن الاقتصاد العراقي نفسه لم يعد اقتصادا طبيعيا تتشكل طبقاته أساسا من مواقع الناس في عملية الإنتاج، بقدر ما أصبح اقتصادا ريعيا تتحدد فيه المواقع الاجتماعية بدرجة كبيرة من خلال العلاقة بالدولة والمال العام. ولهذا فإن الريع النفطي لم يؤثر في مالية الدولة وسياساتها الاقتصادية فحسب، وإنما أسهم، على مدى عقود وبصورة أكثر وضوحا بعد عام ٢٠٠٣، في إعادة تشكيل المجتمع العراقي نفسه.

وإذا تجاوزنا التفاصيل والتداخلات الطبيعية بين الفئات الاجتماعية، يمكن القول إن المجتمع العراقي

على أداء وظيفتها التاريخية. فالطبقة التي يعتمد أمنها المعيشي بدرجة كبيرة على الدولة تصبح شديدة الحساسية تجاه أزمات الدولة المالية، وتصبح الوظيفة الحكومية بالنسبة إليها أكثر من مجرد عمل؛ إنها شبكة أمان اجتماعي تحول دون السقوط إلى الفقر والهشاشة. وعلى الجانب الآخر توجد كتلة اجتماعية واسعة من الفقراء والمحرومين والعاملين في الاقتصاد غير المنظم والعاطلين وصغار الكسبة وأصحاب الدخل المتذبذبة. وهذه الفئات لا تعاني الفقر بمعناه النقدي فقط، وإنما تعاني أيضا غياب الأمن الاقتصادي: وظيفة غير مستقرة، دخل غير مضمون، حماية اجتماعية محدودة، وفرص ضعيفة للانتقال الاجتماعي إلى الأعلى.

وبين موظف الدولة الذي يبحث عن الأمان في الراتب الحكومي، والفقير الذي يبحث عن مورد ثابت للحياة، تظهر الطبقة الثالثة التي تمثل واحدة من أخطر

النتائج الاجتماعية للاقتصاد السياسي الذي تشكل بعد عام ٢٠٠٣: طبقة الثراء الريعي الطفيلي.

وهنا ينبغي أن يكون التمييز واضحا. ليس الغنى جريمة، وليس كل غني طفيليا، وليس كل من كون ثروة بعد عام ٢٠٠٣ فاسدا. المجتمع الحديث يحتاج إلى المستثمر ورجل الأعمال والصناعي والمزارع والتاجر والمبتكر، ويحتاج إلى تراكم رأس المال المنتج، لأن الثروة الناتجة عن الإنتاج تضيف قيمة إلى المجتمع وتخلق فرص العمل وتوسع الاقتصاد. لكن هناك فرقا جوهريا بين الرأسمالي المنتج والثري الطفيلي.

الأول يراكم ثروته من خلال إنتاج قيمة جديدة: ينشئ مصنعا، أو يطور مشروعا، أو يقدم خدمة، أو

أن الاقتصاد العراقي لم يسمح لها حتى الآن بأن تصبح القوة المركزية التي يتشكل حولها المجتمع والطبقة الوسطى، كما حدث في المجتمعات التي انتقلت من الاقتصاد الريعي أو الزراعي التقليدي إلى الاقتصاد الصناعي والإنتاجي الحديث.

في الحالة الطبيعية، تتكون الطبقة الوسطى من المعلمين وأساتذة الجامعات والأطباء والمهندسين والموظفين والإداريين وأصحاب المهن والحرف والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وهي لا تستمد قوتها من مستوى دخلها فقط، وإنما من التعليم والمهنة والاستقلال النسبي عن السلطة، ومن ارتباط موقعها الاجتماعي بالعمل والمعرفة والإنتاج. ولهذا

لعبت الطبقة الوسطى تاريخيا دورا أساسيا في بناء الدولة الحديثة وفي نشر قيم المواطنة والحرية وسيادة القانون وتكافؤ الفرص.

أما في العراق، فقد حدث شيء مختلف.

أصبح قسم كبير من الطبقة الوسطى مرتبطا اقتصاديا بالدولة، لأن الوظيفة الحكومية تحولت إلى المصدر الأكثر ضمانا للدخل والأمن الاجتماعي. فالمدرس والموظف والمهندس والطبيب والأستاذ الجامعي وغيرهم قد ينتمون ثقافيا وتعليميا إلى الطبقة الوسطى، لكن نسبة كبيرة منهم تتلقى دخلها مباشرة من الخزنة العامة.

وبذلك نشأت طبقة وسطى ذات مفارقة واضحة: فهي تمتلك كثيرا من الخصائص التعليمية والمهنية للطبقة الوسطى، لكنها لا تمتلك بالقدر نفسه استقلالها الاقتصادي عن الدولة.

وهذه ليست مسألة بسيطة، لأن الاستقلال الاقتصادي أحد الشروط التي تساعد الطبقة الوسطى

المشكلة ليست نقص الأموال بل سوء الطريقة

وبين الأوليغاركية الانتخابية التي تشكلت في العراق؛ لأن الأوليغاركية السياسية تحتاج إلى قاعدة اقتصادية، كما أن الثروة الريعية الطفيلية تحتاج إلى حماية سياسية. وهكذا تنشأ علاقة تبادلية بين المال والنفوذ، يصبح فيها كل واحد منهما منتجا للآخر وحاميا له.

لهذا فإن أخطر ما فعله الريع في العراق ليس فقط أنه جعل الموازنة العامة تعتمد على النفط، وإنما أنه أعاد تشكيل العلاقة بين المواطن والدولة. الموظف ينظر إلى الدولة بوصفها مصدر الراتب، والفقير ينتظر منها الإعانة أو فرصة العمل، وصاحب النفوذ يسعى إليها بوصفها مصدر العقود والامتيازات والثروة.

وفي الحالات الثلاث تصبح الدولة مركز توزيع الريع

بدل أن تكون الإطار

السياسي والقانوني

لتنظيم مجتمع منتج.

وهنا تظهر أزمة

الطبقة الوسطى العراقية

بصورة أعمق من مجرد

انخفاض الدخل أو ما

يمكن تسميته «فقر

الطبقة الوسطى». صحيح أن الطبقة الوسطى يمكن أن تعاني فقر الوعي والمشروع والقيم العامة، لكن المشكلة العراقية تبدأ قبل ذلك أيضا: من ضعف استقلالها الاقتصادي ومن عدم اكتمال تشكيلها بوصفها طبقة واسعة قائمة على اقتصاد منتج.

فلا يكفي أن يكون لدينا ملايين الموظفين لكي نقول إن لدينا طبقة وسطى قوية. الطبقة الوسطى القادرة على حمل مشروع الدولة الحديثة تحتاج إلى فضاء اقتصادي واجتماعي يسمح للإنسان بأن يعيش من علمه ومهنته وإنتاجه ومبادرته، لا أن يبقى مستقبلة للاقتصادي كله تقريبا معلقا بقدرة الخزنة العامة على دفع الرواتب.

وهذا ما يجعل أي معالجة للأزمة المالية تقوم على

يستثمر في الزراعة أو التكنولوجيا أو التجارة الحقيقية، ويوظف العمال، ويتحمل المخاطر، ويسهم في زيادة الناتج الوطني. أما الثاني فيراكم الثروة أساسا من خلال الاقترب من المال العام ومراكز القرار: عقد مشوه، عمولة، امتياز احتكاري، فساد إداري، مضاربة مرتبطة بالنفوذ، استحواذ على موارد عامة، أو شبكة مصالح سياسية واقتصادية تسمح بتحويل جزء من ريع الدولة إلى ثروة خاصة. والفرق بين الاثنين هو، في جوهره، الفرق بين إنتاج القيمة والاستحواذ على القيمة.

وهذه النقطة بالذات تكشف الطبيعة الحضارية للمشكلة. فمن منظور القانون الحضاري القائم على تعظيم القيمة وتقليل الهدر، ليست المشكلة أن يكون

في المجتمع أغنياء،

وإنما أن تصبح إحدى

الطرق الرئيسية إلى

الثراء هي الاستحواذ

على قيمة لم ينتجها

صاحبها. عندئذ لا يعود

الفساد مجرد سرقة

للمال العام، وإنما

يتحول إلى آلية لإعادة توزيع الثروة والمكانة والنفوذ داخل المجتمع.

وفي الاقتصاد المنتج تكون الحركة الطبيعية للثروة هي: عمل وإنتاج، ثم دخل، ثم تراكم، ثم ثروة. أما في الاقتصاد السياسي المشوه، فتظهر حركة معاكسة: سلطة ونفوذ، ثم وصول إلى الريع، ثم ثروة، ثم استخدام الثروة للحصول على مزيد من النفوذ والسلطة. وهنا تنغلق الدائرة. فالسلطة تنتج الثروة، والثروة تعيد إنتاج السلطة.

وعندما تستقر هذه الحلقة لا نكون أمام فساد أفراد فحسب، وإنما أمام بنية اجتماعية واقتصادية وسياسية متكاملة. وهنا يمكن فهم العلاقة بين الاقتصاد الريعي

أنتج الريع دولة ضخمة وثروات خاصة هائلة

المجتمع نفسه.

المطلوب أن تصبح الطريق الطبيعية إلى الصعود الاجتماعي هي التعليم والكفاءة والعمل والإنتاج والمبادرة، لا الوظيفة التي تمنحها الدولة، ولا العلاقة التي تفتح باب العقد الحكومي، ولا النفوذ الذي يسمح بالوصول إلى المال العام.

وعندما يصبح المنتج قادرا على أن يصبح غنيا، والمهني قادرا على أن يعيش بكرامة، والشاب قادرا على بناء مستقبله خارج انتظار التعيين الحكومي، والفقير قادرا على الانتقال إلى الطبقة الوسطى من خلال العمل والتعليم، تبدأ البنية الطبقيّة الطبيعية بالتشكل من جديد. وعندها فقط يمكن كسر الحلقة

التي صنعت المجتمع الريعي الراهن: طبقة وسطى مرتبطة بالدولة، وطبقة واسعة من الفقراء والهمشين، وطبقة ثراء طفيلي تستمد جانبا من قوتها من الاقتراب من الريع

كسر هذه الدائرة هو أحد الشروط الأساسية لبناء الدولة

والنفوذ.

إن مستقبل العراق الاقتصادي لا يقاس فقط بحجم الناتج أو سعر النفط أو مقدار الإيرادات العامة. المعيار الأعمق هو: كيف يصنع العراقي ثروته؟ إذا كانت الثروة تصنعها المعرفة والعمل والإنتاج، فنحن نبني مجتمعا سليما. أما إذا كان النفوذ يصنع الثروة، والثروة تشتري النفوذ، بينما يبقى ملايين الناس بين راتب الدولة وحافة الفقر، فإن المشكلة لم تعد مجرد اقتصاد ريعي. إنها تصبح مجتمعا صنع الريع طبقاته، وصنعت طبقاته نظامه السياسي، ثم أعاد النظام السياسي إنتاج الريع والطبقات معا. وكسر هذه الدائرة هو أحد الشروط الأساسية لبناء الدولة الحضارية الحديثة.

تخفيض رواتب الموظفين أو إضعاف قدرتهم الشرائية معالجة شديدة الخطورة اجتماعيا؛ لأنها لا تضغط على بند مالي في الموازنة فقط، وإنما تضغط على واحدة من أهم الكتل الاجتماعية التي ما تزال تحول دون اتساع دائرة الفقر والهشاشة. فالراتب الذي يتقاضاه الموظف لا يعيش منه فرد واحد في الغالب، وإنما تتحرك من خلاله شبكة عائلية واجتماعية واستهلاكية واسعة.

لكن الدفاع عن الموظفين لا يعني تكريس الاقتصاد الريعي إلى الأبد. المطلوب ليس توسيع الجهاز الحكومي بلا نهاية، وإنما بناء اقتصاد يستطيع تدريجيا أن يخلق طبقة وسطى خارج الوظيفة الحكومية أيضا: مهندس يعمل في شركة منتجة، وباحث يعمل في

مؤسسة علمية، وصناعي يوسع مصنع، ومزارع يستخدم التكنولوجيا، ومبرمج يؤسس شركة، وطبيب يعمل في نظام صحي متطور، وصاحب مشروع صغير يستطيع أن يتحول إلى مشروع

متوسط ثم كبير. عندئذ فقط يبدأ المجتمع بالانتقال من طبقات يصنعها الريع إلى طبقات يصنعها الإنتاج. وهذا هو التحول الذي يحتاجه العراق. فالمشكلة العراقية ليست نقص الأموال في بلد يمتلك موارد هائلة بقدر ما هي سوء الطريقة التي تتحول بها الموارد إلى قيمة اجتماعية واقتصادية. لقد أنتج الريع دولة ضخمة، وجهازا حكوميا واسعا، وشبكات مصالح، وثروات خاصة هائلة، لكنه لم ينتج بالقدر نفسه اقتصادا متنوعا قادرا على خلق فرص العمل والثروة المستقلة عن الخزنة العامة.

ولهذا فإن إصلاح الاقتصاد العراقي ليس مسألة مالية أو فنية فقط. إنه مشروع لإعادة بناء



ميثاق مناهي العيسى:

الرواتب وعلاقة الدولة بالمواطن

*مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية

ارتبط وجود الدولة بقدرتها على حماية مصالح الأفراد أو المجتمع؛ فوجود الدولة والنظام السياسي مقرون بحفظ مصالح المجتمع، وإلا فما فائدتهما إن لم يحفظا مصالح شعوبهما الداخلية والخارجية ويصونا كرامتهم؟ وما الغاية من تنظيم العقود الاجتماعية والقانونية بين الحاكم والمحكوم إن لم تكن الدولة قادرة على أداء وظائفها الأساسية؟

لذا سنحاول في هذا المقال تقديم قراءة فكرية قانونية لأزمة الرواتب في العراق، وأزمة الدولة بشكل عام، انطلاقاً من نظريات العقد الاجتماعي، وطبيعة انعكاسها على شرعية الدولة وعلاقتها بالمجتمع.

بموجب العقد الاجتماعي الذي رسمه لنا «توماس

لم تعد مشكلة الرواتب في العراق مجرد أزمة مالية مرتبطة بتقلبات أسعار النفط أو بالموازنة العامة للدولة، بل هي قضية سياسية وقانونية تمس جوهر العلاقة بين الدولة والمواطن، وترتبط بالسياسة العامة للدولة والنظام السياسي وشرعيتهما. فالدولة والنظام اللذان يعجزان عن ضمان انتظام صرف رواتب موظفيهما لا يواجهان أزمة سيولة فحسب، وإنما يواجهان تحديات تتعلق بمدى قدرتهما على الوفاء بالتزاماتهما الأساسية التي تُشكل مصدر شرعيتهما وثقة المجتمع بهما.

فمنذ نشأة الدولة وتبلور نظرياتها السياسية والقانونية، وصياغة مفكري العقد الاجتماعي تصوراتهم حول نشأتها،

حقوقه الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يجعل حماية الحقوق الوظيفية جزءا من الالتزامات الدستورية، لا مجرد خيار إداري يخضع للظروف السياسية أو المالية. ومن هذا المنطلق، فإن أي اضطراب متكرر في صرف الرواتب يثير تساؤلات تتعلق بكفاءة الإدارة العامة والحكم، أكثر مما يعكس مشكلة مالية عابرة.

فمنذ عام ٢٠١٤ تقريبا، أصبحت قضية الرواتب محورا دائما للنقاش السياسي والإعلامي والحكومي. فمع كل أزمة مالية أو خلاف سياسي، يعود الحديث عن قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها تجاه موظفيها، فتتزايد المخاوف وتراجع الثقة بالمؤسسات العامة. وإن كل حكومة تأتي تؤكد فرضية الحكومة التي سبقتها بأن «الرواتب مؤمنة بالكامل». والمشكلة لا

تكمن في النقاش بحد ذاته، بل في أن نجاح الحكومة صار مقرونا بتأمين الرواتب، وأصبح الموظف يعيش حالة انتظار شهرية، وكأن حصوله على راتبه بات

احتمالا يخضع للتجاذبات السياسية أكثر من كونه حقا ثابتا.

فمن منظور الاقتصاد السياسي، إن الراتب الحكومي لا يمثل دخلا فرديا فحسب، بل يُعد محركا رئيسا للنشاط الاقتصادي في العراق، إذ يعتمد جانب كبير من حركة الأسواق على الإنفاق الناجم عن دخول الموظفين. لذا، فإن أي مشكلة تضرب الدولة بهذا الجانب، سواء كان تأخيرا أو اضطرابا في صرف الرواتب، تنعكس مباشرة على القوة الشرائية للمواطنين، وتؤثر في الأسواق المحلية، وتزيد من الضغوط الاقتصادية على الأسر، وترفع معدلات الديون والاستهلاك المؤجل، لتتحول الأزمة المالية إلى أزمة مركبة، اجتماعية واقتصادية وأمنية واسعة، تزيد من حالة

هوبز»، يتنازل الأفراد عن جزء من حرياتهم لصالح سلطة قوية توفر لهم الأمن والاستقرار. أما «جون لوك» فقد قرن شرعية السلطة بحماية الحقوق الطبيعية والوضعية للمواطنين، بموجب شروط العقد الاجتماعي بين الطرفين، وفي مقدمتها حق الملكية وما يرتبط به من نتاج العمل والكسب المشروع. في حين اعتبر «جان جاك روسو» أن السلطة لا تستمد مشروعيتها إلا من الإرادة العامة وخدمة الصالح العام، وأن أي إخلال بهذا الالتزام يضعف العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ويصبح العقد فاقدا للشرعية. وهذا قد يعيدنا إلى حالة الفوضى والطبيعة الأولى التي كان عليها المجتمع قبل نشأة العقد؛ لأن الأخير وُجد لضرورة قصوى، وكان الغرض منه تجاوز حالة

الفوضى وطبيعة الغاب التي تحكم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد.

وفي ضوء هذا السياق الذي رسمه لنا فلاسفة العقد الاجتماعي، فإن الراتب الذي يتقاضاه موظفو الدولة لا يمثل

منحة حكومية أو مكرمة من السلطة التنفيذية، بل هو حق قانوني ودستوري مقابل خدمة يؤديها الموظف للمجتمع عبر مؤسسات الدولة. ومن ثم فإن الالتزام بهذا الحق، ودفع الرواتب بشكل منتظم، يعد أحد المؤشرات العملية على احترام الدولة للعقد الاجتماعي الذي يربطها بمواطنيها، ولعله أهم شروط وجودها.

وبموازاة هذا الوصف النظري للدولة، وطبيعة التزامها تجاه أفرادها، هناك وصف عملي-قانوني بحكم القواعد القانونية والدستورية القائمة التي تنظم العلاقة بين الطرفين. إذ يؤكد الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥، في أكثر من موضع، أن الدولة تلتزم بتحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان العيش الكريم للمواطن، وصيانة

دفع الرواتب بشكل منتظم، يعني احترام الدولة للعقد الاجتماعي

ففي العراق، هناك غياب للآليات المؤسسية التي تمنع انتقال آثار تلك الأزمات إلى الحقوق الأساسية للمواطنين، على العكس من دول المنطقة ودول العالم بشكل عام. فالدول التي تمتلك صناديق سيادية، وسياسات مالية مستقرة، وتنوعا في مصادر الإيرادات، تكون أكثر قدرة على حماية مواطنيها من آثار التقلبات الاقتصادية، بينما يؤدي الاعتماد شبه الكامل على مورد واحد إلى جعل المجتمع والدولة رهينة لتقلبات ذلك المورد.

لذا، فإن إصلاح ملف الرواتب لا ينبغي أن يُختزل في إيجاد حلول وقتية أو ترحيلية، أو إصدار تميمينات إعلامية، وإنما يتطلب إصلاحا هيكليا يبدأ بتنويع الاقتصاد الوطني، وتعزيز الإيرادات غير النفطية، وترشيد الإنفاق العام، ومكافحة الفساد، وتطوير الإدارة المالية وفق معايير الحوكمة والشفافية. فالإدارة الرشيدة لا تُقاس بقدرتها على تجاوز الأزمة الحالية فقط، وإنما بقدرتها على منع تكرارها مستقبلا.

بالمجمل، إن أزمة دفع الرواتب هي نتيجة طبيعية للأزمات المتنامية في جسد الدولة العراقية منذ أكثر من عقدين، ولا سيما الأزمة التي تتعلق بطبيعة إدارة الحكم، والفشل الذي منيت به القوى السياسية بهذا الجانب. لذا، فإن هذه الأزمات تعد بمثابة اختبار حقيقي لقدرة الدولة على صيانة العقد الاجتماعي الذي تقوم عليه شرعيتها. وكلما استطاعت الدولة أن تجعل الحقوق الاقتصادية للمواطن بمنأى عن الصراعات السياسية والظروف الطارئة، عززت ثقة المجتمع بها ورسخت استقرارها. أما إذا بقيت هذه الحقوق رهينة للأزمات والتجاذبات، فإن الخسارة لن تكون مالية فقط، بل ستطال الدولة والنظام السياسي معا.

عدم الاستقرار التي يعاني منها العراق كدولة ومجتمع منذ عام ٢٠٠٣، وتهدد حالة الثقة «المتصدعة» بين السلطة والمجتمع، وتؤدي إلى تآكل الثقة بالمؤسسات العامة؛ لأن الثقة بالأخيرة ليست شعارا سياسيا أو انتخابيا، وإنما هي رصيد يتراكم لدى المجتمع من خلال قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها، المادية والمعنوية، بصورة منتظمة. وهذا ما أشار إليه المفكر وعالم الاجتماع الأمريكي «فرانسيس فوكوياما» في حديثه عن الثقة، بأنها تمثل عنصرا أساسيا في استقرار المجتمعات وفعالية المؤسسات، وأن ضعفها ينعكس سلبا على الأداء السياسي والاقتصادي معا. فضلا عن ذلك، فإن عالم الاجتماع «ماكس فيبر» ربط بين وجود الدولة الحديثة وشرعيتها،

وبين وجود نظام وإدارة بيروقراطية تتميز أو تتسم بالكفاءة والانضباط وسيادة القانون واحترام الحقوق. وعليه، فإن انتظام دفع الرواتب ليس مجرد إجراء مالي فقط، بل هو دليل على

كفاءة وفعالية مؤسسات الدولة وقدرتها على أداء وظائفها بعيدا عن الارتجال والضغط السياسية.

إن جوهر المشكلة في العراق لا يكمن في أزمة الرواتب أو في السيولة المالية أو حتى في الجوانب المالية بشكل عام، وربما هي ليست مشكلة تتعلق بالدولة والنظام السياسي، كما يعتقد البعض، بقدر ما هي مشكلة تتعلق بطبيعة إدارة الحكم في الدولة، ومخرجات النظام الحاكم الذي تتولى مسؤوليته القوى والأحزاب السياسية القائمة عليه. فمعظم دول العالم تعرضت لأزمات مالية بدرجات متفاوتة، إلا أنها لم تطل العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم، أو لم تصل إلى حقوق المواطنين المالية والمعنوية كما يحصل في العراق منذ قرابة العقدين.

كل حكومة تأتي أن «الرواتب مؤمنة بالكامل»

المرصد التركي و الملف الكردي



البرلمان التركي ينجح في تمرير قانون تعزيز التضامن الوطني والتكامل الاجتماعي

موقع البرلمان التركي/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

نجح البرلمان التركي خلال جلسته بالأمس في تمرير قانون المصالحة مع العمال الكردستاني بموافقة ٤٦٧ نائبا ومعارضة ٨٧ نائبا وامتناع ٧ نواب عن التصويت. ويتساءل الكثيرون عن الخطوات التي ستعقب ذلك، والجدول الزمني لتنفيذ بنود القانون والشروط الواجب تحقيقها.

ونشر رئيس الجمعية الوطنية الكبرى التركية، نعمان كورتولموش، منشورا يتعلق بقبول مشروع قانون تعزيز التضامن الوطني والاندماج الاجتماعي، الذي تم إعداده في إطار عملية «تركيا بلا إرهاب»، في الجمعية العامة للجمعية الوطنية الكبرى التركية.

أدرج رئيس البرلمان كورتولموش التصريحات التالية في منشوره: «تم إقرار مشروع قانون تعزيز التضامن الوطني والتكامل الاجتماعي من قبل الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا بأغلبية ٤٦٧ صوتا، وهو ما يمثل إجماعا واسعا».

تعد هذه الخطوة تاريخية، وقد اتخذت تماشيا مع هدف «تركيا بلا إرهاب»، مستمدة قوتها من روح الوحدة والأخوة التي توارثتها أمتنا على مر القرون.

إنّ هدف «تركيا بلا إرهاب»، الذي بدأ مع عمل لجنة التضامن والأخوة والديمقراطية الوطنية في تركيا، هو أيضا بناء نموذج تركي. وعلى عكس جميع المناهج الأخرى في العالم، فهو جهد داخلي ووطني بالكامل، مدفوع بالعزيمة السياسية التركية وقوة الجمعية الوطنية الكبرى التركية، دون الحاجة إلى تدخل طرف ثالث.

نؤمن بأن هذه الإرادة النبيلة التي تجلّت في جمعيتنا الوطنية الكبرى ستضع حجر الأساس لبداية تاريخية تبني تركيا المستقبل. وبإذن الله، ستتجاوز تركيا كل آثار الإرهاب وتطوئها في غياهب التاريخ، وستسير نحو مستقبل أكثر إشراقا في وحدة وأخوة وتضامن.

أعرب عن امتناني لرئيسنا، السيد رجب طيب أردوغان، لإرادته الثابتة وقيادته المتميزة في تحقيق هدف «تركيا خالية من الإرهاب»، ولرئيس حزب الحركة القومية، السيد دولت بهجلي، لاقتراحاته الثاقبة التي ساهمت بشكل كبير في هذه العملية، وكذلك لقادة جميع الأحزاب السياسية، وجميع مجموعات الأحزاب السياسية في جمعيتنا العامة الذين تصرفوا بحكمة ومسؤولية وحساسية وطنية، ولأعضاء البرلمان الموقرين، ولكل من ساهم في هذا الإنجاز.

نسأل الله أن يكون ذلك نافعا لبلدنا وأمتنا.

تقييم قانون تعزيز التضامن الوطني والتكامل الاجتماعي

وقال رئيس البرلمان نعمان كورتولموش، في معرض حديثه عن قانون تعزيز التضامن الوطني والاندماج الاجتماعي: «هذا النجاح ليس نجاحا لحزب واحد فحسب، بل هو نجاح لتركيا بأكملها. وستتابع جميعا هذه العملية بحرص ودقة من الآن فصاعدا، وسنُظهر بشكل أوضح أننا، كأمة، قد تبيننا هذه العملية».

أكد كورتولموش، مشددا على أنهم جميعا شهدوا يوما تاريخيا تحت سقف الجمعية الوطنية التركية

الكبرى اليوم، قائلا: «في ختام جلسة مطولة، تم قبول الاقتراح بأصوات ٤٦٧ من زملائنا النواب في الجمعية الوطنية التركية الكبرى. نسأل الله التوفيق. إن عمل اللجنة الذي بدأناه في الخامس من أغسطس/آب من العام الماضي كان بمثابة فتح الباب على طريق تركيا خالية من الإرهاب، ومع النتيجة التي تحققت اليوم، فقد فُتح هذا الباب. إن تركيا لا تواجه فقط قبول قانون، بل أيضا، مع إلقاء المنظمة الإرهابية سلاحها بالكامل وحلّ نفسها، سنبنّي معا عهدا جديدا يسوده السلام والأخوة والتضامن في كل أنحاء البلاد تقريبا.»

ساهموا في وصول العملية إلى هذه المرحلة

أعرب كورتولموش عن امتنانه نيابة عن الأمة لأولئك الذين ساهموا في وصول العملية إلى هذه المرحلة، وصرح بما يلي:

«أولا وقبل كل شيء، منحت الإرادة السياسية لرئيسنا قوة هائلة لهذه العملية منذ بدايتها، وقدمت دعما كبيرا في تمهيد الطريق لتقدمها. وبالمثل، فإن المتابعة الدقيقة للعملية من قبل رئيس حزب الحركة القومية، السيد دولت بهجلي، في البرلمان من الساعة الحادية عشرة صباحا وحتى نهاية الجلسة، واقتراحاته الثاقبة والقيمة في كل منعطف صعب، قد أوصلتنا إلى هذه المرحلة. أود أن أعرب عن خالص امتناني لزملائنا النواب الخمسين الذين دعموا اللجنة بدقة خلال عملها، ولجميع الأحزاب السياسية، بما في ذلك حزب الشعب الجمهوري (كما كان يُسمى آنذاك)، وحزب الديمقراطية والديمقراطية، وكتلة المسار الجديد، وجميع زملائنا من الأحزاب الأخرى التي لا تملك كتلا برلمانية. ومنذ البداية، قدمت كتلة حزب العدالة والتنمية، بصفتها أكبر حزب في البرلمان، قيادة استثنائية في كل مرحلة من مراحل العملية. نسأل الله أن يُكَلِّل جهود جميع زملائنا بالنجاح.»

لحظة تاريخية حاسمة لتركيا

وأكد كورتولموش أن الجهد الهائل المبذول في هذه اللحظة التاريخية الحاسمة لتركيا قد أصبح واضحا مرة أخرى اليوم، وقال ما يلي:

لقد تحقق هذا الإنجاز بفضل عمل دؤوب ومتقن. لم يقتصر الأمر على إعداد مسودة قانون فحسب، بل تمّت دراسة كل تفصيل بدقة متناهية، كلمة كلمة، وجملة جملة، للوصول إلى هذه المرحلة. في بعض الأحيان، واجهنا منعطفات سياسية بالغة الصعوبة. وفي هذه الظروف، وبفضل بعض الجهود الدبلوماسية غير الرسمية، تمّ ضمان توافق الجميع على مسار واتجاه محددين. هذا أمر بالغ الأهمية. علاوة على ذلك، فإنّ وصول هذه العملية إلى هذه المرحلة يُعدّ إنجازا عظيما. منذ البداية، أكدنا أن هدف تركيا الخالية من الإرهاب، والذي بدأ مع عمل لجنة التضامن والأخوة والديمقراطية الوطنية في

تركيا، هو أيضا بناء نموذج تركي. إنه جهد وطني داخلي بالكامل، قائم على الإرادة السياسية التركية وسلطة الجمعية الوطنية الكبرى، على عكس أي تطبيق آخر في العالم، دون الحاجة إلى طرف ثالث.

أكد رئيس البرلمان كورتولموش، مشدداً على أنهم يشهدون أحيانا بعض الانتقادات، ما يلي:

«نواجه تفسيرات تتجاوز الغرض المقصود، لا سيما فيما يتعلق بنظام الحكم الرئاسي الجديد، مثل الادعاء بأن البرلمان فقد كل سلطته ونفوذه. إن المفاوضات التي جرت هنا اليوم، وما نتج عنها من تصميم سياسي، تُظهر أن البرلمان يتمتع بسلطة استثنائية، وهذه السلطة السياسية تُعدّ من أهم إنجازات تركيا. أودّ أن أتقدم بالشكر الجزيل لجميع زملائنا الذين ساهموا في هذا الإنجاز. أهني جميع الأحزاب السياسية وقادتها ورؤساءها الذين ساهموا في هذه العملية. هذا النجاح ليس نجاحا لحزب واحد فحسب، بل هو نجاح لتركيا بأكملها. من الآن فصاعداً، سنتابع جميعاً هذه العملية بدقة وعناية، وسنُظهر بوضوح أكبر أننا، كأمة، قد تبيننا هذه العملية. عسى أن يكون هذا النجاح مُوفقاً.»

صرح كورتولموش بأنه كان على دراية بالمساهمة الإيجابية الكبيرة التي قدمتها وسائل الإعلام في هذه العملية منذ البداية، قائلاً: «باستثناء بعض التعليقات التي تجاوزت أحيانا الغرض المقصود منها، فقد تعاملت الغالبية العظمى من وسائل الإعلام مع هذه العملية بعقلانية ومنطق وإنصاف، معبرة عن آراء بناءة لتركيا. أود أن أعرب عن امتناني لجميع المؤسسات الإعلامية، من خلالكم، لدعمهم لهذه العملية.»

أمر نادر الحدوث

ردا على سؤال حول حصول التعديل على ٤٦٧ صوتاً مؤيداً، قال كورتولموش: «هذا أمر نادر الحدوث. حتى في التصويتات الدستورية، لا يظهر مثل هذا الإجماع الكبير. إنها مسألة بالغة الأهمية. وهذا يدل على أن الشعب قد تبني هذه العملية من خلال الأحزاب السياسية. فلو لم يقدم أعضاء هذه الأحزاب، والشعب الذي يدعمها، دعمهم، لما تمكن النواب والأحزاب التي ينتمون إليها من إظهار هذا الدعم الكبير. إنه إنجاز تاريخي، ولذلك نوليها أهمية بالغة. كما يُظهر هذا أن تركيا تمتلك القدرة السياسية على تجاوز حتى أصعب قضاياها من خلال التوافق، إذا ما تم العمل عليها جيداً ومناقشتها بدقة.»

ردا على سؤال حول اللجنة المزمع إنشاؤها في البرلمان كجزء من اللائحة، قال كورتولموش: «نأمل أن تسير العملية بسلاسة من الآن فصاعداً. والآن، دعونا جميعاً، كأمة، نحتفي بهذا الإنجاز العظيم للبرلمان هذه الليلة.»



خطوة حاسمة أخرى في هذا المسار التاريخي للسلام

رسالة دمرتاش ومزراكلي إلى الجلسة العامة للبرلمان بشأن القانون الإطار

*المرصد/خاص

السيد رئيس البرلمان، السادة رؤساء الأحزاب، السادة أعضاء البرلمان،

نتوجه إلى كل واحد منكم بتحية صادقة، ونبعث إليكم جميعا بخالص احترامنا. أنتم، يا ذن الله، على وشك اتخاذ خطوة حاسمة أخرى في هذا المسار التاريخي للسلام، الذي يحمل إمكانية إحداث تغيير جذري في مستقبل بلدنا ومنطقتنا، ويكتسب أهمية بالغة. ومن الطبيعي أن تكون هناك نقاشات وانتقادات ومقترحات، فكلها ذات قيمة وتسهم في إنجاح هذا المسار. لكننا نود أن نؤكد بوضوح أننا انخرطنا في هذه العملية بكل قلوبنا، وبكل إخلاص وجدية، من أجل تعزيز السلام والازدهار والأخوة بين أبناء شعبنا البالغ عددهم ٨٦ مليون نسمة. إن هذه العملية ليست عملية تقوم على التقسيم أو التفتيت أو المساومات الرخيصة. ولا ينبغي لأحد أن يهدر وقته في البحث عن حسابات خفية أو مخططات مشبوهة وراء هذا الجهد القيم فمن

يقترّب من هذه العملية بعين الشك أو ينظر إليها بأحكام مسبقة سلبية، لن يجد فيها سوى الرغبة في التمسك بأخوتنا الممتدة لألف عام، والرغبة في التكتاف، والعيش معا في تركيا، كردا وأتراكا. إن كل خطوة أُنجزت، وكل خطوة سُنّتخذ، ستفتح آفاقا جديدة، وإصلاحات جديدة، وحياة جديدة. وبطبيعة الحال، ينبغي أن تتواصل هذه الجهود مدعومة بإصلاحات قوية وجذرية في مجالات الديمقراطية والعدالة والمساواة والحرية، بما يسهم في ترسيخ الحياة السلمية التي يستحقها شعبنا. ولهذا، فإن من الأهمية بمكان أن تتعامل جميع الأطراف، وكل المكونات، مع هذه القضايا بأقصى درجات الحرص والحساسية والمسؤولية.

لقد خلف أربعون عاما من الصراع أثارا مؤلمة على الجميع تقريبا، ولم ينجُ أحد من تبعاته. ولذلك، ينبغي أن نمضي قدما بهدوء، ونضج، وحكمة، من دون أن نتجاهل آلامنا، ومن دون أن نستسلم لشعور الخسارة أو الإقصاء.

السادة أعضاء البرلمان،

نأمل أن تكون كل خطوة تتخذونها في اتجاه تعزيز السلام والوحدة والأخوة، وأن تُطرح الانتقادات والتحذيرات بروح بناءة.

ونأمل أن تكون هذه الخطوة، التي نؤمن بأنها ستعود بالخير على الجميع، سببا في فتح آفاق جديدة أمام العمل السياسي، وأن تعزز قيم الاحترام المتبادل، والتعاون، والنضج السياسي. وبهذه المناسبة، نتوجه بالشكر الخاص إلى فخامة رئيس الجمهورية، وإلى السيد دولت بهتشي، اللذين أظهرنا أقوى إرادة سياسية في طرح إرادة السلام وقيادة هذا المسار، كما نتوجه بالشكر إلى السيد عبد الله أوجلان على الجهود الكبيرة التي بذلها من أجل السلام.

كما نعرب عن شكرنا لكل من:

السيد نعمان كورتولموش،
السيد أوزغور أوزل،
السيد محمود أريكان،
السيد علي باباجان،
السيد أحمد داود أوغلو،
السيد أركان باش،
السيد سيد أسلان،
السيد كمال كليجدار أوغلو،
السيد زكريا يابجي أوغلو،

وذلك لما قدموه من مساهمات، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في هذه العملية وفي مختلف مراحلها. كما نتوجه بالشكر إلى السيد مساوات درويش أوغلو على مساهمته غير المباشرة في هذه العملية، وإلى السيد فاتح أربكان.

وبالطبع، نتقدم بالشكر إلى رفاقنا في حزب DEM، وإلى الرئيسين المشاركين تونجر باكيرهان وتولاي حاتم أوغوللاري، وإلى أعضاء وفد إمري الذين كانوا القوة المحركة لهذا المسار، ونبعث بأحر التحيات والاحترام إلى جميع أعضاء البرلمان.

كما نخص بالشكر جميع العاملين المجهولين الذين بذلوا جهودا كبيرة خلف الكواليس لإنجاح هذه العملية. نسأل الله أن يجزي كل من ساهم في السلام، وكل من حمل قطرة ماء لإخماد هذه النار، وأن يجعل القانون الذي سيصدر سببا للخير. ونجدد مرة أخرى تحياتنا واحترامنا للجمعية العامة للبرلمان.

صلاح الدين دميرتاش
سلجوق مزاركلي
٩ أغسطس/آب ٢٠٢٦

بيان صادر عن وفد إمري التابع لحزب DEM

قمنا اليوم بزيارة الرئيس المشارك السابق لحزب الشعوب الديمقراطي (HDP)، صلاح الدين دميرتاش، والرئيس المشارك السابق لبلدية ديار بكر الكبرى، عدنان سلجوق مزاركلي، في سجن أدرنة. وأكد صديقنا أنهما يتمتعان بمعنويات مرتفعة، ووجهتا تحياتهما إلى الجميع. كما أوضحا أنهما يتابعان مجريات العملية الجارية، وكذلك أوضاع السجون، بالقدر الذي تسمح به الظروف. وخلال اللقاء، قدمنا لهما معلومات حول القانون الإطار والمرحلة التي وصلت إليها العملية، كما استمعنا إلى تقييماتهما ومقترحاتهما. وأشار صديقنا إلى أن حصول القانون الإطار على دعم واسع في الجمعية الوطنية الكبرى التركية (البرلمان التركي) يمثل خطوة بالغة الأهمية، وأعربا عن ثقتهما بأن جميع الأطراف ستؤدي دورها في تنفيذ هذا القانون. كما شجدا على أهمية مساهمة الجميع لضمان سير العملية بسلاسة. وكما نؤكد دائما، لا ينبغي أن يُحرم صديقنا من حريتهما ولو لساعة واحدة. فهذا ما تقتضيه العدالة، كما تقتضيه طبيعة هذه العملية. إن إنهاء هذا الظلم الذي تعرض له صديقنا على مدى سنوات، ولا سيما في هذه المرحلة الجديدة التي فتح فيها القانون الإطار الباب أمام مسار جديد، سيسهم مساهمة كبيرة في ترسيخ السلام والديمقراطية اللذين نحتاج إليهما جميعا.

برفين بولدان
مئات سنجار
عضوا وفد إمري التابع لحزب DEM
١٥ أغسطس/آب ٢٠٢٦



حسني محلي:

أردوغان وأوجلان.. تسوية كردية برعاية أمريكية

عام ١٩٩٨. وشهدت الأشهر اللاحقة لخطاب دولت باخشالي سلسلة من التطورات المثيرة على صعيد السياستين الداخلية والخارجية، وأهمها سقوط نظام الأسد بعد ٤٦ يوما من خطاب باخشالي، حيث اعترف الرئيس ترامب أكثر من مرة أنه هو والرئيس إردوغان أسقطا الأسد وجعلا من الشرع رئيسا في سوريا. وقد يعني ذلك أن دولت باخشالي ومعه الرئيس إردوغان كانا على علم مسبق باقترب نهاية الأسد، فاحتاطا للتطورات المحتملة على صعيد المشكلة الكردية في سوريا، وكانت تركيا سببها، بعد أن دعمت المعارضة المسلحة ضد نظام الأسد.

واستغلت واشنطن كل هذه التطورات، فقامت بنقل مظلوم عبيدي بمروحية عسكرية من القامشلي إلى دمشق ليوثق في الـ ١١ من مارس/ آذار ٢٠٢٥، أي بعد ثلاثة أشهر من سقوط الأسد، على اتفاق الشراكة بين الدولة السورية الجديدة والكرد. وعلى الرغم من اعتراض أنقرة على هذا الاتفاق الذي سعت في البداية إلى عرقلته، إلا أن الضغوط

في الذكرى السنوية الـ ١٠٦ لاتفاقية سيفر التي كانت تهدف إلى إقامة دولة كردية جنوب شرق تركيا، والتي رفضها مصطفى كمال أتاتورك بعد قيام الجمهورية التركية في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٣، شاء القدر للدولة التركية تحت حكم الرئيس إردوغان أن تدخل من بوابة الحل النهائي للقضية الكردية من خلال القانون الذي أقره البرلمان، ويهدف العفو عن مسلحي الكردستاني ولاحقا عن قياداته، بمن فيهم عبد الله آوج آلان المعتقل منذ شباط/ فبراير ١٩٩٩.

وجاء هذا التطور بعد حوالي ٢٢ شهرا من خطاب زعيم حزب الحركة القومية دولت باخشالي في الـ ٢٢ من أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٤، والذي دعا فيه عبد الله آوج آلان إلى إلقاء خطاب في البرلمان والإعلان عن وقف العمل المسلح وحل الحزب نهائيا، وهو ما فعله آوج آلان في مارس/ آذار العام الماضي. وقيل إنه قد أجمع قبل ذلك بمستشار الأمن القومي البريطاني جاناثان باول الذي لعب مع الرئيس كليتوتون دورا أساسيا في حل المشكلة الأيرلندية

تقارب أنقرة مع أوجلان برعاية امريكية

فقد استغل الظروف الحالية في تركيا وسوريا وإيران والمنطقة عموماً، بعد أن تحولت وحدات حماية الشعب الكردية إلى قوة عسكرية لا يُستهان بها بفضل الدعم الأمريكي والفرنسي والبريطاني والألماني والإيطالي خلال ما يسمى سنوات الربيع العربي، التي لعب خلالها الرئيس إردوغان دوراً رئيسياً بالتنسيق والتعاون مع واشنطن. ويعرف الجميع أنها تريد لأنقرة أن تساعد في جميع مشاريعها ومخططاتها الإقليمية والدولية، بعد أن قال الرئيس ترامب أكثر من مرة « إنه يحب الرئيس إردوغان كثيراً لأنه يفعل كل ما يطلبه منه دائماً ».

ويفسر ذلك حديث السفير توم براك عن «ضرورة عودة تركيا إلى الحكم العثماني» وتذكير الجميع بأن «الرئيس إردوغان يستمد شرعيته السياسية في الحكم من الرئيس ترامب» ومن دون أن يتجرأ أحد للرد عليه، كما لم يتجرأ أحد للرد على رسالة ترامب لإردوغان قبل ثماني سنوات. وفي جميع الحالات، وأياً كانت تطورات المرحلة القادمة بالنسبة لتطبيق قانون العفو الذي سيضم قريباً أوج ألان، يبدو واضحاً أن أنقرة تراقب عن كثب عملية دمج وحدات حماية الشعب الكردية داخل المؤسسات العسكرية والأمنية في سوريا، مع المعلومات التي تتوقع حل قسد والكيانات الكردية كافة شرق الفرات بعد تعيين مظلوم عبدي وعد من رفاقه في مناصب عليا في دمشق، ومنها نائب رئيس الجمهورية وبعض الوزارات.

وهو الموضوع الذي تراقبه أنقرة عن كثب عبر حوارها المباشر مع دمشق ولأن الرئيس إردوغان يسعى لأن يكون

الأمريكية التي تمادى فيها السفير توم براك، كانت كافية لضمان تطبيق الاتفاق النهائي بين الطرفين وبدعم من مسعود البرزاني المقرب من الرئيس إردوغان الذي وجد نفسه مضطراً لإضاءة الضوء الأخضر للمسار الجديد بعد أن تأكد له أن واشنطن مصممة على حسم هذا المسار بالشكل الذي يخدم مصالحها الإقليمية، ولما للورقة الكردية من ثقل استراتيجي في مجمل تطورات المنطقة.

مع التذكير بالرسالة التي بعثها الرئيس ترامب للرئيس إردوغان في الـ ٩ من أكتوبر تشرين الأول ٢٠١٨ أي قبل ثماني سنوات وقال له فيها « لا تكن غيباً وكفاك عنادا فاجلس مع الجنرال عبدي واتفق معه على كل التفاصيل » اتهمت المعارضة الرئيس إردوغان بالانصياع لتعليمات الرئيس ترامب والرضوخ لمطالب عبد الله أوج ألان الذي قيل إنه هو الذي وضع اللمسات الأخيرة على قانون العفو العام، وقد يشمل الرئيسين المشتركين السابقين لحزب الشعوب الديمقراطي السابق صلاح الدين ديميرتاش وفيكبان يوكساكداغ، وهما موجودان في السجن منذ ١٠ سنوات، وطالبت المحكمة الدستورية العليا أكثر من مرة بإخلاء سبيلهما، إلا أن الحكومة لم تلتزم بذلك.

في الوقت الذي تتحدث فيه المعلومات عن مشروع أمريكي جديد لمعالجة المشكلة الكردية، مستفيدة من واقع العلاقات الوطيدة بين أنقرة ودمشق وكردستان العراق، وعلى الرغم من الخلافات التقليدية بين عائلة البرزاني الموالية لواشنطن والمقربة من تركيا وعائلة الطلباني المقربة من إيران والأكثر قبولا من جانب حزب العمال الكردستاني التركي.

بعد أن أصبح الكردستاني الأكثر قبولا في الحسابات الأمريكية، شريطة أن يكون في خدمة الأجندات الأمريكية، وخاصة ضد إيران، والتي يبدو أن الرئيس إردوغان قد أنتبه إليها، فبادر إلى الحوار والتنسيق والتعاون مع زعيم الحزب عبد الله أوج ألان، ويتوقع البعض له أن يكون مانديلا تركيا .

تحولات إقليمية تعيد رسم مستقبل الكرد وسوريا والمنطقة

صاحب الصوت الأعلى والأقوى في تقرير مصير القضية الكردية إقليمياً، وذلك بالتنسيق مع الرئيس ترامب، طالما أن كرد المنطقة وخاصة آوج آلان سينفذون ما سيطلبه منهم، ولكن من دون تحديد الهدف النهائي، أي قيام الدولة الكردية المستقلة.

وستكون في نهاية المطاف على حساب الدول الأربع وهي سوريا والعراق وتركيا وإيران التي لا ولن يكون سهلاً عليها، وخاصة تركيا، أن توافق على مثل هذه الدولة التي ستواجه اعتراضاً واسعاً في الشارع التركي القومي. وهو ما لا ولن يبالي به الرئيس إردوغان، الذي تقول عنه المعارضة إن ما يهيمه هو ضمان تأييد الناخبين الكرد له لتغيير الدستور، وحتى يتسنى له ترشيح نفسه لانتخابات الرئاسة للمرة الثالثة أو الرابعة وربما إلى الأبد. مع التذكير بمساعي الرئيس إردوغان للتخلص من الدستور العلماني الحالي، ليتسنى له أسلمة الدولة والأمة التركية التي لم تعد ضمن لائحة الدول الديمقراطية في العالم، خاصة بعد أن جرى القضاء على أنواع المعارضة السياسية والإعلامية كافة وسيطرة الرئيس إردوغان على جميع أجهزة ومرافق الدولة التركية وأهمها الجيش والاستخبارات والأمن والإعلام والقضاء، وجميع المؤسسات المالية التي ضمنت وتضمن له البقاء في السلطة، وعلى الرغم من الأزمات المالية والاقتصادية الخطيرة التي أوصلت البلاد إلى حافة الإفلاس.

ويبدو أن كل ذلك ليس ضمن اهتمامات الرئيس إردوغان الذي يتمنى للرئيس ترامب أن يساعده لتحقيق

حلم الرئيس الراحل تورغوت أوزال، الذي أراد بعد هزيمة صدام حسين في حرب الكويت ١٩٩١ أن يضم الشمال العراقي إلى تركيا بموافقة الزعيمين الكرديين مسعود البرزاني وجلال طلباني. في الوقت الذي كان فيه حلم إردوغان أكبر من ذلك بكثير، عندما تحدث في بدايات الربيع العربي عن خارطة الميثاق الوطني لعام ١٩٢٠ والتي كانت ترى في الشمال السوري والعراقي معا جزءا من الجغرافيا التركية، التي يبدو أنها كانت وما زالت في مركز القرار الخاص بمستقبل الشعب الكردي الذي فشل في توحيد صفوفه، ليس فقط على الصعيد القومي بل على الصعيد الوطني داخل كل دولة من دول الجغرافيا الكردية، التي كانت منذ سايكس بيكو ووعد بلفور وسيفر محط أنظار الجميع، وخاصة التحالف الصهيوني-أمريكي.

ويعرف الجميع أن هذا التحالف لا يريد للكرد والعرب والترك والفرس أن يلتقوا أبداً وحتى إن كان ذلك في الحد الأدنى من المصلحة المشتركة، وتتطلب من الجميع المزيد من الشفافية والمصادقية والالتزام الأخلاقي والإنساني في الشعور المتبادل للعيش الكريم والشريف، بعد اعتراف الجميع بالحقوق القومية للكرد، وإلا فالحظ لن يحالف أحداً من الكرد والعرب والترك والفرس وغيرهم من شعوب المنطقة للخلاص من شر العدو المشترك وهو التحالف الصهيوني الأمريكي الذي عاد إلى حديثه التقليدي عن حقوق الكرد، وهو الذي غدر بهم دائماً، حيث قضى على جمهورية مهاباد الكردية في إيران، ثم على ثورة الكرد في العراق بعد أن غدر بهم الشاه عام ١٩٧٥، وأخيراً عندما قامت الاستخبارات الأمريكية ومعها الموساد الإسرائيلي باختطاف آوج آلان من العاصمة الكينية وسلمته لأنقرة في الـ ١٤ من شباط/فبراير ١٩٩٩، وها هي الآن تطلب من إردوغان إخلاء سبيله ولكن من دون أن تقول لنا جميعاً، وللأمة الكردية خاصة، لماذا ومقابل ماذا هي تفعل كل ذلك!

*باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي



هورين حسن :

من رصاصة الانبعاث القومي إلى طاولات السلام القانوني

شهد التاريخ المعاصر للشرق الأوسط تحولات جذرية، أعادت رسم الخرائط السياسية والأمنية في المنطقة، ومن أبرز هذه المحطات «قفزة ١٥ آب» عام ١٩٨٤.

لم تكن هذه القفزة مجرد حدث عسكري عابر، بل كانت الشرارة الأولى التي نقلت القضية الكردية من حراك فكري ونخبوي إلى مواجهة مسلحة شاملة عابرة للحدود، تاركة أثارا عميقة امتدت لعقود من تركيا إلى سوريا، والعراق، وإيران، قبل أن تصل في الآونة الأخيرة إلى منعرج تاريخي غير متوقع يمهد لإنهاء الإرث المسلح بالكامل.

الجزور والخلفيات: من أقبية السجون إلى جبال التدريب

تأتي قفزة ١٥ آب كرد فعل مباشر على القبضة الأمنية الحديدية التي تلت الانقلاب العسكري في تركيا عام ١٩٨٠ بقيادة رئيس الأركان الجنرال «كنعان إيفرين».

فرضت سلطات الانقلاب حينها حظرا تاما على الهوية واللغة الكردية، وشنّت حملات اعتقال واسعة استهدفت الناشطين والمثقفين الكرد.

في ظل هذا الانسداد السياسي، اتخذ حزب العمال الكردستاني في مؤتمره الثاني بمدينة درعا السورية عام ١٩٨٢ قرارا

بالتحضير للكفاح المسلح كخيار وحيد. وخلال تلك الفترة، جرى تدريب المقاتلين الكرد في معسكرات داخل سوريا وسهل البقاع اللبناني.

وفي ليلة ١٥ آب ١٩٨٤، نفذ الجناح العسكري للحزب بقيادة القيادي معصوم قورقماز (عكيد) هجمات متزامنة ومفاجئة استهدفت ثكنات ومراكز للشرطة التركية في بلدي «إروه» في محافظة سيرت و«شمدينلي» في محافظة هكاري.

الأثر داخل تركيا: كسر حاجز الخوف وتبدل استراتيجية الدولة

بالنسبة للحاضنة الشعبية الكردية، شكلت هذه الرصاصة الأولى ما يسمى بـ «يوم الانبعث» (Vejîn)، إذ كسرت حاجز الصمت والإنكار، وأحيت الوعي القومي بوجود قضية سياسية وثقافية لا يمكن طمسها. وتحول الحزب تدريجياً من جماعة أيديولوجية صغيرة إلى حركة جماهيرية تنخرط فيها مختلف فئات المجتمع. على الجانب الآخر، فرضت الدولة التركية حالة الطوارئ المستمرة لسنوات طويلة وأسست نظام «حراس القرى» لمواجهة حرب العصابات.

ومع استمرار الصراع وتعاطف كلفته الإنسانية التي تجاوزت ٤٠ ألف ضحية، أدركت أنقرة لاحقاً أن الحل العسكري وحده غير كافٍ، مما دفع الحكومات المتعاقبة إلى الاعتراف الضمني بخصوصية المنطقة، ووصل الأمر إلى إطلاق مفاوضات مباشرة وسرية خلال «مسيرة الحل السلمي» (٢٠١٣-٢٠١٥) قبل أن تنهار وتتجدد العمليات العسكرية عابرة الحدود عبر سلاح الطائرات المسيرة التركية.

الامتداد الإقليمي: سوريا، العراق، وإيران

لم تقف مفاعيل قفزة ١٥ آب عند الحدود التركية، بل امتدت لتشمل الأجزاء الأخرى من كردستان: -**سوريا كعمق استراتيجي:** استفاد الحزب من التسهيلات التي قدمتها دمشق لقائده عبد الله أوجلان، وهو الوجود التاريخي الذي أسس لقاعدة فكرية متينة بين كرد سوريا، وهي الحاضنة ذاتها التي برزت بعد عام ٢٠١١ لتشكيل النواة الصلبة للإدارة الذاتية ووحدات حماية الشعب (YPG).

- **العراق والملاذ الجبلي:** وفرت تضاريس جبال قنديل في إقليم كردستان العراق المقر القيادي الخلفي للحزب، وخلق هذا الوجود معادلة بالغة التعقيد تداخلت فيها علاقات الحزب مع القوى العراقية الكردية (الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني) بين التحالفات المصلحية والصراعات المسلحة الدامية على النفوذ.

- **إيران وتصدير النموذج:** ألهمت التجربة الكرد في إيران، مما أدى لاحقاً إلى تأسيس حزب الحياة الحرة الكردستاني، كما أن الفلسفة الاجتماعية للحركة، وبخاصة أيديولوجية تحرير المرأة، هي التي أنجبت الشعار العالمي «المرأة، الحياة، الحرية» (Jin, Jiyan, Azadî).

منعرج ١٩٩٨: اتفاقية أضنة وتحولات الجغرافيا السياسية

مع نهاية التسعينيات، وصل الصبر التركي تجاه الدعم السوري للحزب إلى ذروته. وفي أيلول ١٩٩٨، حشدت أنقرة قواتها على الحدود مهددة باجتياح عسكري. لتفادي الحرب، أخرجت سوريا عبد الله أوجلان من أراضيها ووقعت «اتفاقية أضنة» التاريخية في تشرين الأول ١٩٩٨، والتي نصت على التعاون الأمني المشترك

وملاحقة الحزب، وهي الاتفاقية التي عادت لتتصدر المشهد السياسي مجدداً بعد الأحداث السورية عام ٢٠١١ كمسوغ قانوني للتدخلات العسكرية التركية.

المشهد الراهن: نزع السلاح ومسار التسوية التاريخي

بعد أكثر من أربعة عقود على انطلاق الرصاصة الأولى، يشهد المشهد الراهن تحولا جذريا يضع نهاية للحقبة المسلحة التي دشنها قفزة ١٥ آب:

١- إعلان إنهاء العمل المسلح وحل الحزب (٢٠٢٥): أطلق قائد ومؤسس الحزب «عبد الله أوجلان» نداء رسميا في شباط (فبراير) ٢٠٢٥ دعا فيه الحزب إلى إلقاء السلاح وحل نفسه والتحول نحو الحل السياسي. واستجابة لهذا النداء، أعلن الحزب في أيار (مايو) ٢٠٢٥ حل هياكله العسكرية وإنهاء التمرد.

وشهدت مناطق اقليم كردستان العراق مراسم رمزية ألقى وحرقت فيها المقاتلون أسلحتهم في تموز (يوليو) ٢٠٢٥، وتلا ذلك إعلان الحزب انسحاب كامل مقاتليه من داخل الأراضي التركية في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٥.

٢- إقرار «قانون دمج المقاتلين» في البرلمان التركي (٢٠٢٦): توج هذا المسار بمصادقة البرلمان التركي في آب (أغسطس) ٢٠٢٦ بأغلبية ساحقة على تشريع تاريخي يضع إطارا قانونيا لنزع سلاح التنظيم وإعادة دمج مقاتليه في المجتمع وتسهيل عودتهم من العراق وسوريا.

وينص القانون على تعليق الملاحقات القضائية وأحكام السجن لمدة تتراوح بين ٥ إلى ١٠ سنوات بحق من يسلمون أسلحتهم، على أن تسقط العقوبات تماما لاحقا ويُمنحون حق ممارسة العمل السياسي القانوني.

٣- التحديات والعقبات القائمة: رغم هذه الخطوات، لا يزال المسار محاطا بالغموض؛ إذ يستثني القانون الجديد من الإعفاءات القضائية كل من أُدين بجرائم قتل عمد أو صدرت بحقهم أحكام نهائية قبل حزيران ٢٠٠٥، مما يعني عدم شمول عبد الله أوجلان ونحو ٢٠٠ من قيادات الصف الأول في جبال قنديل.

وأثارت هذه الاستثناءات انتقادات حادة من قيادة الحزب التي تخشى أن يظل القانون حبرا على ورق دون معالجة الجذور السياسية الأوسع للمطالب الكردية، وسط معارضة شديدة أيضا من قوى قومية تركية متشددة ترى في هذا المسار ترجعا أمام التنظيم.

- إن قفزة ١٥ آب ١٩٨٤ التي انطلقت برصاصة يتيمة في جبال الأناضول لتفجر صراعا دمويا ممتدا على مدى أكثر من أربعة عقود، تجد نفسها اليوم أمام الاختبار السياسي والأخلاقي الأكبر في تاريخها الحديث.

ومع بدء تفكيك القواعد الجبلية الوعرة وإلقاء السلاح، لا يُسدل الستار فحسب على حقبة عسكرية عاصفة هزت أركان المنطقة، بل يُفتح فصل جديد بالكامل ينتقل فيه النضال الكردي من جبهات القتال إلى طاولات القانون وأروقة البرلمانات. وعلى الرغم من حقول الألغام السياسية، والاستثناءات القضائية التي تحرم الرموز التاريخية من العفو، يثبت المشهد الراهن أن القضية الكردية لم تعد مجرد «ملف أمني» يمكن طمسه، بل هي رقم بنوي حاسم في معادلة الشرق الأوسط؛ رقم لا يُحل بقوة السلاح، بل بمدى شجاعة الأطراف في تحويل البنادر إلى تشريعات عادلة وهواجس الإقصاء إلى اعتراف دستوري متبادل يحقق السلام المستدام.

* كاتبة وصحفية سورية-قامشلو

الحرب على ايران.. تغطية تحليلية وتوثيقية خاصة



هدنة على حافة السقوط... واشنطن وطهران في سباق «من يرمش أولاً»

واشنطن تعيد ترتيب أهداف الحرب وإيران تتحدى

***المرصد/ فريق الرصد والمتابعة**

دعت إيران يوم السبت ٢٠٢٦/٨/١٥ الولايات المتحدة إلى قبول الهزيمة في حين وصف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إيران بأنها «شريرة للغاية» وحث الأمريكيين على الاستعداد لتحمل استمرار ارتفاع أسعار الوقود نتيجة للحرب و

لا يزال الجمود يسيطر على المحادثات حول إنهاء الحرب وحركة ناقلات النفط عبر مضيق هرمز الاستراتيجي، دون مؤشر على اقتراب الأطراف المتحاربة من إنهاء الصراع الذي بدأته الولايات المتحدة وإسرائيل في ٢٨ فبراير شباط. وقال نائب وزير الخارجية الإيراني كاظم غريب آبادي في منشور على إكس «لن يفتح هذا المضيق أو يغلق إلا بأمر من إيران. ستواصل طهران فرض الحصار ما دام (الأمريكيون) يرفضون تقبل حقيقة الهزيمة ولا يكفون عن الانغماس في الأوهام».

وقال وزير الخارجية عباس عراقجي إن إيران لم تتخذ قراراً بعد بشأن استئناف المحادثات مع الولايات المتحدة. وأضاف في مقابلة نشرها موقع شهرآرا نيوز الإيراني اليوم أن على واشنطن تلبية الشروط المتعلقة بالمضيق من أجل استئناف حركة الملاحة في الممر المائي الذي كان يمر عبره خمس شحنات النفط العالمية قبل الحرب. وحث ترامب الأمريكيين على تحمل ارتفاع طفيف في أسعار البنزين نتيجة استمرار الصراع مع إيران. وفي تجمع سياسي في كاردن سيتي بولاية نيويورك الجمعة، قال ترامب إن دفع «مبلغ ضئيل إضافي مقابل البنزين» يستحق التكلفة لضمان عدم حصول «دولة شريفة للغاية» على سلاح نووي، وهو أحد الأسباب التي ساقها الرئيس لتبرير الحرب.

وقال ترامب «بعد أن ننتهي من هزيمة إيران... سأعلن قريباً جداً أن مضيق هرمز إقليم تابع للولايات المتحدة». وتأرجحت تصريحات الرئيس طوال الصراع بين التهديد بالتصعيد وتأكيد أن اتفاق سلام بات وشيكاً. من جهته أكد مسؤول في البيت الأبيض يوم (السبت)، أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب «كان يمزح»، عندما قال إنه سيعلن مضيق هرمز أرضاً أمريكية قريباً. ونقل مراسل صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية عن المسؤول الذي لم تسمه، على حسابه في «إكس»، قوله: «لم يجتمع الرئيس ترامب مع مستشاريه بشأن إعلان مضيق هرمز إقليماً أمريكياً بعد الحرب، وكان يمزح خلال خطابه اليوم في نيويورك».

ترمب يعزز الخناق الاقتصادي... والنفط يطغى على «النووي»

في هذه الاثناء أعادت واشنطن ترتيب أولوياتها في الحرب مع إيران، إذ أعاد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أمس، نشر تصريحات وزير الخزانة سكوت بيسنت لشبكة «نيوزماكس»، في إشارة سياسية واضحة إلى تبنيه التهديد الذي أطلقه الوزير بفرض إجراءات على إيران قال إنها ستكون غير مسبوقة في تاريخ العزل الاقتصادي للدول. من جانبه، قال نائب الرئيس، جي دي فانس، إن الأولوية الرئيسية للولايات المتحدة في الحرب باتت الحفاظ على أسعار النفط منخفضة للأمريكيين، فيما تأتي مسألة منع طهران من حيازة سلاح نووي في المرتبة الثانية، في تأكيد على أن الحرب تتمحور الآن حول السيطرة على مضيق هرمز، وهي القضية التي فرضتها طهران على رأس جدول أعمال المفاوضات بسبب إغلاقها للممر الملاحي الحيوي. وتبدو تصريحات فانس الأخيرة كأنها تؤكد النهج الأكثر حذراً الذي يفضلته ترمب حالياً، والقائم على فرض خناق اقتصادي على إيران.

وتتباين هذه التعليقات مع تصريحات ترمب السابقة التي كرر فيها أن الهدف الوحيد من دخول الحرب هو منع إيران من امتلاك سلاح نووي، حتى لو تطلب ذلك تضحيات اقتصادية قصيرة الأجل من الأمريكيين. كما أكدت تعليقات فانس على حقيقة أن الحرب تتمحور الآن حول السيطرة على مضيق هرمز، وهي القضية التي فرضتها إيران على رأس جدول أعمال المفاوضات.

وأضاف فانس في مقابلة مع شبكة «فوكس نيوز»: «أعلم أن أسعار النفط منخفضة هذه الأيام، وأكثر انخفاضاً من المستويات المرتفعة التي سجلتها في الأيام الأولى للنزاع»، متابعاً: «هذا هو الهدف الأول؛ الحفاظ على أسعار رخيصة للنفط والغاز للامريكيين في جميع أنحاء بلادنا». وأردف: «وبعد ذلك من الواضح أن الهدف الثاني هو ضمان ألا تحصل إيران أبداً على سلاح نووي».

النهج الأكثر حذراً

غير أن تصريحاته الأخيرة تبدو وكأنها تؤكد النهج الأكثر حذراً الذي يفضلته الرئيس الأمريكي حالياً، والقائم على مواصلة الضغط الاقتصادي القوي على إيران في ظل استمرار المواجهة العسكرية في مضيق هرمز. وقال فانس أيضاً: «في بعض الأحيان نركز على الجانب المتعلق بالطاقة لأننا نريد أن يكون الأمريكيون قادرين على تحمل أسعار النفط والغاز. وفي أحيان أخرى، نركز بوضوح على الجانب العسكري... وعلى البرنامج النووي». وأكد فانس أن ترمب هو «في ذروة سلطته ويمتلك أدوات عديدة؛ دبلوماسية وعسكرية واقتصادية». ويأتي قرار التركيز على الضغط الاقتصادي في وقت يبدو فيه المسار الدبلوماسي مسدوداً؛ حيث تتمسك كل من واشنطن وطهران بشروطهما الخاصة بإعادة فتح المضيق. وفيما يتعلق بالخيارات العسكرية، تشير تقارير إعلامية أمريكية إلى أن ترمب يواجه تحدي النفاذ السريع لمخزونات معينة من الصواريخ والطائرات المسيّرة.

سيناريوهات ما بعد الهدنة

ومع اقتراب انتهاء مهلة مذكرة وقف إطلاق النار الأمريكية - الإيرانية، الاثنين، لا تبدو واشنطن وطهران منشغلتين بصياغة تسوية بقدر انشغالهما باختبار قدرة الخصم على الاحتمال. وأوضحت عدة تقارير إخبارية أن الولايات المتحدة تراهن على الحصار والعقوبات وخنق صادرات إيران واقتصادها، فيما تراهن طهران على تعطيل الملاحة في مضيق هرمز وإبقاء أسعار الطاقة مرتفعة بما يضغط على الرئيس الأمريكي دونالد ترمب قبل انتخابات التجديد النصفي في الكونغرس. وبينما وصف مسؤول أمريكي المفاوضات بأنها «جامدة»، نفى مسؤول إيراني كبير وجود محادثات فعلية لتمديد الهدنة، مطالباً واشنطن أولاً بالعودة إلى التزامات اتفاق يونيو (حزيران). وهكذا تحولت المواجهة من البحث عن حل للملف النووي إلى معركة إرادات اقتصادية وسياسية، تحاول فيها كل جهة شراء الوقت، ولكن وفق توقيتها هي. لذلك، لا يبدو الجمود دليلاً على غياب الاستراتيجية، بل هو الاستراتيجية نفسها، وفق ما يرى عدد من الخبراء. فترمب يشتري الوقت حتى الانتخابات، وإيران تشتريه حتى تصبح كلفة مضيق هرمز أعلى من كلفة تقديم تنازلات لها. والسؤال لم يعد من يملك القوة الأكبر، بل أي النظامين السياسيين أقل قدرة على تحمّل الألم حتى «يرمّش الخصم أولاً»؟

انقسام أم توزيع أدوار؟

تعزو الإدارة الأمريكية جانباً من تعثر المفاوضات إلى وجود ثلاثة مراكز قرار داخل إيران: «الحرس الثوري»، والمؤسسة الدينية، والقيادة الحكومية. وبحسب رواية مسؤول أمريكي نقلها موقع «بوليتيكو»، فإن الاتفاق مع أحد هذه المراكز لا يضمن موافقة الآخرين، ما يجعل المفاوضات الإيراني ببدل شروطه أو يعجز عن تقديم التزامات قابلة للتنفيذ.

غير أن توصيف المشهد بأنه مجرد «صراع أجنحة» قد يكون مبالغاً فيه. فالخلافات داخل النظام الإيراني حقيقية، وخصوصاً بين حكومة معنية بإنقاذ الاقتصاد، ومؤسسات أمنية تنظر إلى الحرب باعتبارها معركة بقاء. لكنها لا تعني بالضرورة وجود ثلاث سياسات متعارضة. الأرجح أن هناك تنافساً على النفوذ والصلاحيات، يقابله توافق على الخطوط الحمراء: عدم إظهار الاستسلام، والحفاظ على ورقة هرمز، ورفض تقديم تنازلات نووية من دون رفع العقوبات والإفراج عن الأموال المجمدة.

ساعتان مختلفتان

ترمب يريد إبطاء الحرب حتى الانتخابات النصفية وتجنب جولة عسكرية واسعة قد ترفع أسعار النفط والبنزين. فقد بلغ متوسط سعر غالون البنزين ٤/٠٨ دولار، بينما أقر الرئيس بأن الأمريكيين قد يضطرون إلى دفع المزيد، قائلاً في خطاب له، مساء الجمعة، في بنيويورك، إنه لن يعتذر عن الحرب؛ لأن منع إيران من امتلاك سلاح نووي يستحق دفع ثمن هذه الحرب.

لكن ترتيب الأولويات داخل الإدارة الأمريكية أصبح لافتاً. فقد عد نائب الرئيس جي دي فانس، خفض أسعار الطاقة «الهدف الأول»، بينما منع إيران من امتلاك سلاح نووي جاء في المرتبة الثانية، وذلك قبل أن تؤكد المتحدثة باسم البيت الأبيض كارولان ليفيت أن الهدفين متساويان. وهذا يوحي بأن الحاجة إلى إنجاز سريع في مضيق هرمز باتت تتقدم عملياً على التسوية النووية الشاملة.

في المقابل، تراهن طهران، وفق عدة تقارير إخبارية، على أن الزمن الانتخابي الأمريكي أقصر من قدرتها على الاحتمال. صحيح أن الحصار خفض صادراتها النفطية وعمق نقص الوقود والعملات الأجنبية، لكنها انتقلت إلى «اقتصاد البقاء» الذي يقوم على التقنين وتحميل الأسر كلفة الأزمة وحماية الموارد الضرورية لاستمرار الدولة. ومنطقها في ذلك أن الألم الاقتصادي الأمريكي، وإن كان أقل حجماً، فإنه أكثر حساسية سياسياً.

أما استبدال حاملة الطائرات «جورج واشنطن» بـ«أبراهام لينكولن»، بعد انتشار في البحار تجاوز ثمانية أشهر وتقارير عن تدهور ظروف الطاقم، فيظهر أن واشنطن تستطيع مواصلة الحشد، ولكن ليس بلا كلفة بشرية ولوجستية. ونفي ترمب لوجود مشكلة لا يلغي أن التبديل أصبح ضرورياً.

تمديد صامت أم انفجار؟

وبناءً على مسار المفاوضات وتقديرات المسؤولين والخبراء، يمكن رسم ثلاثة سيناريوهات. السيناريو الأقرب ليس اتفاقاً نهائياً ولا عودة فورية إلى الحرب الشاملة، بل استمرار «الهدنة - الحصار»: لا إعلان رسمياً عن التمديد، مع تجنب ضربات مباشرة واسعة، واستمرار العقوبات والهجمات المحدودة على السفن والضغوط عبر الوسطاء. فهذا الوضع، كما يقول السفير الأمريكي السابق جيمس جيفري، أقل سوءاً للطرفين من البدائل؛ واشنطن لا تريد قبول المطالب الإيرانية الجديدة، وطهران لا تريد العودة إلى مذكرة ترى أن الولايات المتحدة انتهكتها. السيناريو الثاني هو تمديد تقني قصير عبر باكستان أو قطر، مقابل إجراء محدود مثل الإفراج عن جزء من الأموال المجمدة أو توسيع ممرات الملاحة، بما يسمح لكل طرف بالقول إنه لم يتراجع.

أما السيناريو الأخطر، فيبدأ بخطأ حسابات: إصابة سفينة أو سقوط قتلى أمريكيين قد يدفع ترمب إلى تنفيذ تهديده باستخدام «كل الخيارات»، ثم ترد إيران بتوسيع استهداف الملاحة والقواعد والحلفاء. عندها تفقد لعبة الانتظار قابليتها للضبط.

إيران تعلن عن اتفاق مع عمان بشأن «خريطة الملاحة بمضيق هرمز»

وأعلنت إيران، السبت، التوصل إلى اتفاق مع سلطنة عمان، بشأن «خريطة حركة الملاحة البحرية في مضيق هرمز». وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي، إنه «رغم العراقيل الأمريكية، شهدت المباحثات بين إيران وعمان تقدماً إيجابياً ومضطرباً، وتم التوصل إلى اتفاق بشأن خريطة حركة الملاحة البحرية في مضيق هرمز».

واعتبر بقائي أن «الاتفاق ثمرة تعاون مؤسسي مشترك بين مختلف أجهزة الدولة، بقيادة وزارة الخارجية، وبمشاركة فاعلة من القطاعات الدفاعية والأمنية والبيئية في البلاد».

وأضاف في مؤتمر صحفي: «بصفتنا دولة ساحلية، بدأنا مفاوضات مع عُمان منذ فترة طويلة لتحديد مسار آمن للملاحة البحرية عبر مضيق هرمز، وهو أمر كان لا بد من إنجازه على أي حال».

وتابع: «بدأت المحادثات بين إيران وعمان قبل نحو شهرين أو ٣، أي بالتزامن تقريباً مع توقيع مذكرة التفاهم لإنهاء الحرب. كنا نتحدث مع الجانب العماني واقتربنا جداً من التوصل إلى نتيجة في فترات معينة، إلا أن العراقيل التي وضعتها الولايات المتحدة وبعض الأطراف الأخرى كانت تتسبب في كثير من الأحيان بإحداث خلل في هذا المسار».

واستطرد بقائي: «خلال الأسابيع الثلاثة الماضية شهدت المفاوضات مساراً إيجابياً ومتقدماً وجرت بسلاسة، وكنا قد أعلننا سابقاً أنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن الخريطة المتفق عليها بين الجانبين لحركة الملاحة البحرية».

وقال إنه «لا تزال هناك بعض البنود قيد النقاش والبحث، بما في ذلك البيان المشترك المزمع صدوره عن إيران وسلطنة عمان، والاتصالات والزيارات المتبادلة مستمرة، وسيتم الإعلان رسمياً بمجرد الوصول إلى الصيغة النهائية».

وأوضح أن «النقطة الأساسية والمهمة هي أن التفاهم بين إيران وعمان يعد تفاهماً مستقلاً بين دولتين ساحليتين لضمان العبور الآمن للسفن عبر مضيق هرمز، مع الحفاظ في الوقت ذاته على سيادة كلا البلدين وحقوقهما السيادية».

وأضاف: «أما بخصوص ما سيحدث في المرحلة المقبلة وتحديد مسألة استعادة الأمن في مضيق هرمز، فهذا رهن بعوامل واعتبارات أخرى، حيث إن جذور انعدام الأمن في المضيق تعود إلى الإجراءات غير القانونية والتدخلات الأمريكية».

«سنتكوم» تدفع نحو توسيع الهجمات على إيران؟

وأفادت «القناة ١٣» العبرية، بأن قائد القيادة المركزية الأمريكية «سنتكوم»، الجنرال براد كوبر، يدفع في اتجاه استئناف الهجمات على إيران وتوسيعها لتشمل بنى تحتية وطنية، في وقت أعربت فيه الولايات المتحدة عن ثقتها بقدرتها على مواصلة الحصار المفروض على الموانئ الإيرانية، إلى أجل غير مسمى. ويأتي ذلك رغم حديث مسؤولين أمريكيين، خلال الأسبوع الأخير، عن السعي إلى «إغلاق مختلف الجبهات»، وتشبث هدوء نسبي قبيل موعد الانتخابات النصفية في الولايات المتحدة، والمنتظر بعد نحو شهرين.

وبحسب «القناة ١٣»، زار كوبر، قبل أيام، إسرائيل، حيث شارك في اجتماع لـ«المنتدى العملياتي الرفيع» في جيش الاحتلال، بحضور رئيس أركان الأخير إيال زامير وعدد من كبار القادة العسكريين. وخلال الاجتماع، دعا كوبر إلى «استئناف القتال ضد إيران، وتوسيع نطاق الهجمات ليشمل بنى تحتية وطنية، بينها منشآت مرتبطة بصناعات الغاز والنفط والكهرباء».

ونقلت القناة عن قائد «سنتكوم» قوله إن استهداف هذه البنى من شأنه أن «يغيّر قواعد اللعبة» ويلحق أذى كبيراً بإيران، وإن «طهران لن تغيّر مواقفها في ظلّ الوضع القائم». وأضافت أن كوبر عرض هذا التوجّه على رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة، دان كين، فيما نُقل موقفه أيضاً إلى الرئيس دونالد ترامب. كذلك، أبلغ كوبر كبار ضباط جيش الاحتلال بأن احتمال العودة إلى القتال «مرتفع»، وأن «الولايات المتحدة قد تحتاج إلى تنفيذ هجمات مشتركة مع إسرائيل».



رضائي: الوحدة والتضامن بين الشعب والمسؤولين ضرورة استراتيجية

ضرورة العمل بجد، مستمدين العون من الله عز وجل، وفي إطار تحقيق توجيهات القائد الأعلى للجمهورية الإسلامية، مع الاستفادة من كافة القدرات المادية والمعنوية للبلاد، والتنسيق الوثيق مع الأعضاء المحترمين في المجلس. وفي بيان اصدره يوم الثلاثاء أكد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران اللواء «محسن رضائي» أن «الوحدة الوطنية والتضامن بين الشعب والمسؤولين، يشكلان ضرورة استراتيجية، اليوم أكثر من أي وقت مضى».

وأفادت «إرنا»، أن اللواء رضائي، قال إنه يرى من واجبه أولاً أن يعرب بتواضع عن تقديره للثقة والاهتمام الذي يولييهما سماحة قائد الثورة الإسلامية المقتدر، آية

وكالة «إرنا» - أصدر رئيس الجمهورية، مسعود بزشكيان، مرسوماً عيّن بموجبه، محسن رضائي، أميناً للمجلس الأعلى للأمن القومي، معرباً عن شكره وتقديره للجهود المخلصة والقيمة التي بذلها محمد باقر ذوالقدر خلال فترة توليه مسؤولية هذا المنصب.

وأفادت «إرنا»، أن الرئيس بزشكيان ذكر في هذا المرسوم، أنه استناداً إلى المادة ١٧٦ من الدستور، وبالنظر إلى اختياركم ممثلًا لقائد الثورة في المجلس الأعلى للأمن القومي، وكذلك بالنظر إلى التزامكم وخبراتكم وسوابقكم القيمة، أعينكم بموجب هذا المرسوم أميناً للمجلس الأعلى للأمن القومي.

وأكد الرئيس بزشكيان، في مرسوم التعيين، على

تكون في خدمة هدف واحد، وهو صيانة إيران، والثورة الإسلامية وقيمها، والمستقبل الزاهر للشعب الإيراني». وجاء في نص البيان: في المجال الخارجي أيضاً، ووفقاً للتوجيهات الكبرى لسماحة قائد الثورة الإسلامية، سيكون المبدأ هو تعزيز القدرة الردعية، والمقاومة في وجه استكبار الأعداء، والرد الفوري والحازم على أي عدوان، وتحقيق أقصى درجات الرفاه الوطني ومصالح الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الساحتين الإقليمية والدولية، واستخدام طاقات الدبلوماسية، والتفاعل المقتدر، وفي الوقت نفسه، الحفاظ على جاهزية البلاد لمواجهة أي تهديد.

وقال أمين المجلس الأعلى للأمن القومي: بصفتي

خادماً للشعب الإيراني وجندياً لإمامي الثورة ولسماحة قائد الثورة الإسلامية، أؤمن إيماناً راسخاً بأن الوحدة الوطنية والتضامن بين الشعب والمسؤولين، اليوم أكثر من أي وقت

مضى، يشكلان ضرورة استراتيجية. فإيران، لعبور هذه المرحلة التاريخية المدعاة للفخر، تحتاج قبل أي شيء إلى الثقة، وتعزيز التماسك والوحدة الوطنية، والحكمة والتدبير.

وأضاف اللواء رضائي: بالتوكل على الله تعالى، وتحت عناية مولانا بقية الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه)، وببركة التوجيهات الحكيمة لسماحة قائد الثورة الإسلامية، ودعم رئيس الجمهورية العزيز والصادق، وأعضاء المجلس الأعلى للأمن القومي، وبالاعتماد على الطاقات الهائلة للشعب الإيراني، سأبذل كل جهدي في هذا المسار، لكي تظل إيران، أكثر من أي وقت مضى، عاملاً للاستقرار والاقتدار والثقة والسلام في المنطقة.

الله السيد مجتبي الخامنئي (حفظه الله)، وكذلك لحسن نظر رئيس الجمهورية، لشخصه».

وأضاف اللواء رضائي في البيان: تمر الجمهورية الإسلامية الإيرانية اليوم في واحدة من المراحل الحساسة والمصيرية في تاريخها المعاصر؛ فقد نهض الشعب الإيراني في انتفاضة وثورة عظيمة لإحياء مجد وعزة إيران التاريخية.

وأوضح أمين المجلس الأعلى للأمن القومي قائلاً: في مثل هذه الظروف، أنا كجندي صغير، أعتبر هذه المسؤولية أمانة ثقيلة أمام الشعب الإيراني، والشهداء العظام، والنظام المقدس للجمهورية الإسلامية، وتاريخ إيران.

وأشار إلى أنه «من الضروري التأكيد مرة أخرى على أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لن تتراجع عن حقوق ومصالح شعبها في مواجهة أي تهديد، وفي هذا الإطار، ينبغي اتخاذ

القرارات في هذا المجال بقوة أكبر من السابق، مع فهم دقيق للمشهد، وبحكمة وشجاعة.

وشدد قائلاً: إن الهدف ليس مجرد تجاوز مرحلة حساسة وخطيرة، بل هو أن تعبر إيران هذه المرحلة بأمان أكبر، وتماسك أعمق، وقوة أشد، وبطاقات أوسع للتقدم والازدهار.

وأوضح أمين المجلس الأعلى للأمن القومي أن «النظام المقدس للجمهورية الإسلامية لا يعتبر الأمن الوطني منفصلاً عن راحة الشعب ومعيشتهم، والاستقرار الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي، والقدرة الدفاعية، والقوة الدبلوماسية، ورأس المال الاجتماعي للبلاد؛ فكل هذه المكونات معاً تشكل القوة الوطنية لإيران، ويجب أن

إيران لن تتراجع عن حقوق ومصالح شعبها في مواجهة أي تهديد

رؤى و قضايا عالمية



خبراء المجلس الأطلسي و اتفاقية مكة للدفاع المشترك

«المجلس الأطلسي» الأمريكي/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

إنهم في هذا معا. ففي يوم الجمعة، وقع قادة السعودية وباكستان وتركيا اتفاقية دفاعية جديدة، تنص على أن «أي هجوم مسلح ضد أي دولة من الدول الثلاث سيُعد هجوما ضدها جميعا».

وتحمل الاتفاقية اسم المدينة السعودية التي جرى توقيعها فيها، وهي «اتفاقية مكة للدفاع المشترك»، وتأتي في وقت تهدد فيه الحرب مع إيران بالاندلاع مجدداً، فيما استؤنفت بالفعل هجمات الحوثيين انطلاقاً من اليمن، وفي ظل تساؤلات تطرحها دول الخليج بشأن دور الولايات المتحدة بوصفها مزوداً للأمن، بعد الهجمات العديدة التي شنتها إيران بالطائرات المسييرة والصواريخ.

وفيما يلي، يشرح خبراء المجلس الأطلسي ما الذي تعنيه هذه الاتفاقية — وما الذي لا تعنيه — بالنسبة إلى الدول الثلاث..

السعودية

هذه الاتفاقية ليست تحالفاً شبيهاً بحلف شمال الأطلسي (الناتو)، ولا تشير إلى قيام تكتل إقليمي جديد ومحدد. لكن ذلك لا يعني أنها تفتقر إلى الأهمية. بالنسبة إلى الرياض، تعزز هذه الاتفاقية أوراق قوتها ونفوذها، في الوقت الذي تتعامل فيه مع إيران أكثر جرأة، وتواجه فيه حدود قدرة الردع الأمريكية في المنطقة.

وترى الرياض أن نسج شبكة من الشراكات سيجعلها أكثر قدرة على استباق التهديدات الإقليمية المتغيرة، بدلا من الاعتماد على شريك واحد أو كتلة واحدة.

وفي الوقت نفسه، تستفيد الرياض من فترة مضطربة لتأكيد قيادتها الإقليمية؛ فمن خلال استضافة توقيع اتفاق أمني جديد مع قوة إقليمية مؤثرة أخرى، هي تركيا، تؤكد السعودية نفسها بوصفها واجهة للاستقرار الإقليمي، في وقت يُنظر فيه إلى القوتين الإقليميتين الكبيرتين الآخرين، إيران وإسرائيل، باعتبارهما قوتين مزعزعتين للاستقرار. ومن الجدير تذكّر أن السعودية لديها اتفاق دفاع متبادل مع باكستان منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥، ومع الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي منذ عام ٢٠٠٠. لكن أيا من هذه الاتفاقيات لم يترجم عمليا إلى نوع الاستجابة المرتبطة بالمادة الخامسة من حلف شمال الأطلسي.

وقد تعمل باكستان وتركيا على حشد بعض أشكال الدعم الأمني الجديد استجابة للتهديدات الإيرانية أو لهجمات الحوثيين، نتيجة لهذه الاتفاقية. وكانت باكستان قد أرسلت بالفعل بعض القوات ومنظومات الدفاع الجوي إلى السعودية. لكن من غير المرجح أن يكون هذا الدعم عاملاً حاسماً يغير قواعد اللعبة، كما أنه سيكون مرتبطاً بدرجة كبيرة بظروف كل حالة. وعلى وجه الخصوص، أكد مسؤولون باكستانيون أن اتفاق عام ٢٠٢٥ لم يتضمن مظلة نووية.

وقد يكون البعد الدبلوماسي الذي توفره هذه الاتفاقية أكثر تأثيراً من التعاون الأمني الملموس؛ ففي بداية الحرب مع إيران، تمكنت الرياض من توظيف شراكتها المعززة مع إسلام آباد بهدوء للتأثير في المفاوضات وإدارة التصعيد مع طهران.

كما تمثل هذه الاتفاقية دليلاً إضافياً على أن الرياض تتخلى عن مساعيها للحصول على ضمان أمني من واشنطن شبيه بالمادة الخامسة. لكن لا ينبغي النظر إليها على أنها رفض للشراكة بين الرياض والولايات المتحدة. بل على العكس، قد تكون هذه الخطوة منسجمة مع الجهود الأمريكية الرامية إلى إعادة ضبط دورها العسكري في المنطقة، والانتقال من دور «الضامن الأمني» إلى دور «الجهة المدمجة» أو «المتكاملة» أمنياً.

*** — أليسون ماينور* هي مديرة مشروع التكامل في الشرق الأوسط ضمن برامج مركز ريفيك الحريري والشرق الأوسط في المجلس الأطلسي. وشغلت سابقاً منصب نائبة المبعوث الأمريكي الخاص إلى اليمن، كما عملت مديرة لشؤون شبه الجزيرة العربية في مجلس الأمن القومي الأمريكي.**

باكستان

تُرسخ هذه الاتفاقية أيضاً انخراط باكستان في بنية الأمن الناشئة في الشرق الأوسط. وهي تأتي بعد فترة قصيرة من إتمام إسلام آباد اتفاق دفاع متبادل جديداً مع السعودية، وفي وقت تتخذ فيه خطوات لتعميق التعاون الدفاعي مع حلفاء آخرين في المنطقة، مثل مصر والأردن.

كما تمنح الاتفاقية باكستان، بما تتمتع به من أغلبية سكانية مسلمة وقدرات في مجال الأسلحة النووية، مزيداً من المكانة والنفوذ في المنطقة. وهذا مهم لأسباب تتعلق بصورة البلاد أمام الرأي العام؛ إذ يريد القادة الباكستانيون أن ينظر العالم إلى بلادهم باعتبارها دولة فاعلة ومؤثرة وإيجابية على الساحة الدولية، لا باعتبارها موطناً لمستويات مرتفعة من القمع والإرهاب. لكن هناك أيضاً مكاسب استراتيجية لباكستان، بالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي يحظى بها الشرق الأوسط بالنسبة إلى مصالحها الاستراتيجية. فالمنطقة تضم عدداً كبيراً من أبرز حلفائها، وتستورد منها غالبية كبيرة من احتياجاتها من المحروقات، كما يقيم فيها عدة ملايين من المغتربين الباكستانيين.

إضافة إلى ذلك، يمكن للاتفاقية أن تساعد في تعزيز علاقة إسلام آباد بالولايات المتحدة. ومن المرجح أن تنظر إدارة ترامب، التي تريد من أبرز حلفاء الولايات المتحدة تقاسم قدر أكبر من أعباء الأمن، بإيجابية إلى اتفاق يهدف إلى تعزيز الردع الجماعي في المنطقة، مع التركيز على إيران. وعلاوة على ذلك، يمكن لباكستان، في مرحلة لاحقة، أن تستشهد بهذه الاتفاقية، شأنها شأن اتفاقها مع

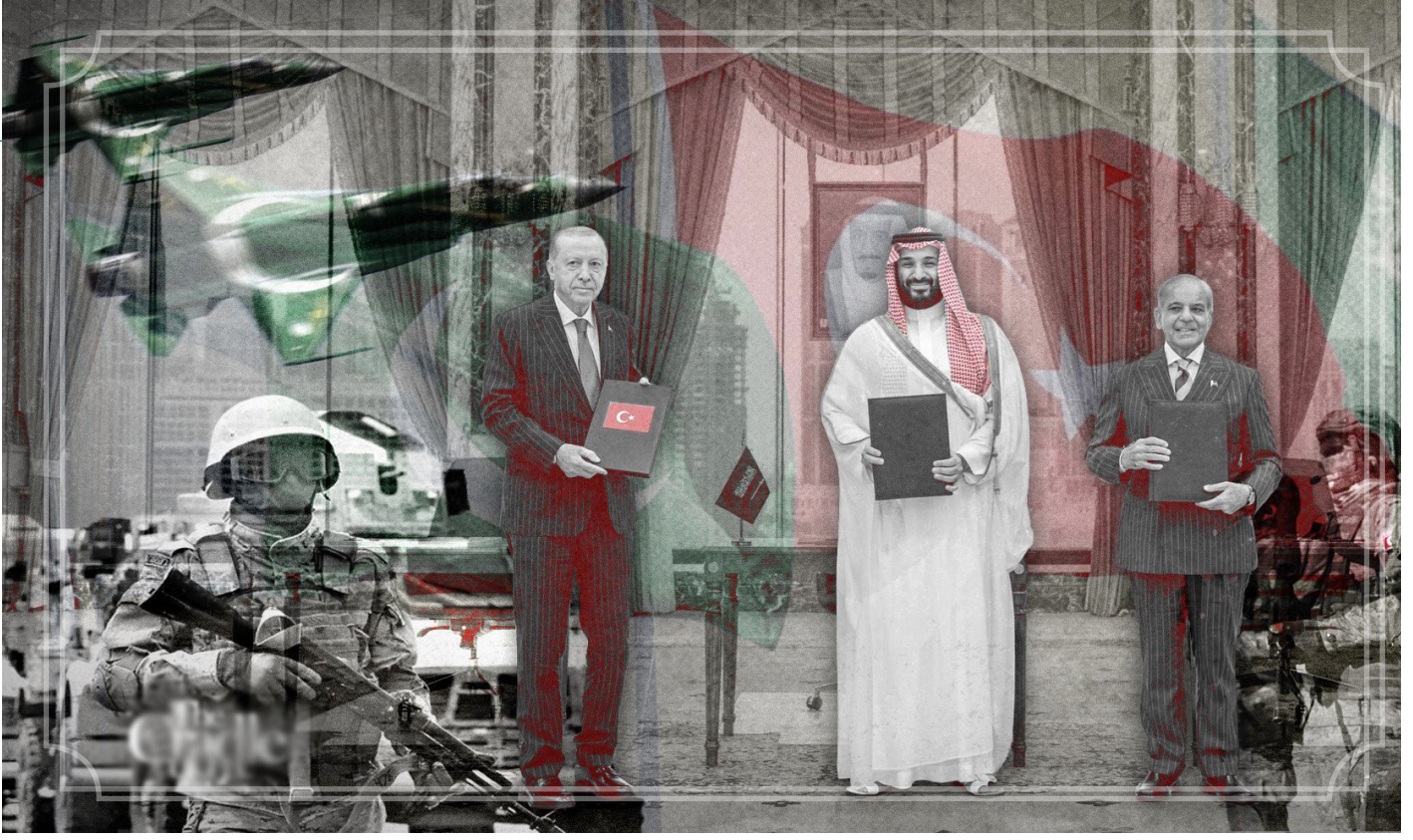
السعودية، أمام إدارة ترامب، كتذكير بالدور الأوسع الذي يمكن أن تؤديه في الشرق الأوسط، إذا انتهت الحرب في إيران ولم تعد وساطة باكستان مطلوبة، أو إذا اندلعت الحرب مجدداً وباتت باكستان عرضة لانتقادات من واشنطن.

— مايكل كوغلمان * زميل أول مقيم لشؤون جنوب آسيا في المجلس الأطلسي، ويكتب النشرة الأسبوعية «موجز جنوب آسيا» لمجلة «فورين بوليسي».

تركيا:

تمثل «اتفاقية مكة للدفاع المشترك»، التي وقعها اليوم قادة تركيا وباكستان والسعودية، نقطة تحول في النظام متعدد الأقطاب الناشئ في الشرق الأوسط وجنوب آسيا. وبالنسبة إلى أنقرة، فإن الاتفاقية توسع مظلة قائمة أصلاً ومفتوحة أمام حلفائها في قطر وسوريا وليبيا، مضيئة إليها مزيداً من التماسك وكميات هائلة من الموارد الجديدة، بما يحولها فعلياً إلى آلية للدفاع الجماعي للدول المسلمة. كما أنها تضع موضع التنفيذ مبدأ مفاده أنه لا ينبغي للقوى الخارجية أن تعيد بصورة أحادية الجانب قلب أو تعديل الأنظمة السياسية الإقليمية، وهو مبدأ جيوسياسي يقوم على الحفاظ على الوضع القائم، وتتشارك فيه الدول الثلاث الموقعة. وترى السعودية في الاتفاقية ثقلًا موازناً مهماً لإيران، فيما ترى باكستان فيها ثقلًا موازناً للهند. أما بالنسبة إلى أنقرة، فإن إضافة قوة اقتصادية كبرى ودولة نووية إلى فريقها تعزز بصورة حادة قدرة الردع في مواجهة إسرائيل، وهي دولة مجاورة يتحدث قادتها بصورة متزايدة عن العداء والصراع المحتمل مع تركيا. وفي أعقاب الغارة الجوية الإسرائيلية على الدوحة العام الماضي، قد ترى دول المنطقة ضرورة إقامة دفاع جوي جماعي واتخاذ تدابير أمنية أخرى لمواجهة كل من إيران وإسرائيل. وستعود على كل دولة من الدول الثلاث مزايا عسكرية وعملية، إلى جانب مكاسب في مجال الصناعات الدفاعية والدبلوماسية. ومن المؤكد أن الصناعات الدفاعية التركية ستستفيد من اتساع الفرص التجارية. ولعل الأهم من ذلك أن «اتفاقية مكة» — وإمكانية توسيعها مستقبلاً لتشمل أعضاء آخرين — تؤكد مكانة تركيا في شبكات الطاقة والتجارة التي تربط الهند بأوروبا، لأن الشراكات الدفاعية تدعم العلاقات التجارية وتعززها بصورة متبادلة، كما تدعم طبيعة الشبكات المقصودة هنا.

* — ريتش أوتزن * ، الحاصل على درجة الدكتوراه، هو زميل أول غير مقيم في برنامج تركيا التابع للمجلس الأطلسي. وقد عمل سابقاً في وزارة الخارجية الأمريكية مستشاراً عسكرياً ومدنياً على حد سواء.



اتفاق مكة وميزان القوى العسكرية في الشرق الأوسط

مزيج الصناعة التركية والثروة السعودية والخبرة العسكرية الباكستاني

تقدم قوة عسكرية كبيرة وخبرة طويلة في الصناعات الدفاعية والتكنولوجيا العسكرية، فيما تمتلك باكستان جيشا واسع الخبرة وقاعدة صناعية عسكرية متنامية وعلاقات دفاعية عميقة مع الرياض.

ويمنح اجتماع هذه العناصر الاتفاق وزنا يتجاوز البعد السياسي إلى إمكانية تأسيس منظومة ردع إقليمية أكثر تماسكا.

ويمكن التحول الأهم في أن اتفاق مكة لا يتحرك في فراغ. فقد أظهرت أزمت السنوات الأخيرة هشاشة الاعتماد على طرف خارجي واحد في توفير الأمن، خصوصا عندما تتعرض دول الخليج لتهديدات صاروخية أو مسيرة أو لضغوط مرتبطة بأمن الملاحة والطاقة.

ولذلك فإن البحث عن شركاء قادرين على توفير بدائل عسكرية وتقنية أصبح جزءا من حسابات الأمن القومي في المنطقة.

يفتح اتفاق مكة للدفاع المشترك، الذي جمع السعودية وتركيا وباكستان، صفحة جديدة في ترتيبات الأمن الإقليمي، ليس فقط لأنه ينقل التعاون بين الدول الثلاث من مستوى الشراكات الثنائية إلى إطار دفاعي ثلاثي، وإنما لأنه يطرح للمرة الأولى منذ سنوات إمكانية بناء قدرة عسكرية إقليمية أكثر استقلالا عن المظلة الغربية.

وتكتسب الخطوة أهميتها من توقيتها، في ظل تصاعد التهديدات الأمنية في الشرق الأوسط وتزايد النقاش حول حدود الاعتماد على الضمانات الأمريكية.

ولا يعني الاتفاق بالضرورة أن الدول الثلاث تتجه إلى القطيعة مع الولايات المتحدة أو حلف شمال الأطلسي (الناتو)، بل يعكس محاولة لإعادة توزيع مصادر القوة والخيارات الاستراتيجية. فالسعودية تمتلك الموارد المالية والطاقة وموقعا جغرافيا بالغ الأهمية، وتركيا

من الخطأ النظر إلى الاتفاق باعتباره محورا في مواجهة هذه الدول

ولذلك فإن قوته الحالية تكمن بدرجة كبيرة في الردع السياسي والاستراتيجي، وليس في امتلاك بنية عملياتية موحدة مكتملة.

وإذا كان الجانب العسكري هو الوجه الظاهر لاتفاق مكة، فإن الصناعة الدفاعية قد تكون الجانب الأكثر تأثيرا على المدى الطويل. فالتجربة الحديثة أثبتت أن امتلاك الأسلحة لا يكفي لتحقيق الاستقلال العسكري؛ إذ تحتاج الدول إلى القدرة على إنتاج الذخائر وقطع الغيار وإصلاح المعدات وتحديثها، فضلا عن امتلاك سلاسل إمداد مستقرة يمكنها الصمود خلال الحروب الطويلة.

ومن هذه الزاوية، يبدو مزيج الدول الثلاث لافتا للغاية. السعودية تمتلك القدرة المالية اللازمة للاستثمار في مشاريع تصنيع دفاعي ضخمة، كما تعمل منذ سنوات على توطيد جزء متزايد من إنفاقها العسكري وتطوير قاعدة صناعية محلية. وتوفر هذه الموارد رأس المال الضروري لتمويل البحث والتطوير وإنشاء خطوط إنتاج وشراكات مع شركات أجنبية.

وأما تركيا، فقد راکمت خلال السنوات الماضية خبرة مهمة في تطوير الطائرات المسيّرة والأنظمة الإلكترونية والصواريخ والمركبات المدرعة وغيرها من المنتجات الدفاعية.

وأصبح قطاع الصناعات الدفاعية التركي أحد أبرز أدوات أنقرة لتعزيز نفوذها الخارجي، إلى جانب كونه مصدرا متناميا للصادرات العسكرية.

وتضيف باكستان إلى هذا المزيج خبرة مختلفة لكنها شديدة الأهمية: الإنتاج واسع النطاق، وإعادة التأهيل والصيانة والإصلاح، وتطوير المركبات القتالية والطائرات والسفن والذخائر.

وقد تبدو هذه الجوانب أقل بريقا من الطائرات المتقدمة أو الصواريخ الحديثة، لكنها تمثل العمود الفقري لأي قدرة عسكرية مستدامة.

ومن هنا يمكن أن ينشأ نموذج صناعي جديد: المال السعودي، والتكنولوجيا التركية، والخبرة الإنتاجية

وتستمد الاتفاقية أهميتها من الجمع بين ثلاث قوى تختلف في مواردها لكنها تتكامل عسكريا. فالسعودية تمثل القوة الاقتصادية والمالية التي تستطيع تمويل مشاريع ضخمة للتسليح والتوطين الصناعي، بينما تمتلك تركيا قاعدة صناعية متطورة اكتسبت حضورا متزايدا في أسواق الطائرات المسيّرة والأنظمة البرية والإلكترونيات الدفاعية.

وأما باكستان فتقدم خبرة واسعة في تشغيل وصيانة الأنظمة العسكرية والإنتاج الدفاعي، إلى جانب خبرة قتالية متراكمة.

وهكذا، فإن قيمة الاتفاق لا تقاس فقط بعدد الجنود أو الطائرات أو الأسلحة التي يمكن للدول الثلاث حشدتها، بل بقدرتها على بناء منظومة متكاملة تبدأ من التمويل والتصنيع ولا تنتهي عند التدريب والصيانة والإمداد.

وهنا تحديدا يمكن أن يبدأ التحول الحقيقي في ميزان القوى. فإذا تمكنت الدول الثلاث من تنسيق قدراتها الجوية والدفاعية والاستخباراتية وتبادل التكنولوجيا والخبرات، فإنها ستكون قادرة على إنتاج قدر أكبر من الاستقلال الاستراتيجي، وتقليل الحاجة إلى انتظار الدعم الخارجي في الأزمات.

لكن الاتفاق لا يزال في بدايته، ولا توجد حتى الآن كل المقومات التي تجعل منه تحالفا عسكريا متكاملًا على غرار حلف شمال الأطلسي. فلا تزال هناك أسئلة تتعلق بالقيادة المشتركة، وتوحيد العقيدة العسكرية، وربط أنظمة الدفاع الجوي، وآليات اتخاذ القرار في حال تعرض إحدى الدول الثلاث لهجوم.

قيمة الاتفاق تقاس بقدرتها على بناء منظومة متكاملة

أطر أمنية إقليمية جديدة، بعد تزايد القناعة بأن المنطقة تحتاج إلى قدرات ذاتية أكبر. وتظهر مؤشرات على أن دولا أخرى تراقب الاتفاق وتدرس انعكاساته، وهو ما قد يفتح الباب أمام توسع التعاون مستقبلا.

ومع ذلك، يبقى التحدي الحقيقي في تحويل الاتفاق من إعلان سياسي إلى مؤسسة عسكرية وصناعية فعالة. فبناء قاعدة دفاعية مشتركة يتطلب استثمارات ضخمة، ونقل تكنولوجيا، وتوحيداً للمواصفات، وتدريباً مشتركاً، وربطاً لأنظمة القيادة والسيطرة، فضلاً عن قدرة الدول الثلاث على تجاوز التنافس الصناعي فيما بينها. كما أن نجاح المشروع سيعتمد على مدى قدرة السعودية وتركيا وباكستان على الحفاظ على مصالح مشتركة في ملفات إقليمية شديدة التعقيد.

لكن إذا تمكنت الدول الثلاث من تجاوز هذه العقبات، فإن اتفاق مكة قد يتحول إلى أكثر من تحالف دفاعي. فقد يصبح نواة لنظام أمني وصناعي جديد في الشرق الأوسط، يضيف إلى ميزان القوى الإقليمي ثقلاً لا يعتمد فقط على حجم الجيوش، وإنما على القدرة على تمويل وتصنيع وتشغيل السلاح بصورة مستقلة.

وبذلك، فإن التحول الأهم الذي قد يفرضه اتفاق مكة ليس إنشاء تحالف عسكري جديد فحسب، بل الانتقال من الاعتماد على استيراد الأمن إلى المشاركة في إنتاجه. وهذه النقطة، إذا اكتملت، ستكون كفيلاً بإعادة رسم جزء مهم من خريطة القوة العسكرية والاقتصادية في الشرق الأوسط خلال السنوات المقبلة.

***«صحيفة» العرب» اللندنية (السعودية)**

والعسكرية الباكستانية.

وإذا نجح هذا النموذج في الانتقال من مجرد صفقات منفصلة إلى سلاسل إنتاج مشتركة، فقد يتحول اتفاق مكة إلى منصة لصناعة دفاعية إقليمية قادرة على منافسة بعض المنتجين الدوليين في قطاعات محددة.

ولا تقتصر أهمية هذا التطور على احتياجات الدول الثلاث. فإمكانية إنتاج أنظمة عسكرية أقل تكلفة وأكثر ملاءمة لاحتياجات الدول ذات الميزانيات المتوسطة يمكن أن تمنح هذا التحالف فرصة لدخول أسواق جديدة في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط.

ويمكن أن تصبح السعودية مركزاً للتمويل والتجميع والتوطين، فيما توفر تركيا مجموعة من التقنيات والأنظمة المتقدمة، وتساهم باكستان في التصنيع واسع النطاق والصيانة والدعم اللوجستي. وبهذا يمكن الانتقال تدريجياً من استيراد الأسلحة إلى إنتاجها وتصديرها.

كما أن توطين الصناعات الدفاعية يمنح الدول الثلاث قدرة أكبر على التحكم في قراراتها السياسية. فكلما ارتفعت نسبة الإنتاج المحلي، تراجعت مخاطر تعرض الجيوش لضغوط مرتبطة بقطع الغيار أو الذخائر أو القيود السياسية على التصدير.

ومع ذلك، سيكون من الخطأ النظر إلى اتفاق مكة باعتباره إعلاناً عن محور عسكري مغلق في مواجهة الولايات المتحدة أو إيران أو إسرائيل. فمصالح الدول الثلاث ليست متطابقة، وتركيا عضو في الناتو، وباكستان لديها حساباتها الخاصة المرتبطة بالهند والصين، بينما تركز السعودية على أمن الخليج والتهديدات المرتبطة بإيران واليمن وأمن الطاقة والملاحة.

لكن هذه الاختلافات لا تلغي وجود مساحة واسعة للتعاون. بل قد تكون مرونة الاتفاق هي أحد عناصر قوته، لأنه لا يفرض بالضرورة تطابقاً كاملاً في السياسات الخارجية، وإنما يسمح لكل طرف بالاستفادة من قدرات الطرفين الآخرين.

والأهم أن الاتفاق يأتي ضمن اتجاه أوسع نحو بناء



هدى البوكيلي:

رؤية واشنطن لاتفاق «مكة» الدفاعي

حسابات معقدة..

حديث عن أزمة هرمز، إن «مهمة الولايات المتحدة ليست حماية الملاحة للعالم بأسره إلى الأبد». وتلخص العبارة توجهها معلنا في سياسة إدارة ترامب تجاه الشرق الأوسط، تستهدف تقليص الكلفة المباشرة لحماية المصالح الأمريكية، ومطالبة الشركاء بتحمل مسؤولية أكبر عن أمنهم. وتضمنت استراتيجية الأمن القومي الأمريكية الأخيرة نصا صريحا بهذا المعنى، ففي القسم الخاص بالشرق الأوسط تتحدث الوثيقة عن «نقل الأعباء وبناء السلام»، مع الحفاظ على مصالح واشنطن الأساسية مثل أمن مضيق

بينما تواجه القوات الأمريكية ضغوطا متزايدة بسبب حرب إيران وأزمة هرمز، لا تخفي إدارة الرئيس دونالد ترامب رغبتها في تحمل حلفائها مسؤولية أكبر في الدفاع عن أمنهم. ويبدو اتفاق الدفاع المشترك السعودي-التركي-الباكستاني منسجما مع هذه الرغبة من حيث المبدأ، لكنه يطرح احتمالا آخر قد يزعج واشنطن: أن تكون الدول الثلاث تبني قدرات إضافية لأنها باتت أقل يقينا من استمرار الضمان الأمريكي. وسبق أن قال وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو، في

تبدو الاتفاقية منسجمة مع سياسة امريكية تريد من الشركاء تحمل عبء أكبر

ذلك لا يعني أن اتفاق مكة جاء استجابة لها، أو أن الاتفاق يحظى بترحيب امريكي بسببها. كما لا تكشف التقارير المتاحة إذا كانت واشنطن تعتبر الاتفاق وسيلة لتخفيف العبء عن قواتها.

ويرى فريدريك ويرى، الزميل الأول في برنامج الشرق الأوسط لدى مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي لـ"الحرّة"، إن الاتفاق يضيف طابعا رسميا على تعاون كان يتوسع بالفعل، وإن قيمته الأساسية سياسية وردعية، خصوصا تجاه إيران. بينما يقدم كريستوفر هيل، السفير الامريكي السابق، قراءة مشككة في استمرارية الضمان الامريكي. وقال هيل لشبكة CNN إن دول الاتفاق الثلاث ما زالت تريد العمل مع الولايات المتحدة، لكنها تتحرك بمفردها لأنها لم تعد متأكدة من أن واشنطن "ستكون موجودة" في وقت الحاجة إليها.

ولا تتساوى هذه الحسابات بالنسبة لأطراف الاتفاق الثلاثة، فالسعودية تريد تقليل مخاطر الاعتماد على ضامن أممي واحد، وتركيا ترى فرصة لتوسيع نفوذها والاستفادة من نمو صناعاتها الدفاعية. أما باكستان فتريد الحفاظ على شراكاتها التاريخية مع الرياض من دون تجاهل علاقتها بإيران أو حساباتها في جنوب آسيا.

ويعني ذلك أن تفسير الولايات المتحدة لمبدأ تقاسم الأعباء ليس واحدا، فهناك فارق بين حلفاء يبنون قدرات إضافية داخل نظام أممي تقوده واشنطن، وحلفاء يسعون إلى خيارات بديلة لأنهم يريدون ضمنا بديلا.

***موقع «الحرّة» الامريكي**

هرمز والبحر الأحمر، ومنع قوة معادية من الهيمنة على المنطقة.

ويسبق هذا التوجه الحرب الدائرة حاليا، ففي يونيو ٢٠٢٥ اعتبرت مساعدة وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي السابقة كاثرين تومسون أن حزمة مبيعات أسلحة امريكية للسعودية بقيمة ١٤٢ مليار دولار ستساعد على تقاسم الأعباء بشكل أكبر في المنطقة.

وينسجم هذا المبدأ بوضوح مع "اتفاق مكة" الذي تم توقيعه قبل أيام، لكن موقف الإدارة ليس بهذا الواضح. ومنذ توقيع السعودية وتركيا وباكستان اتفاقها للدفاع المشترك، لم يخرج تصريح علني من مسؤول في البيت الأبيض أو وزارة الخارجية أو البنتاغون يصفه بأنه خطوة مرحب بها بسياسة تقاسم الأعباء، أو يعتبره في المقابل تطورا يهدد المصالح الامريكية.

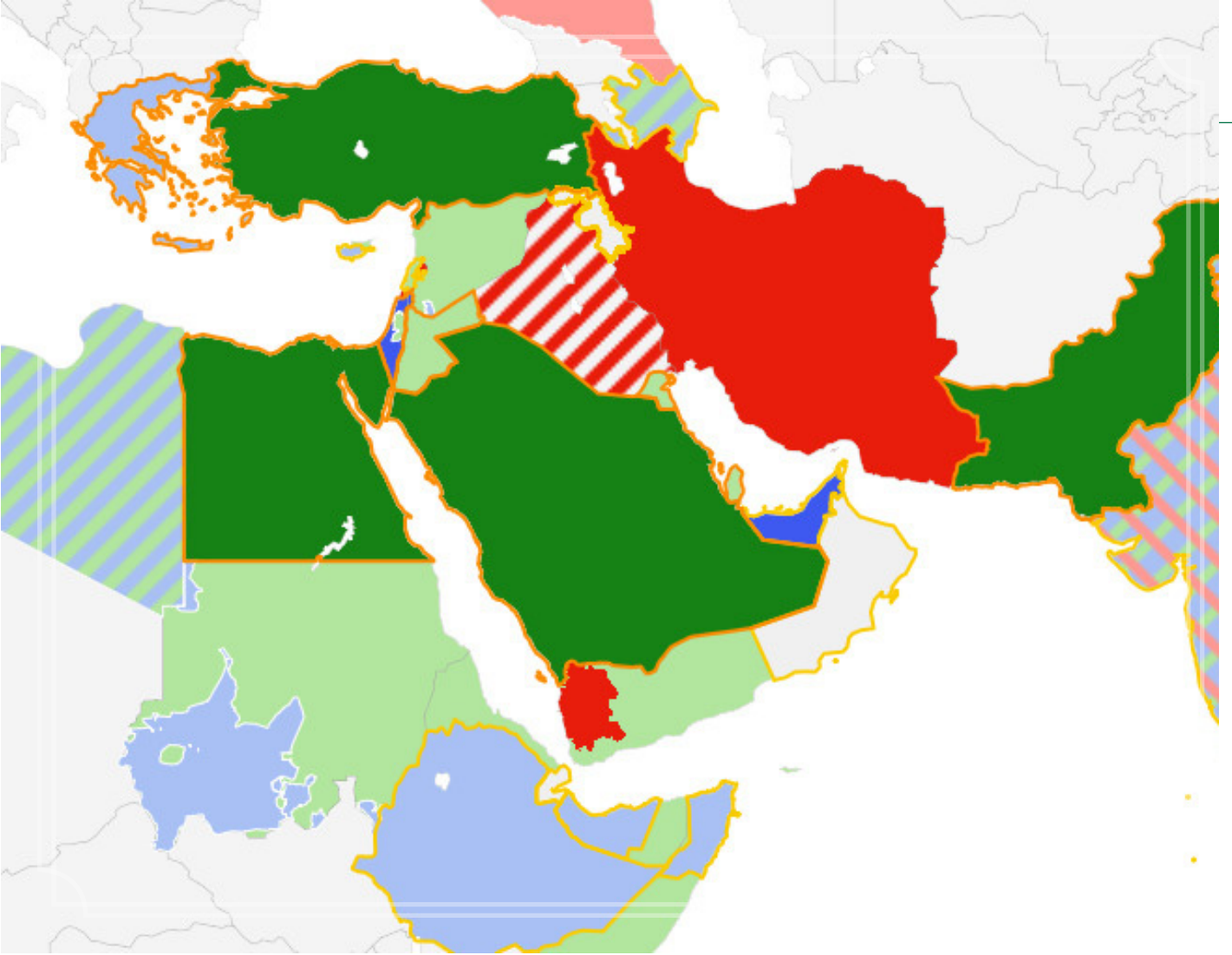
ويقول المتخصص في شؤون الخليج، غريغوري غوز، إن السعودية ودول الخليج تبحث عن مرونة في علاقاتها الأمنية، عبر توسيع عدد الشركاء ومصادر الدعم، ولكن من دون التخلي عن الولايات المتحدة.

ويرى أن ذلك يتفق مع ما تطلبه واشنطن من شركائها: قدرات أكبر، وردع إقليمي أوسع، واعتماد أقل على التدخل الامريكي.

لكن غوز يشكك في القيمة العسكرية الفورية للاتفاق، لأن تعهد الدفاع المشترك لا يعني في تقديره أن تركيا أو باكستان ستدخلان تلقائيا في أي حرب تخوضها السعودية. بينما يقول مايكل آيزنشتات، مدير برنامج الدراسات العسكرية والأمنية في معهد واشنطن، لـ"الحرّة" إن الاتفاق قد يكون "وثيقة تأمين" من أجل نظام أممي إقليمي أكثر تعديدية، حتى مع استمرار واشنطن كقوة مركزية بالنسبة للأمن السعودي على المستقبل المنظور.

وتفرض الحرب الحالية أبعادا أخرى، فالمعارك المستمرة منذ نحو ٦ أشهر، أثرت على انتشار القوات الامريكية وعلى بعض مخزونات الذخائر الدقيقة ووسائل اعتراض الدفاع الجوي، كما رفعت أزمة هرمز كلفة حماية الملاحة.

وتضاعف هذه الضغوط أهمية مبدأ تقاسم الأعباء، لكن



خارطة حلفاء إيران وإسرائيل والسعودية في الشرق الأوسط الجديد

ستكون النتيجة شرق أوسط أكثر تعددا للأقطاب و أكثر تشرذما وتنازعا

مجلة « نيوزويك » الأمريكية / الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

ولكنها متزايدة الأهمية متحالفة مع إيران وإسرائيل والمملكة العربية السعودية ، وتتنافس كل منها على تشكيل مستقبل الشرق الأوسط. لا تشكل أي من هذه التجمعات ميثاقا أمنيا متعدد الأطراف رسميا، وتبقى عضويتها غير رسمية إلى حد كبير، حيث يتم تأسيسها في المقام الأول من خلال عدد متزايد من الاتفاقيات والقرارات المشتركة بدلا من تنسيق الإعلانات العامة.

تقرير خاص: توم أوكونور وجون فينغ: بينما لا يزال الشرق الأوسط يعاني من أزمة استمرت قرابة ثلاث سنوات منذ اندلاع الحرب في غزة وستة أشهر من الصراع المفتوح بين الولايات المتحدة وإيران ، فإن الخريطة الجيوسياسية للمنطقة تتغير. في حين أن الكثير من التغييرات الجارية متجذرة في اتجاهات موجودة منذ سنوات، فإن الاضطرابات المستمرة لم تؤد إلا إلى تسريع ظهور ثلاث كتل متغيرة

الأغلبية السنية.

يُعتبر حزب الله اللبناني، الذي ظهر بدعم إيراني لمواجهة الغزو الإسرائيلي في ثمانينيات القرن الماضي، ركيزة أساسية في التحالف. وقد امتد نفوذ هذه الحركة المسلحة والسياسية القوية إلى ما وراء حدود لبنان، ليشمل سوريا، حيث كان الرئيس السابق بشار الأسد حليفا محوريا آخر لمحور المقاومة حتى سقوطه على يد تحالف المعارضة بقيادة الإسلاميين في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢٤.

كما تكبد حزب الله، الذي كان أول جماعة تتدخل ضد إسرائيل دعما للهجوم المفاجئ الذي شنته حركة حماس الفلسطينية في أكتوبر ٢٠٢٣، بعضا من أخطر الخسائر، حيث فقد العشرات من المقاتلين وزعيمه المخضرم، الأمين العام حسن نصر الله، بسبب الضربات الإسرائيلية.

كما لعبت مجموعة من الميليشيات الشيعية دورا في الخطوط الأمامية في سوريا في القتال ضد المتمردين والجهاديين، مثل تنظيم الدولة الإسلامية، وهي الميليشيات التي حملت السلاح في العراق في أعقاب الغزو الذي قادتته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ والذي أطاح بالرئيس صدام حسين، العدو المشترك لواشنطن وطهران، لمحاربة المتمردين السنة المتنافسين والقوات الأمريكية.

هذه الجماعات العراقية، التي كان العديد منها مرتبطا في الوقت نفسه بقوات الحشد الشعبي المدعومة من الدولة في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، نظمت نفسها لاحقا تحت راية

يبدو أن الحرب التي شنتها الولايات المتحدة وإسرائيل ضد إيران تعمل على ترسيخ اتجاه رئيسي واحد على الأقل: تراجع الثقة في قيادة واشنطن وتكثيف المنافسات بين اللاعبين الإقليميين الساعين إلى ملء الفراغ.

«حتى لو حققت واشنطن وإسرائيل أهدافهما المباشرة، ستظهر الولايات المتحدة بمظهر أقل موثوقة وقابلية للتنبؤ، وأقل قدرة على حماية حلفائها أو الحفاظ على الممرات البحرية الحيوية مفتوحة»، هذا ما قاله مارك ساكسر، المحلل الجيوسياسي في مؤسسة فريدريش إيبيرت الألمانية، والذي ساعدت أبحاثه في تحديد الكتل الناشئة، لمجلة نيوزويك.

وأضاف: «لقد ساهمت الصراعات المتشابكة في تسريع انهيار النظام الإقليمي، مما دفع كل قوة كبرى إلى السعي وراء

مصالحها الخاصة. تتنافس إسرائيل وإيران على الهيمنة الإقليمية، بينما يسعى تحالف من القوى المتوسطة، يضم السعودية وباكستان وتركيا ومصر، إلى تحقيق التوازن في مواجهة كليهما».

«محور المقاومة»

من بين الكتل الثلاث التي تتشكل، يمكن القول إن محور المقاومة هو الأكثر تماسكا، حيث تعود جذوره إلى عقود مضت إلى بداية الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩ والجهود المبذولة لمواجهة العزلة الدولية من خلال إنشاء شبكة من الحلفاء المسلمين الشيعة في المقام الأول من غير الدول في الشرق الأوسط ذي

الشرق الأوسط يتجه نحو نظام قائم على ثلاثة محاور متنافسة

موجود، وفي المستقبل القريب، يمتلك بعض القدرات العسكرية، لكنه على الأرجح سيتحول إلى شبكة أمنية وسياسية بدلا من مجرد شبكة عسكرية».

«الماسة السنية»

تُعتبر المملكة العربية السعودية على نطاق واسع الدولة الأكثر نفوذاً في العالمين العربي والإسلامي، ويعود ذلك جزئياً إلى مكانتها الفريدة كموقعين مقدسين في الإسلام، وهما مكة المكرمة والمدينة المنورة. ولا يقتصر نفوذ المملكة على التاريخ فحسب، بل يشمل أيضاً اقتصادها سريع النمو وبرنامج التحديث الطموح الذي يتبناه ولي العهد الأمير محمد بن سلمان ضمن رؤية ٢٠٣٠، والذي ساهم بشكل كبير في تعزيز مكانة الرياض على الساحة الدولية.

إن تحول المملكة ومستقبلها باتا على المحك، إذ تواجه تهديداً متعدد الجبهات ناجما عن حرب حثت الولايات المتحدة على تجنبها. وقد دفع هذا الصراع السعودية إلى تعزيز شراكاتها التاريخية مع مصر وباكستان - الدولة الإسلامية الوحيدة في العالم التي تمتلك أسلحة نووية، والتي وقعت معها الرياض اتفاقية دفاعية في سبتمبر الماضي - وإلى إعادة تقييم منافستها مع تركيا - وهي قوة إسلامية رائدة أخرى والعضو الوحيد في حلف الناتو في الشرق الأوسط - وتحويلها إلى شراكة استراتيجية.

شكلت هذه الدول الأربع مجتمعة ما يشار إليه باسم «الرباعية». وعلى نطاق أوسع، فقد عززت أيضاً علاقاتها

المقاومة الإسلامية في العراق لشن هجمات على القوات الأمريكية والإسرائيلية في أعقاب حرب غزة. ومن أبرز أعضائها كتائب حزب الله، وحركة النجباء، وكتائب سيد الشهداء.

ومع ذلك، فقد برز أحدث المنضمين إلى المحور كأقوى عناصره. فعندما انهارت الحكومة اليمنية وسط الفوضى الإقليمية التي شهدتها الربيع العربي عام ٢٠١٢، بدأت إيران في تكثيف دعمها لأنصار الله، المعروفة أيضاً بحركة الحوثيين، وهي فصيل متمرد قوي يسعى إلى إحياء الحكم الزيدي الشيعي التاريخي في البلاد.

بينما توقف قتال أنصار الله مع الحكومة اليمنية

والتحالف الذي تقوده

السعودية بعد وقف

إطلاق النار في أبريل

٢٠٢٢، عادت الجماعة

لتستحوذ على اهتمام

العالم مجدداً بحملتها

التي استهدفت السفن

التجارية رداً على الحرب

في غزة. والآن، عادت إلى صراع مباشر مع السعودية أيضاً، مهددة مجدداً المرور عبر قناة السويس الحيوية، في وقت تمارس فيه إيران نفوذاً قوياً على مضيق هرمز، مما يضع ضغطاً غير مسبوق على التجارة الدولية.

إلى جانب هؤلاء اللاعبين الرئيسيين، تأتي جماعات أخرى متحالفة مع المحور من أفغانستان وباكستان، مع وجود أنشطة مزعومة تجري داخل دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً، وأبرزها البحرين، العضو الوحيد في كتلة شبه الجزيرة العربية ذات الأغلبية الشيعية المسلمة.

قال المحلل أمير حسين وزيريان، المقيم في طهران، لمجلة نيوزويك: «محور المقاومة لم يختفِ. إنه

محور المقاومة يعيد تشكيل نفسه إلى شبكة أمنية وسياسية

أنقرة الشهر الماضي، حيث انتقد الزعيم الأمريكي الحلفاء الأوروبيين لتقاعسهم عن العمل.

وكما صرح الدبلوماسي السعودي السابق سعد عبد الله الحماد مؤخرا لمجلة نيوزويك ، فإن حالة عدم اليقين الناجمة عن الصراع المستمر «تخلق فراغا نسبيا في القيادة الأمنية، مما قد يدفع القوى الإقليمية - السعودية وتركيا والإمارات وإيران - نحو مزيد من الاستقلال الذاتي وسباق محموم من أجل النفوذ غير المباشر».

وقال الحماد: «في المقابل، تتضاءل احتمالية نشوب حرب شاملة، بينما ترتفع احتمالية نشوب «حروب الظل» - وهي عبارة عن ضربات محدودة وعمليات إلكترونية وصراعات بالوكالة. وهذا يمثل تحولا للمنطقة من «الردع المستقر» إلى «الردع المتقلب».

تحالفات إسرائيل الإقليمية تتوسع وسط تصاعد المنافسة على النفوذ

تحالف «السداسي»

وتجد المملكة العربية السعودية نفسها أيضا تتنافس على النفوذ على الصعيد المحلي، حيث تتفاقم الانقسامات بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي تحت وطأة أخطر أزمة تاريخية يشهدها التكتل حتى الآن. خالفت الإمارات العربية المتحدة الإجماع العربي الراسخ بإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل بموجب اتفاقيات أبراهام لعام ٢٠٢٠، وانضمت إليها البحرين، ثم السودان والمغرب. ومنذ ذلك الحين، عززت الإمارات شراكاتها مع إسرائيل، رغم انتقادات المسؤولين الإماراتيين العلنية لعملياتها في غزة ولبنان. لعبت الإمارات العربية المتحدة دورا في دعم جهات

مع مجموعة من الحكومات الأخرى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتعزيز التعاون وتنسيق الاستجابات للآزمات.

كما تمتعت هذه الدول بعلاقات إيجابية إلى حد كبير مع الولايات المتحدة، لكن الحرب المستمرة مع إيران أثارت تساؤلات عميقة حول مدى وفعالية التزامات واشنطن الأمنية، حيث تتعرض الدول التي تستضيف قواعد أمريكية لقصف مستمر.

أظهرت الضربات السعودية ضد كل من أنصار الله في اليمن والمقاومة الإسلامية في العراق استعداد المملكة للرد في ساحة المعركة، إلا أن الرياض وحلفاءها في التحالف ضغطوا بقوة

من أجل حل دبلوماسي. وقد برزت باكستان وقطر بشكل خاص كعنصرين أساسيين في جهود الوساطة الأمريكية الإيرانية، بينما تقود عُمان -التي تُعد الأكثر

حيادية بين دول الشرق الأوسط- الآن المفاوضات المباشرة مع طهران بشأن مضيق هرمز.

قد يكون لموقف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أهمية بالغة، نظرا للإشادة المتكررة التي يتلقاها من ترامب. كما أظهر دور أنقرة في تسريع الإطاحة بالأسد في سوريا، والدفاع عن حكومة الوحدة الوطنية الليبية المعترف بها دوليا ضد حكومة الاستقرار الوطني المنافسة، ومساعدة أذربيجان في تفكيك دولة آرتساخ الانفصالية المدعومة من أرمينيا في القوقاز، قدرة تركيا على تحقيق النتائج العسكرية المرجوة.

بل إن ترامب أشاد بأردوغان لعدم تدخله في الصراع الأمريكي الإيراني خلال قمة الناتو التي استضافتها

مع اليونان وقبرص، اللتين تشتركان في الرغبة في مواجهة النفوذ التركي المتزايد في شرق المتوسط. وقد وقعت الدول الثلاث اتفاقية في ديسمبر/كانون الأول لتكثيف المناورات العسكرية المشتركة في المنطقة. في غضون ذلك، ازداد الخلاف بين نتنياهو وأردوغان حدة. وقد جادل بعض المسؤولين والمحللين الإسرائيليين بأن أنقرة و «محور السنة» الجديد يشكلان تهديدا أكبر من طهران.

أوضح يوثيل غوزانسكي، الباحث الرئيسي ورئيس قسم أبحاث الخليج في معهد دراسات الأمن القومي، والذي سبق له العمل في مجلس الأمن القومي الإسرائيلي وكمستشار للعديد من رؤساء الوزراء، لمجلة نيوزويك مؤخرا كيف أن «الحرب أحدثت تغييرات» في مفاهيم الأمن، مما أدى إلى «لعبة محصلتها صفر في الشرق

الأوسط» حيث ستصبح علاقات إسرائيل مع الإمارات العربية المتحدة وغيرها أكثر قيمة. قال غوزانسكي: «إذا ضعفت إيران، ستري الدول أن إسرائيل تزداد قوة، أو حتى تركيا، وستسعى إلى تحقيق التوازن في مواجهة ذلك. هذا من أساسيات العلوم السياسية».

النظام الجديد

في حين بدأت هذه الكتل الثلاث في الظهور كمراكز رئيسية للتحالف في الشرق الأوسط، إلا أنه من الصعب وصف المشهد الحالي بأنه نظام جديد. مع تراجع النفوذ الأمريكي المهيمن في السابق

فاعلة غير حكومية تُقسم الدول العربية، بما فيها اليمن، حيث حاول المجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي المدعوم من أبوظبي الاستيلاء على السلطة من الحكومة المدعومة من الرياض، إلا أنه مُني بالهزيمة في هجوم مضاد مطلع هذا العام. ونفت الإمارات تقديم أي دعم لحكومة الاستقرار الوطني في ليبيا وقوات الدعم السريع التي تُقاتل الحكومة السودانية، رغم الأدلة المتواصلة التي قدمها خبراء الأمم المتحدة.

من وجهة نظر إسرائيل، تُشكل الشراكة مع الإمارات العربية المتحدة موطئ قدم حيويًا في العالم العربي، في وقتٍ تدهورت فيه العلاقات مع مصر والأردن، الدولتين العربيتين الوحيدتين اللتين طبعتا العلاقات سابقا. وبينما تتلاشى الآمال في الحصول على اعتراف دبلوماسي طال انتظاره من السعودية - التي تشترط ربط هذه العملية بإقامة

دولة فلسطينية، حتى لو كان ذلك على حساب خسارة الرياض المحتملة لاتفاق نووي مريح مع واشنطن - فقد عززت إسرائيل تعاوننا مثمرا في أماكن أخرى. شهدت العلاقات الإسرائيلية الهندية ازدهارا ملحوظا في عهد رئيسي الوزراء بنيامين نتنياهو وناريندرا مودي. وتتعاون الدولتان، إلى جانب الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة، بشكل مباشر من خلال آلية التعاون بين إسرائيل والإمارات، وقد عززتا بشكل كبير التعاون في قطاع الدفاع خلال السنوات الأخيرة، على الرغم من أن نيودلهي دعت باستمرار إلى خفض التصعيد منذ اندلاع الحرب على إيران. وإلى الغرب، استثمرت إسرائيل أيضا في شراكات

الممرات البحرية والطاقة في قلب الصراع على النفوذ الإقليمي

لاختلاف أهدافهم ومصالحهم، إلا أن كريج أشار إلى أن «الاقتراح مهم حتى لو فشل».

قال كريج: «يعكس هذا تقييم إيران بأن بيئة ما بعد الحرب تتيح فرصة للانتقال من النفوذ غير الرسمي إلى الوضع الرسمي. تريد طهران الاعتراف بأنه لا يمكن إدارة هرمز والعراق ولبنان واليمن وأمن الخليج بشكل عام دون موافقة إيرانية».

قال: «إذا نجت الجمهورية الإسلامية من الحرب، فسيتمتعون على الحكومات الإقليمية إعادة النظر في استراتيجياتها. ولن يجدي نفعا العودة إلى استراتيجية الاحتواء فقط. فقد أثبتت إيران قدرتها على تحمل العقاب، والاحتفاظ

بقدراتها التخريبية، وتوسيع نطاق الصراع خارج حدودها. وبالمثل، فإن قبول الهيمنة الإقليمية الإيرانية سيكون كارثيا من الناحية الاستراتيجية».

بينما يسعى اللاعبون إلى تحقيق التوازن بين الردع العسكري والمساعي الدبلوماسية، مع إعطاء الأولوية للمصالح المباشرة على حساب الولاءات الرسمية، قد لا يكون من السهل تحديد النتيجة بالمعنى التقليدي. قال كريج: «لن يقوم النظام الإقليمي الجديد على التحالفات بالمعنى التقليدي، بل سيكون نظاما متغيرا من التحالفات المتداخلة والاتفاقيات الثنائية والشبكات المتنافسة. إيران في وضع جيد للعمل في هذا المناخ، وكذلك إسرائيل والإمارات العربية المتحدة».

«ستكون النتيجة شرق أوسط أكثر تعددا للأقطاب، ولكنه سيكون أيضا أكثر تشردما وتنازعا مستمرا».

لصالح بيئة جيوسياسية أكثر انقساما في المنطقة، «ما يظهر هو نظام متعدد الأقطاب شديد التنافسية حيث تقوم الدول بالتحوط والتعاون التكتيكي والتنافس في وقت واحد»، كما قال أندرياس كريج، المحاضر الأول في كلية الدراسات الأمنية في كينجز كوليدج لندن، والكلية الملكية للدراسات الدفاعية، والزميل في معهد دراسات الشرق الأوسط.

«لقد أدت الحرب إلى تسريع العديد من الاتجاهات الموجودة مسبقا: تآكل سيادة الدولة، وتفتت الدول العربية، وتراجع مصداقية الحماية الأمريكية، وتزايد أهمية القوة غير المباشرة»، هذا ما قاله كريج لمجلة نيوزويك.

قال كريج: «أقامت إيران وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة محاور إقليمية تضم ميليشيات وحركات سياسية وشبكات تجارية

وعلاقات استخباراتية وشركاء مسلحين محليين. لا تستطيع هذه الشبكات غزو المنطقة أو كسب الحروب التقليدية، لكنها قادرة على عرقلة المنافسين، وفرض تكاليف باهظة، والتأثير في السياسة المحلية، وجعل إقامة المستوطنات مستحيلة دون مشاركتها».

ومع ذلك، ثمة تحالف افتراضي آخر. ففي وقت سابق من هذا الأسبوع، اقترح وزير الدفاع الإيراني بالوكالة، العميد مجيد بن رضا، خلال مكالمة هاتفية مع نظيره التركي يشار غولر، أن تنضم الجمهورية الإسلامية إلى تركيا ومصر وباكستان والسعودية ودول أخرى لتشكيل تحالف إسلامي أوسع.

على الرغم من أن الفكرة قد تكون سابقة لأوانها نظرا

المنافسة بين إيران وإسرائيل والسعودية ترسم ملامح المرحلة المقبلة

تحالف سعودي - تركي - باكستاني يعيد رسم معادلة الردع في مواجهة التمدد الإيراني



الجهة الأولى: ردع إيران

تحالف الرياض - أنقرة - إسلام آباد يخلق توازنًا جديدًا يردع طهران عن التفكير في الزحف على الخليج واستهداف دول المنطقة.



الجهة الثانية: سوق النفط

التحالف يحمي شرايين الطاقة العالمية، ويمنع إيران من استخدام ورقة النفط ابتزازاً للعالم عبر إغلاق مضيق هرمز وباب المندب واستهداف المنشآت.



الجهة الثالثة: الرأي العام

التحالف يواجه الدعاية الإيرانية، ويكشف عدوان طهران على جيرانها، ويخطى بتأييد عربي وإسلامي ودولي واسع.



حلف ثلاثي برؤية دفاعية.. لحماية المنطقة
وصون أمن الطاقة واستقرار العالم

عبد الرحمن الراشد:

«الحلف» ضد طهران على ثلاث جبهات

المفاوضات، وستؤدي تدريجياً إلى إفقاد إيران معظم أوراق القوة التي تمتعت بها في حربها مع الولايات المتحدة.

في الشهر الماضي، صعدت إيران حربها على شمال وجنوب السعودية بفتح جبهتين من حدود العراق واليمن. كان ذلك أمراً خطيراً ليتراشق مع نشاط ولي العهد السعودي بترتيب «اتفاق مكة»، وإعلان التحالف العسكري الثلاثي مع تركيا وباكستان، الذي كان في طور الإعداد منذ العام الماضي. وهو التحالف الثاني الذي بنته السعودية وأعلنته خلال أسبوع واحد، بعد تأسيس تجمع عسكري بحري دولي تقوده الرياض.

تتجلى أهمية التحالف مع تركيا وباكستان على ثلاث جبهات في: ردع إيران، وسوق النفط، والرأي العام العربي والإسلامي.

الجهة الأولى هي إيران نفسها. نشاط طهران العسكري المتصاعد يفصح نواياها في توسيع دائرة

بات واضحاً أن الحرب التي تشنها إيران هي على المملكة العربية السعودية وشقيقاتها الخليجية، وليست حرباً إيرانية على أمريكا أو إسرائيل. فقد هاجمت إيران السعودية بأكثر من ألف مسيرة منذ فبراير (شباط) الماضي، إضافة إلى الصواريخ الباليستية التي استهدفت المنشآت المدنية والعسكرية. ووسع الإيرانيون الحرب عبر أراضي بلدين، العراق واليمن، لمحاصرة السعودية. الرياض في المقابل فاجأت طهران بتأسيس تكتل يجمع ثلاث دول تحيط بإيران حدودياً. اليوم الحلف يقلب ميزان القوة ضد إيران. أصبحت تركيا وباكستان دولتي مواجهة وليستا متفرجتين. قوة بعمق استراتيجي وقدرات عسكرية أكبر، وأربعمئة مليون إنسان، أربعة أضعاف إيران، وأكثر من ألف وأربعمئة كيلومتر حدوداً برية تطل على إيران. دولياً، تركيا عضو في حلف الناتو الغربي، وباكستان قوة نووية وقريبة من الصين عسكرياً. خطوة سعودية ستؤثر على إدارة الصراع وعلى

تتجلى أهمية التحالف مع تركيا وباكستان على ثلاث جبهات

الماضي؛ إذ تركزت هجماتها على السعودية وبقية دول الخليج والأردن أكثر من استهداف خصمها في الحرب، الولايات المتحدة وإسرائيل.

وهناك الجبهة النفطية التي يدافع عنها التحالف، المعركة التي يترقبها العالم كله. إيران تغلق مضيق هرمز وباب المندب، وتقصص منشآت الإنتاج والتصدير الخليجية، وتسعى إلى تركيع العالم لشروطها. فور الإعلان عن التحالف الثلاثي الجديد تفاعلت أسواق البترول سريعاً، واستقبلت الخبر بانخفاض أسعار النفط في السوق الدولية.

أما الجبهة الثالثة فهي الصراع على الرأي العام، على أفئدة وعقول نحو ثلاثمائة مليون عربي وأكثر من مليار مسلم في العالم. هؤلاء كانوا يشاهدون حرباً تسوق لهم على أنها عدوان أمريكي - إسرائيلي ضد دولة مسلمة مسالمة. ولأن الحرب لم تحسم مبكراً، اهتمت إيران بتبرير عدوانها وتصوير عدوانها على جاراتها على أنهم في المعسكر الأمريكي - الإسرائيلي.

في مواجهة الحلف، سيصعب على ماكينة الدعاية الإيرانية ومنصاتها إقناع مليار ونصف مليار شخص بسرديتها المزورة، أن باكستان وتركيا والسعودية دول ضد العرب والمسلمين. وهكذا ستخسر قيادة طهران المختبئة تحت الأرض الحرب الدعائية. سنرى سلوك طهران العدواني يتغير خلال الأيام المقبلة.

✽ صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية

النزاع، وربما خلق واقع جغرافي جديد في الخليج تفرضه بالقوة. تحالف الرياض - أنقرة - إسلام آباد، هدفه خلق توازن يردع إيران عن التفكير في الزحف على منطقة الخليج، واستهداف الأردن وسوريا واليمن كذلك. توسيع نطاق الحرب سيكلف قيادة إيران الكثير.

استراتيجية طهران في مواجهة الحرب مع أمريكا كانت تقوم على ارتهان النفط. جعلت سد مضيق هرمز، وقصف الدول المنتجة، ورققتها الراحبة في الضغط على دولة عظمى لا تستطيع مواجهتها بشكل متكافئ عسكرياً. المحور السعودي الجديد يحرم إيران من هذه الورقة.

نلاحظ أن التحالف الثلاثي يحظى بتأييد دولي كبير، على اعتبار أن معظم الحكومات فضلت الوقوف على الحياد في الحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران. فالعديد من الدول، بما فيها التي تعتبر مواجهة إيران مبررة، وجدت أن الحرب شنت من دون إعداد قانوني ودبلوماسي كاف لها. ويمكننا استشعار التأييد الدولي للمحور الثلاثي السعودي - التركي - الباكستاني من الدعم الدولي الواسع للتحالف البحري متعدد الجنسيات، الذي أعلنت عنه السعودية، الأسبوع الماضي، وشاركت ٤٣ حكومة في اجتماعه في مبنى وزارة الدفاع في الرياض. كلا المشروعين، «مكة» و«البحر الأحمر» دفاعي، وموجه ضد العدوان الإيراني، وكلاهما تم الإعداد له سياسياً وقانونياً.

الجبهة التي بنيت لمواجهة إيران ليست للسعودية وحدها، بل تظل كذلك منطقة الخليج، وشرق العالم العربي. الهدف وقف إيران التي فقدت معظم مراكز نفوذها، بعد تدمير «حزب الله» وإسقاط حليفها نظام الأسد، فقررت زعزعة المنطقة وخلق واقع جيوسياسي جديد يمكنها من تهديد الدول العربية. وقد تبينت ملامح خطة إيران منذ عودة الحرب في أواخر فبراير



د. محمد نور الدين:

تناقضات «حلف مكة»: كيف لتركيا أن تقاتل إيران؟

ومع أن البيان الذي أعلنت من خلاله الاتفاقية أشار إلى محادثات تجري منذ سنة بين الدول الثلاث في هذا الخصوص، فإن توقيت التوقيع في قصر الصفا في مكة، والذي تم بين ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، والرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، ورئيس الحكومة الباكستانية، شهباز شريف، كانت له دلالاته البينة. وفيما اعتبرت الصحف التركية الموالية لحزب «العدالة والتنمية» الحاكم أن الاتفاقية تعكس نشوء «مركز قوة جديد»، بدت الصحف العلمانية المعارضة وكأنها تعتمد تجاهل الحدث.

وكان وزير خارجية تركيا، حاقان فيدان، أشار إلى أن

لم يكن التوقيع على «اتفاقية مكة للدفاع المشترك» بين السعودية وتركيا وباكستان، الجمعة الماضي، والذي طغى حتى على تطورات المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران، والوضع في مضيق هرمز، حدثا عاديا. ذلك أن الخصوصيات العقائدية والسياسية والجغرافية للدول الثلاث الموقعة، والسياق الذي أتت فيه هذه الاتفاقية، فضلا عن الإعلان أن الهدف الرئيس منها هو الردع الجماعي للتهديدات التي تشهدها المنطقة، وأن أي عدوان على أحد أطرافها، يُعد عدوانا على الطرفين الآخرين - على الرغم من القول إنها غير موجهة ضد أحد -، كلها عوامل تمنح الحدث أهمية استثنائية.

توقيع الاتفاقية أعاد رسم مشهد التحالفات الإقليمية

محاصرة طهران، ولتركيها رغبة في تعزيز نفوذها الإقليمي، فإن وجود باكستان - التي تقوم اليوم بدور الوساطة - ضمن هذا التحالف يثير العديد من علامات الاستفهام، التي يجيب عليها البعض بأن الاعتبارات الأمريكية ربما كانت وراء الانضمام الباكستاني، وذلك بهدف توفير مظلة نووية، نظرياً، للتحالف الجديد.

٣- تثير الهوية الإسلامية السنية للدول الثلاث، مخاوف لدى بعض المراقبين من أن تتسبب هذه الخطوة في إعادة تسعير الصراع المذهبي في المنطقة، وهو ما يفسر ربما إحجام مصر (حتى الآن على الأقل) عن الانضمام إلى ذلك «البلوك السني»، على نحو قد يتيح لها القيام بدور أكبر في السياسة الخارجية - وهو الدور الذي كانت تبحث عنه تركيا دائماً، لكنها افتقدته، ولم تحسن القيام به. وفي هذا الإطار، يعتقد الكاتب التركي المعروف، منصور آق كون، أن الاتفاقية ليست موجهة ضد إسرائيل واليونان، بل تهدف إلى تحقيق التوازن مع إيران واستيعابها وتوجيه رسالة إلى أذرع «محور المقاومة». ولذا، يرى الكاتب أن دولاً أخرى سنية من مثل مصر وقطر والإمارات، قد تنضم قريباً إلى التحالف الجديد.

٤- تخالف الاتفاقية مبدأ أتاناتورك القائم على الحياد بين الدول، والذي يجليه شعار «سلام في الوطن، سلام في العالم». لا بل يذهب البعض إلى اعتبارها استنساخاً لـ«حلف بغداد» الذي أسسته بريطانيا عام ١٩٥٥، وكانت

الاتفاقية تهدف إلى «تعزيز الأمن الإقليمي، نظراً إلى أن التدخلات الخارجية في شؤون المنطقة، زادت من حدة عدم الاستقرار والاضطرابات». واعتبر فيدان أنه يتعين على دول المنطقة «بناء هياكل مؤسسية أكثر فاعلية تضمن الأمن والاستقرار. ولا يمكن تنمية الاقتصاد في ظل بيئة أمنية مضطربة».

وفيما يستمر توالي التحليلات والتكهنات في شأن الاتفاقية ومقتضياتها وتبعاتها، يمكن إلى الآن تسجيل النقاط التالية:

١- الاتفاقية عسكرية في جوهرها، وتقتضي الدفاع عن أي طرف يتعرض لاعتداءات، والتعاون في المجالات الدفاعية والأمنية. وفي هذا الإطار، أوضح فيدان أن آلية عمل «اتفاقية مكة» مطابقة، في كل النواحي، فيما ذهب البعض إلى إحياء فكرة تشكيل «حلف ناتو إسلامي». لكن، هل ثمة إمكانية فعلاً لتطبيق هذه النصوص، في ظل كثرة التعقيدات وتضارب المصالح؟

٢- الدول الثلاث الموقعة على الاتفاقية تدور في فلك الولايات المتحدة، وهو ما يطرح سؤالاً عن موقف الأخيرة من هذه الخطوة، في ظل المواجهة المُحتدِمة بينها وبين إيران. هنا، يحتمل البعض أن تكون الاتفاقية رسالة أمريكية، عبر الدول الثلاث، إلى إيران بهدف دفعها إلى تقديم تنازلات. لكن إذا كانت للسعودية مصلحة أكيدة في

تباين مصالح الدول الثلاث وتناقض حساباتها يثيران شكوكا

إلى هذا الحلف لمواجهة الهند، وهي التي تملك قنبلة نووية. كما لا يمكن تركيا أن تغامر بدعم علني لإسلام آباد ضد نيودلهي. وعليه، فإن الطرف الأكثر احتياجا إلى هذا الاتفاق هو السعودية، التي تعاني من تآكل صورتها الردعية، سواء تجاه إيران أو اليمن. وإذ يوفر لها الحلف الجديد نظريا فرصة لترميم صورتها، فمن غير المضمون نجاح هذه المحاولة.

٨- يختزن الحلف الجديد تناقضات كثيرة بين أعضائه - من بينها التباين العقائدي بين الإسلام العثماني والإسلام الوهابي، واللذين يتصادمان منذ أكثر من مئتي عام -، وهو ما يُفقد واحدًا من المداميك المهمة الضرورية لنجاحه، فيما لا يجدي هنا كلام مسؤول تركي، إلى صحيفة «حرييات»، عن أن الاتفاقية تستند أيضا إلى «التاريخ المشترك والإيمان». ومن شأن هذه التناقضات أن تضع تركيا أمام امتحان صعب، عندما يتعلق الأمر بهجوم إيراني، مثلا، على السعودية التي قد تطلب مساعدتها تنفيذا للاتفاقية. فهل ستفعلها تركيا وتدخل في حرب للدفاع عن المملكة ضد إيران؟

على أي حال، يبدو من الصعب اليوم التفاؤل بهذا الحلف الجديد، الذي يعيد إلى الأذهان فترة «حلف بغداد»، وما شهدته المنطقة خلالها من منافسات وقلقل عديدة، وذلك وفق الكاتب التركي المعروف في صحيفة «قرار»، فهمي قورو.

تركيا طرفا فيه في ظل حكومات الإسلامي عدنان مندريس. ومن خلال هذه المقارنة، يذهب هؤلاء إلى أن تركيا لم تدخل في أي أحلاف إقليمية، إلا في ظل حكومات ذات طابع إسلامي.

٥- يأتي الإعلان عن التحالف الجديد بعد شهر من انعقاد قمة حلف «الناتو» في تركيا، وهو يبدو منسجما مع مقررات القمة التي رأى فيها البعض قبولا لتركيا بأداء أدوار لصالح الغرب في مواجهة التهديدات الآتية من روسيا وإيران. ويُنظر، بالتالي، إلى دول «حلف مكة» الثلاث على أنها تقوم بدور الوكيل للغرب في المنطقة، وذلك بهدف تخفيف الأعباء عن الولايات المتحدة.

٦- بدأت الأوساط التركية الموالية لإردوغان، تبرر الانضمام إلى الحلف الجديد، بأنه يضيف عامل ردع جديدا ضد الأطماع الإسرائيلية في تركيا. وعلى الرغم من أن العامل الإسرائيلي ليس بعيدا تماما من المشهد، فإن التركيز عليه الآن يبدو أنه يفيد إردوغان في كسب أصوات جديدة في معركة الرئاسة لعام ٢٠٢٨، ولا سيما في ظل تراجع شعبية حزب «العدالة والتنمية».

٧- يبقى السؤال حول الطرف الذي يحتاج إلى مثل هذه الاتفاقية. فلتركيا حساباتها الداخلية والإقليمية التي لا تحتاج فيها إلى دعم من السعودية (غير القادرة أصلا على ذلك)، فيما باكستان بعيدة جغرافيا عن أي صدام تركي مع إسرائيل أو اليونان، ولا تشعر بالحاجة



www.marsaddaily.com

اختر لغتك واقرا العالم بطريقتك

تجربة قراءة متعددة اللغات سهلة وسريعة



1		الإنجليزية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الإنجليزية	English
2		التركية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة التركية	Türkçe
3		الفرنسية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الفرنسية	Français
4		الصينية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الصينية	中文
5		الروسية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الروسية	Русский
6		الإسبانية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الإسبانية	Español
7		الألمانية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الألمانية	Deutsch
8		الكرمانجية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الكرمانجية	Kurdancî



لغات متعددة
8 لغات عالمية



تبدیل سریع
تجربة سلسة وسريعة



موثوق وأمن
محتوى دقيق وموثوق



متوافق مع الجميع
على جميع الأجهزة

اختر لغتك ... واعش الخبر بطريقتك



*عماد أحمد

القرار الصائب... أساس النجاح لا ضحية التكتيك

في السياسة، تبدأ بعض الأخطاء بقرار واحد، لكن ثمنها يُدفع على مدى سنوات. وكل بداية خاطئة، إذا لم تُصحح في وقت مبكر، تنتهي إلى نتيجة سيئة. فالأساس المنحرف، حتى لو غُطي بأجمل الجدران وأفضل الزخارف، لا يمتلك القدرة على الصمود إلى الأبد.

بداية الأمس الخاطئة تدفع ثمنها اليوم، وبداية اليوم الخاطئة ستكون غدا أثقل وطأة على الأكتاف. والزمن ليس مجرد تعاقب للأيام والسنوات؛ بل هو قاضٍ محايد يقيم كل قرار من خلال نتائجه. وما يُختار اليوم بحجة مصلحة مؤقتة أو خوفاً من ردود الفعل، قد يتحول غداً إلى مصدر لأزمة أعمق.

إن أخطر الأخطاء التي يمكن أن ترتكبها أية قيادة هو أن تجعل الاستراتيجية ضحية لتكتيك مؤقت. فالتكتيك أداة لإدارة مرحلة معينة، أما الاستراتيجية فهي التي تحدد اتجاه مستقبل الأمم والمنظمات. وعندما تُضحى بالاستراتيجية من أجل مصلحة آنية، يضيع المستقبل، وتتحول السياسة إلى سلسلة من عمليات إخماد الأزمات، بدلا من بناء حلول جذرية لها.

القرار الصائب لا يُبنى على المشاعر والرغبات. فهو يحتاج إلى معلومات صحيحة، وتحليل دقيق، ومعرفة بالحقائق، وقيادة مسؤولة. والقائد الجيد ليس من يتخذ القرار الأسرع، بل من يصغي إلى الحقيقة قبل اتخاذ أي قرار، ويجمع المعلومات، ويقيم تنوع الآراء، ثم يتخذ قراره بشجاعة وعندما تكون محاولات معالجة المشكلات قائمة على «الترقيع»، ويحل الترقيع محل الحل الجذري، فإنه يتحول بحد ذاته إلى مصدر لانفجار أكبر. فالمشكلات التي تُغشى اليوم بحلول مؤقتة، ستعود غداً بقوة أكبر وتعقيد أشد.

إن سياسة الترقيع والتأجيل ليست حلاً أبداً. وكما هو الحال في الطب، فإن المسكنات تخفف الألم، لكنها لا تعالج المرض؛ كذلك في السياسة، قد تؤدي بعض القرارات إلى خلق حالة من الهدوء المؤقت، لكن إذا لم يُعالج السبب الأساسي للمشكلة، فإن الأزمة ستعود بصورة أقوى وأكثر تعقيدا فكل مشكلة لا تُعالج اليوم ستصبح غداً أكثر تعقيدا. وكثيرا ما لا يكون الوقت حلاً بحد ذاته، بل يكون جزءا من المشكلة. فالقيادة التي تؤجل كل شيء إلى الغد، تزيد في الحقيقة من أعباء الغد وثقله، بدلا من أن تخففهما.

في عالم تحدث فيه التغييرات بسرعة، يكون النجاح من نصيب أولئك الذين يبنون قراراتهم على أساس الحقيقة والمعلومات والرؤية بعيدة المدى، لا على الانفعال أو الخوف أو المصلحة المؤقتة، والقيادة التي تمتلك القدرة على الاعتراف بأخطائها وتصحيحها تكون أقوى من تلك التي تتمسك بأخطائها حفاظا على صورتها.

ويكرر التاريخ دائما حقيقة واحدة: كل بداية خاطئة، إذا لم تُصحح בזكاء وحكمة، ستصل إلى نهاية خاطئة. فالأمم والمنظمات لا تتضرر بسبب أخطائها فحسب، بل بسبب إصرارها على تلك الأخطاء.

والقيادة التي تمتلك شجاعة تصحيح الخطأ تحمي مستقبلها، أما التي تخفي خطأها تحت ذريعة التكتيك، فإنها تبيع مستقبلها.

إن أفضل وقت لاتخاذ القرار الصائب هو دائما اليوم؛ لأن الغد غالبا ما يدفع ثمن تأجيل اليوم، ولا يمكن لأي أمة أو منظمة أن تصل إلى نجاح دائم من خلال تكتيك مؤقت، فالنجاح المستدام يبدأ دائما بقرار صائب.

*ترجمة: نرمين عثمان محمد / عن صحيفة كوردستاني نوي